كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الدولية

النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية

Realism Theory and the Explanation of the Unipolar System

إعداد

عبد العزيز الخليلي

إشراف

د. لورد حبش

2018

النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية

Realism Theory and the Explanation of the Unipolar System

إعداد:

عبد العزيز الخليلي

تم إجازة هذه الرسالة بعد مناقشتها بتاريخ 2018/9/3

لجنة الإشراف والمناقشة

د. لورد حبش مشرفاً ورئيساً

د. غسان الخطيب عضواً **د. عبد الرحمن إبراهيم عضواً**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية

Realism Theory and the Explanation of the Unipolar System

رسالة ماجستير مقدمة من:

عبد العزيز الخليلي

تم إجازة هذه الرسالة بعد مناقشتها بتاريخ 2018/9/3

لجنة المناقشة	التوقيع
د. لورد حبش (مشرفاً ورئيساً)	.....
د. غسان الخطيب (عضواً)	.....
د. عبد الرحمن إبراهيم (عضواً)	.....

إهداء

إلى من أنبتني على العزة والكرامة والصلابة، فأصبحت "صخرة" لا تنكسر ولا تلين، والدي العزيز. إلى من أحاطتني بحبها ودعائها، فكانت أول الحب وأولى الكلمات، والدتي الحبيبة. إلى ظلي في كل الأوقات، أخي ورفيقي فراس. إلى الأقمار التي تنير سمائي، أخواتي الغاليات رزان ودانا. إلى من غمروني بالحب والفرح، فجعلوا للحياة طعماً ومعنى، أحفادنا حلا وياسر وغنى ونادين وكريم. إلى من كانوا جبلاً ثابتاً يسند ظهري، أصدقائي ورفاق دربي. إلى كل من آمن بي، دون أن يتسلل إلى نفسه الشك. إلى القلة القليلة التي بقيت بقربي بعد أن غادرني الجميع. إلى وطني الذي أتوق لرؤيته ينعم بالحرية. إلى نفسي التي أرهقها التعب في انتظار النصر في زمن الهزائم. لي ولكم، أهدي هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

الملخص ..... أ

Abstract..... **ت**

1- المقدمة ..... **ح**

1-1 أهمية الرسالة ..... د

1-2 إشكالية الرسالة ..... ذ

1-3 أسئلة الرسالة ..... ذ

1-4 فرضية الرسالة ..... ر

1-5 منهجية الرسالة ..... ر

1-6 مراجعة الأدبيات ..... س

1-7 هيكل الرسالة ..... ل

2- نظرية العلاقات الدولية و"النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية **1**

2-1 نظرية العلاقات الدولية 3

2-1-1 مفهوم نظرية العلاقات الدولية 3

2-1-2 وظائف نظرية العلاقات الدولية 4

2-1-3 أنواع نظرية العلاقات الدولية 6

2-1-4 "النقاشات الكبرى" في العلاقات الدولية 9

2-2 "النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية 14

2-2-1 النظام الدولي، المفهوم والأشكال الرئيسية 14

2-2-2 النظام الأحادي القطبية 15

3- الاتجاهات التقليدية: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية 18

3-1 النظرية الواقعية التقليدية أو "الكلاسيكية" 20

3-1-1 الأسس الفكرية الكلاسيكية للنظرية الواقعية التقليدية 20

3-1-1-1 "ثيوسيديدس" 20

3-1-1-2 "نيقولا ميكافيللي" 22

3-1-1-3 "توماس هوبز" 24

3-1-2 الأسس الفكرية الحديثة للنظرية الواقعية التقليدية 27

3-2 النظرية الواقعية الجديدة "الهيكلية" أو "البنيوية" 32

3-2-1 الأسس الفكرية للنظرية الواقعية الجديدة 32

3-2-2 الواقعية الجديدة، الافتراضات والأقسام الرئيسية 34

3-3 توازن القوى 37

3-3-1 المفهوم الواقعي لتوازن القوى 38

3-3-2 نشأة توازن القوى وتطوره 41

3-3-3 آلية عمل توازن القوى 43

4- الواقعيون الجدد في مواجهة النظام الأحادي القطبية 46

4-1 توازن القوى "الصلب" أو "التقليدي" 49

4-2 "توازن التهديد" 54

4-3 "التوازن الناعم" 61

4-4 "التوازن الإقليمي" 69

5- الاتجاهات التعديلية: التيارات الواقعية التصحيحية والنظام الأحادي القطبية 75

5-1 "الواقعية الغيلبينية" 77

5-2 النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة أو "النيوكلاسيكية" 83

5-3 "توازن المصالح" 88

5-4 تفسير استمرار النظام الأحادي القطبية وفق المفهوم "الوولفورثي" 93

6- الخاتمة 98

7- قائمة المصادر والمراجع 111

الملخص:

تمتعت النظرية الواقعية بالهيمنة على حقل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945. فقد استطاعت تقديم تفسيرات مقنعة حول استقرار النظام الدولي متعدد الأقطاب الذي انتهى بحلول ذلك العام، والنظام ثنائي القطبية الذي ظهر بعده، استناداً إلى توازن القوى أداة تحليل رئيسية. إلا أن الانتهاء السلمي للحرب الباردة، والظهور المفاجئ للنظام الأحادي القطبية عام 1991، تسبب بتقويض تلك المكانة. فقد أُتهمت النظرية الواقعية بالعجز عن التنبؤ بتلك النتيجة، وفشل افتراضاتها وأدواتها الرئيسية في تفسيرها.

سعى المنظرون الواقعيون للدفاع عن الافتراضات والأدوات التي استندوا إليها، لذلك أصروا على حتمية عودة توازن القوى للعمل، واختفاء الأحادية القطبية بشكل سريع. إلا أن استمرار النظام الأحادي لفترة أطول من تلك التي ادعاها الواقعيون، شكل تحدياً كبيراً لهم، مما دفعهم إلى تكييف توازن القوى ضمن أشكال بهدف تفسير استمرار الأحادية القطبية، دون عودة توازن القوى للعمل. وبالرغم من تلك الجهود، عجز الواقعيون عن تحقيق ذلك الهدف، مما تسبب في اتهام النظرية الواقعية بعدم صلاحيتها لعالم ما بعد الحرب الباردة، الذي اتسم بغياب توازن القوى واستمرار الأحادية القطبية.

تسببت الاتهامات التي مُنيت بها النظرية الواقعية بظهور تيارات تصحيحية داخلها، سعت لتعديدل افتراضاتها وأدواتها الرئيسية، بهدف الحفاظ على قدرتها التفسيرية، ومكانتها النظرية ضمن نظريات العلاقات الدولية. وقد تسبب ذلك بإعادة الاهتمام بتيارات واقعية قديمة كـ "الواقعية الغيلبينية"، وزيادة أهمية أخرى جديدة، كبعض فروع النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة "النيوكلاسيكية". فقد أصر الواقعيون على وجود تفسيرات مقنعة ضمن هذه التيارات، سواء فيما يتعلق بغياب توازن القوى، أو فيما يتعلق باستمرار النظام الأحادي القطبية.

عملت التيارات الواقعية التعديلية على مراجعة الافتراضات والأدوات الرئيسية للنظرية الواقعية، مما نجم عنه تعديل تلك الأدوات والافتراضات. وقد أسهم ذلك في زيادة قابلية تلك التيارات للاستجابة للتغيرات النظامية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، التي تمثلت بظهور واستمرار النظام الأحادي القطبية. فقد استطاعت التيارات الواقعية التعديلية تقديم تفسيرات منطقية فيما يتعلق باستمرار النظام الأحادي، وتوفير تنبؤات مقنعة فيما يتعلق بمستقبله. مما أسهم في زيادة القدرة التفسيرية للنظرية الواقعية، ومكنها من الحفاظ على مكانتها النظرية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

Abstract:

In 1945 after the ending of the Second World War Realism dominated on the field of international relation. It had the ability to provide with convincing explanations about the stability of the multi-polar international system which was ended by that year, then the bipolar system that appeared after it, based on the balance of power as a main analyzing tool. But the peaceful end of the Cold War and the sudden appearing of the unipolar system in 1991, undermined that status. Realism theory was accused of weakness to predict that outcome, and failing of its main assumptions and tools to explain it.

Realist theorists tried to defend the assumptions and tools which they based on, so they insisted on the inevitability of the balance of power returning to action, and the quickly disappearance of the unipolar. However, the persistence of the unipolar system for a longer period than that claimed by the realists, posed a major challenge to them, forcing them to adjust the balance of power within forms in order to explain the continuity of unipolarism, without the return of the balance of power to action. Despite these efforts, the realists failed to achieve that goal, which led to the accusation of realism theory of its non-validity to the

post-cold-war world, which characterized by absence of balance of power and unipolar continuity.

The accusations of realism Theory caused of appearance of corrective currents within it, seeking to refine their basic assumptions and tools, in order to preserve its explanatory power and theoretical position, within the theories of international relations. This had highlighted again on old realistic trends such as "Gilbian realism", and increasing the importance of another new ones, as some of the neo-classical realism branches. Realists had insisted on existing of convincing explanations within these attitudes, both with regard to the absence of a balance of power, or with regard to the continuating of the unipolar system.

Realistic adaptive currents had revised the main assumptions and tools of the realism theory, which resulted in the modification of these tools and assumptions. This had contributed to increasing the viability of these attitudes to respond to the systemic changes that followed the end of the cold war, which representing by the appearing and continuating of the unipolar system. Realistic adaptive currents have provided logical explanations for the continuity of the unipolar system, also convincing predictions regarding its future. Which

contributed to the increase of the interpretative power of the realism theory, and enabled it to maintain its theoretical position in the post-cold-war world.

1- المقدمة:

تمتعت العلاقات الدولية بحقلها العلمي الخاص بها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، مما تطلب وضع افتراضات معينة، وبلورتها ضمن نظريات محددة، من خلال الاستناد إلى أفكار نظرية قديمة، واستحداث أخرى جديدة، بهدف وصف الظواهر والتغيرات الدولية، والعمل على تفسيرها وتحليلها، ومحاولة التنبؤ بوقوعها. وضمن هذا السياق، تُعد النظرية الواقعية إحدى أبرز نظريات العلاقات الدولية وأقدمها، حيث تمتد جذورها لعهد اليونانيين القدماء. كما يُعد تغير شكل النظام الدولي أهم الظواهر والتغيرات الدولية التي سعت نظريات العلاقات الدولية بشكل عام، والواقعية على وجه الخصوص، للعمل على تفسيرها وتحليلها، ومحاولة التنبؤ بمستقبلها.

هيمنت أفكار النظرية الواقعية على العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، واستطاعت الحفاظ على تلك المكانة إبان الحرب الباردة (1945-1991)، حيث كانت الواقعية النظرية الأقدر على تفسير الظواهر الدولية في ذلك الحين، وتقديم تفسيرات مقنعة لاستقرار الأنظمة الدولية السابقة. فقد تمكن الواقعيون التقليديون "الكلاسيكيون" من تفسير استقرار النظام الدولي متعدد الأقطاب، الذي ساد منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648، وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، استناداً إلى توازن القوى "التقليدي"، الذي عمل على ضمان توزيع القوة بين القوى المتعددة في النظام الدولي، والحيلولة دون تمكن إحداها من تحقيق الهيمنة، مما تسبب وفقاً لأصحاب هذا المفهوم في استقرار النظام متعدد الأقطاب، وتحقيق السلام العالمي.

أما تحول النظام الدولي من التعددية إلى الثنائية القطبية، فلم يتسبب في تقويض الأفكار الواقعية. فقد استطاع الواقعيون الجدد "الهيكليون" تفسير استقرار النظام الدولي ثنائي القطبية، الذي ساد منذ انتهاء

الحرب العالمية الثانية عام 1945، وحتى انتهاء الحرب الباردة عام 1991، استناداً إلى توازن القوى "الجديد"، الذي اعتمد على توزيع القوة بين قطبي النظام الثنائي، وتكريس "توازن الردع" بينهما، بعد ظهور الأسلحة النووية، مما أسهم وفقاً لدعاة هذا الاتجاه في استقرار النظام ثنائي القطبية، وبالتالي ضمان السلام العالمي.

أما الانتهاء السلمي للحرب الباردة، والظهور المفاجئ للنظام الأحادي القطبية عام 1991، فقد سلب النظرية الواقعية الهيمنة التي تمتعت بها، بعد اتهامها بالعجز عن التنبؤ بتلك النتائج، والفشل في تفسير التغيرات الدولية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، أو الاستجابة لتلك التغيرات. مما دفع المنظرين الواقعيين لاتخاذ وضعية الدفاع أمام تلك الاتهامات، بهدف إثبات صحة أفكارهم النظرية، والأدوات التي استندوا إليها.

في معرض دفاعهم عن أفكارهم وأدواتهم، اعتبر الواقعيون الجدد الأحادية القطبية "لحظة تاريخية"*، حيث ادعوا أن غياب التوازن سيدفع النظام لتحقيقه بشكل تلقائي، مما يتسبب في عودة التعددية القطبية. إلا أن توقعات المنظرين الواقعيين مُنيت بالفشل، فقد استمرت الأحادية القطبية لمدة ربع قرن تقريباً، مما نفى عنها سمة اللحظة التاريخية التي وسمها الواقعيون الجدد بها. كما عجز توازن القوى الصلب "التقليدي" عن الظهور، بالرغم من الجهد الكبير الذي بذله المنظرون الواقعيون لإثبات وجوده، أو تفسير غيابه، من خلال إعادة صياغته ضمن أشكال جديدة، تمثلت في "توازن التهديد" و"التوازن الناعم" و"التوازن الإقليمي"، مما تسبب باتهام النظرية الواقعية بالفشل مرة أخرى.

كشف عجز الواقعيين الجدد عن تفسير استمرار النظام الأحادي القطبية، عن القصور الكامن في مستويات التحليل الرئيسة التي استندت إليها النظرية الواقعية، والعجز الذي مُني به توازن القوى أداة الواقعيين

* اللحظة التاريخية: مصطلح استخدمه المنظرون الواقعيون الجدد فور ظهور النظام الأحادي القطبية، للإشارة إلى استحالة استمراره لأي فترة زمنية مستقبلية، وضرورة عودته إلى التعددية القطبية بشكل سريع.

الرئيسة في تحليل الظواهر والتغيرات الدولية. وقد تسبب ذلك في إعادة الاهتمام بتيارات واقعية قديمة، وزيادة الاعتماد على تيارات واقعية جديدة، اشترك جميعها في الدمج بين العوامل المحلية ونظيرتها النظامية كمستويات للتحليل، وعدم الاعتماد على توازن القوى أداة تحليل رئيسية، بهدف تفسير ظهور واستمرار النظام الأحادي القطبية، والتنبؤ بمستقبله. وقد عملت تلك التيارات على تعزيز قدرة النظرية الواقعية على القيام بوظائفها، والحفاظ على مكانتها النظرية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

تتناول هذه الرسالة الكيفية التي استجابت بها بعض تيارات النظرية الواقعية لظهور النظام الأحادي القطبية، وتعمل على توضيح الأفكار التي قدمتها في سبيل تفسير استمراره، والتوقعات التي ساقتها فيما يتعلق بمستقبله. وهنا، تجدر الإشارة إلى ملاحظة موضوعية، تتمثل باستناد هذه الرسالة في موضوعها إلى اعتبار النظام الدولي الذي ظهر عُقب انتهاء الحرب الباردة عام 1991 نظاماً أحادي القطبية*.

1-1 أهمية الرسالة:

تشهد أدبيات العلوم السياسة والعلاقات الدولية في الوقت الراهن احتدام الجدل المتعلق بمستقبل النظام الأحادي القطبية، في ظل صعود العديد من القوى الجديدة، وتزايد الحديث حول تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ودورها في العديد من القضايا الدولية. وتتعدد الرؤى المتعلقة بمستقبل النظام الأحادي تبعاً لتعدد نظريات العلاقات الدولية، وتفاوت المنطلقات الفكرية لمنظريها. ففي حين اعتبر المنظرون الليبراليون أمثال "فرانسيس فوكوياما" "Francis Fukuyama" الأحادية القطبية "نهاية التاريخ"، ادعى الواقعيون الجدد أمثال "كينيث والتز" "Kenneth Waltz" النظام الأحادي مجرد "لحظة تاريخية" لن تتمتع

* تجدر الإشارة أيضاً إلى ملاحظة شكلية، تتلخص بقيام الباحث بوضع أسماء الكتاب والمنظرين وغيرهم من الأشخاص باللغة الإنجليزية، مقابل أسمائهم باللغة العربية، في موضع ذكرهم في هذه الرسالة للمرة الأولى فقط، تلافياً لوقوع أي التباس قد ينجم عن الاختلاف في ترجمة تلك الأسماء من باحث إلى آخر، وحرصاً على عدم تكرار ذكرها باللغة الإنجليزية في كل موضع، نتيجة ورودها في هذه الرسالة بشكل متكرر.

بالدوام. إلا أن استمرار النظام الأحادي خلافاً لتوقعات الواقعيين، شكل تحدياً للنظرية الواقعية، وتسبب في اتهامها بالفشل في تفسير استمراره، أو التنبؤ بمستقبله.

ضمن هذا الجدل، وفي ظل اتهام النظرية الواقعية بتراجع قدرتها التفسيرية، وعدم صلاحيتها لتفسير الأحداث الدولية المعاصرة التي شهدتها البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، التي كان أهمها ظهور النظام الأحادي القطبية واستمراره، تعمل هذه الرسالة على فحص الاتهامات التي مُنيت بها النظرية الواقعية، وتوضيح الإسهامات الفكرية التي قدمتها بعض التيارات الواقعية، بهدف مواجهة تلك الاتهامات. مما يشكل إسهاماً متواضعاً في إثراء الدراسات الأخرى التي تناولت هذا الموضوع.

1-2 إشكالية الرسالة:

في ظل الاتهامات التي تعرضت لها النظرية الواقعية، ظهرت الحاجة لإجراء مراجعة شاملة لأفكارها النظرية، وإعادة النظر في الكثير من القضايا التي أُعتبرت في السابق بمثابة "مسلمات"، التي كان أهمها توازن القوى، والاقتصار في مستوى التحليل على العوامل النظامية، دون أخذ العوامل المحلية بعين الاعتبار. مما ساهم بإعادة الاهتمام بتيارات واقعية تعديلية قديمة، كـ "الواقعية الغيلبينية"*، وزيادة الاعتماد على أخرى جديدة، كبعض فروع الواقعية الكلاسيكية الجديدة "النيوكلاسيكية". وضمن هذا السياق، تبحث هذه الرسالة في وجود تيارات واقعية تعديلية، تمكنت من الاستجابة للتغيرات الدولية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، التي كان أهمها تحول النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية، واستمراره لفترة زمنية تجاوزت الربع قرن، دون الاستناد إلى توازن القوى أداة تحليل رئيسية.

1-3 أسئلة الرسالة:

انطلاقاً من الإشكالية السابقة، تسعى هذه الرسالة إلى الإجابة عن سؤال رئيسي:

* نسبة إلى "روبرت غيلبن" "Robert Gilpin"

- كيف استجابت تيارات النظرية الواقعية لظهور النظام الأحادي القطبية؟ وإلى أي مدى استطاعت تقديم تفسيرات منطقية ومقنعة حول استمراره؟

وقد تفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما الأسس الفكرية والافتراضات الرئيسية التي بُنيت عليها النظرية الواقعية؟
- كيف فسرت النظرية الواقعية بشقيها التقليدي والجديد استقرار الأنظمة الدولية قبل انتهاء الحرب الباردة؟
- كيف واجهت النظرية الواقعية الجديدة ظهور النظام الأحادي واستمراره؟ وبماذا تنبأت لمستقبله؟
- ما التيارات التعديلية التي استطاعت تفسير استمرار النظام الأحادي القطبية والتنبؤ بمستقبله؟
- هل تسبب انتهاء الحرب الباردة بإظهار فشل النظرية الواقعية؟ أم التأكيد على أهميتها وقابليتها للتكيف؟

1-4 فرضية الرسالة:

تفترض هذه الرسالة أن النظرية الواقعية تتمتع بقدرة تعديلية، مكنتها من الاستجابة للتغيرات "النظامية" التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، من خلال تيارات واقعية تصحيحية، نجحت في إحداث تحولات معرفية داخل النظرية الواقعية، مما منح تلك التيارات القدرة على الاستجابة لظهور النظام الأحادي القطبية، وتفسير استمراره، وحتى التنبؤ بمستقبله، بعيداً عن توظيف الأفكار المتعلقة بتوازن القوى. وهو ما ساهم في تعزيز قدرة النظرية الواقعية على الحفاظ على قدرتها التفسيرية، ومكانتها النظرية ضمن نظريات العلاقات الدولية.

1-5 منهجية الرسالة:

يعتمد الباحثون بهدف فهم الظواهر على دراستها لمعرفة أبعادها، مما يُبرز دور البحث العلمي وأدوات التحليل في سبيل تحقيق ذلك. وفي سعيه لمعالجة إشكالية الرسالة، وإثبات صحة الفرضية التي تطرحها، لجأ الباحث إلى تبني عدة مناهج. فعلى الصعيد العلمي استخدم الباحث المنهج التاريخي، بهدف فهم الحاضر

وتفسيره من خلال معرفة جذوره التاريخية، حيث عمل على إبراز الأسس الفكرية الكلاسيكية للأفكار الواقعية، التي شكلت حجر الأساس لبناء النظرية الواقعية الحديثة، وتوضيح الظروف التاريخية التي تسببت في تعديلها وتطويرها.

كما استخدم الباحث المنهج الوصفي، بهدف وصف الظواهر التي ألقت بظلالها على النظرية الواقعية، وتسببت في ظهور الحاجة إلى تعديلها. فقد عمل الباحث على دراسة ظاهرة استمرار النظام الأحادي القطبية، الذي شكل أهم التحديات التي واجهت النظرية الواقعية، وتطلبت تعديل أفكارها النظرية. إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي، بهدف تحليل الأفكار الواقعية التصحيحية، التي سعت إلى تفسير استمرار النظام الأحادي القطبية، والتحقق من مدى قدرتها على تحقيق هذا الهدف. فقد عمل الباحث على تحليل الأفكار الواقعية وربطها مع التغيرات الدولية، بهدف إثبات صحة بعض الافتراضات النظرية التصحيحية التي قدمتها، في ظل غياب توازن القوى التقليدي، وفشل أشكاله التكيفية في تفسير استمرار النظام الأحادي، أو التنبؤ بمستقبله.

إضافة لذلك، عمل الباحث على توظيف المنهج المقارن، بهدف مقارنة الأفكار النظرية التي قدمتها النظرية الواقعية في كل فترة زمنية، انسجاماً مع العمليات التطويرية داخل النظرية، أو استجابة لحدوث تغيرات دولية، كان أهمها تغير شكل النظام الدولي. فقد عمل الباحث على مقارنة الأشكال المختلفة للنظرية الواقعية، الكلاسيكية والجديدة والكلاسيكية الجديدة، بعد إبراز الإسهامات النظرية التي قدمتها كل منها، وتوضيح أثرها على تطوير وتعديل النظرية الواقعية.

أما على الصعيد العملي، فقد عمل الباحث على تقسيم الإسهامات الفكرية للنظرية الواقعية إلى قسمين. تمثل الأول في الأفكار التقليدية التي تستند إلى توازن القوى وأشكاله التكيفية، التي تضم الأفكار

والافتراضات الرئيسية للنظرية الواقعية التقليدية، التي تستند إلى الطبيعة البشرية كمستوى تحليل رئيسي، ونظيرتها الجديدة، التي تتبنى هيكل النظام الدولي "الضغوطات النظامية" كمستوى أساسي في التحليل.

أما القسم الثاني، فقد تمثل في الأفكار التعديلية التي لا تستند إلى توازن القوى التقليدي أو أشكاله التكيفية، وتعمل على الدمج ما بين الضغوطات النظامية والعوامل المحلية، التي يُعتبر أهمها ما قدمه "روبرت غيلبن" "Robert Gilpin" قبل ظهور النظام الأحادي، ضمن ما يُمكن تسميته بـ "الواقعية الغيلبينية"، والتي عمل غيلبن خلالها على تقديم تحليلات واقعية مختلفة فيما يتعلق بالتغيير على المستوى الدولي. وما قدمته بعض فروع الواقعية الكلاسيكية الجديدة بعد ظهور النظام الأحادي القطبية، التي تمثلت بالأفكار النظرية المختلفة التي قدمها "راندل شويلر" "Randall Schweller" حول توازن المصالح، التي عمل شويلر خلالها على تقديم مفهوم معاكس للتوازن المتعارف عليه لدى الواقعيين التقليديين والجدد على حد سواء. إضافة إلى التفسيرات الواقعية المغايرة التي طرحها "وليام وولفورث" "William Wohlforth" بهدف تفسير استمرار النظام الأحادي والتنبؤ بمستقبله. كل ذلك بهدف معالجة الإشكالية التي تطرحها هذه الرسالة، ومحاولة إثبات فرضيتها.

1-6 مراجعة الأدبيات:

يُعتبر الانتهاء السلمي للحرب الباردة، والظهور المفاجئ للنظام الأحادي القطبية، أهم التحديات التي واجهت نظريات العلاقات الدولية بشكل عام، والنظرية الواقعية الجديدة على وجه الخصوص، باعتبارها النظرية المهيمنة على حقل العلاقات الدولية في ذلك الحين. فقد تسبب ذلك في اشتعال الجدل بين علماء ومنظري العلاقات الدولية، فيما يتعلق بموضوعين رئيسيين. الأول يتعلق بشكل النظام الجديد ومستقبله. أما الثاني، فيتصل بقدرة النظرية الواقعية على الاستجابة للتغيرات الدولية، ومستقبلها ضمن نظريات العلاقات الدولية.

علماً بأن هذا الجدل لم يقتصر على المنظرين من التيارات المتنافسة، بل تعداه إلى الجدل بين المنظرين من ذات التيار الفكري. لذلك عمل الباحث على تقسيم تلك الأدبيات وفق موضوعها، وليس وفقاً للمنظرين أو الكتاب.

ضمن هذا السياق، وفيما يتصل بالجدل المتعلق بشكل النظام الجديد ومستقبله، يُمكن رصد ثلاث نظريات قدمت أفكاراً متناقضة بهذا الخصوص، تمثلت في الليبرالية الجديدة والمحافظة الجديدة والواقعية الجديدة. فعلى صعيد النظرية الليبرالية قدم المنظرون الليبراليون رؤى متنوعة، افتقرت إلى وجود الإجماع حولها. ففي مقاله المنشور في مجلة "The National Interest" عام 1989، بعنوان "هل هي نهاية التاريخ؟"، رأى "فرانسيس فوكوياما" "Francis Fukuyama" أن الديموقراطية الليبرالية قد حظيت بتأييد كبير، باعتبارها "نظام الحكم" الأكثر شرعية، بعد أن استطاعت هزيمة الأيديولوجيات المنافسة لها. فقد ادعى فوكوياما أن الديمقراطية الليبرالية قد شكلت آخر مراحل "التطور الأيديولوجي"، وآخر أشكال "نظام الحكم"، وأنها تشكل "نهاية التاريخ". وقد أصر فوكوياما على خلو الديمقراطية الليبرالية من العيوب والتناقضات التي شابت أشكال الحكم السابقة، وأسهمت في سقوطها. إلا أنه لم يدّع خلو الديمقراطيات المعاصرة من المشاكل الاجتماعية، التي ردها إلى قصور في تطبيق مبادئ الديمقراطية، وليس إلى المبادئ نفسها. وهو ما عاد لتأكيده في كتابه المنشور عام 1992، تحت عنوان "نهاية التاريخ وخاتم البشر".

في حين استند فوكوياما في رؤيته إلى الليبرالية كإيديولوجيا، وأصر على أحادية "النظام العالمي الجديد". ركز "جوزيف ناي" "Joseph Nye" في تحليله على توزيع القوة، حيث أشار إلى وجود أشكال متعددة للنظام الجديد، وفقاً لمستوياته المختلفة. فقد ادعى في مقاله المنشور في مجلة "Foreign Affairs" عام 2010، تحت عنوان "مستقبل القوة الأمريكية"، أن القوة في العصر الحالي تتوزع على شكل لوحة

شطرنج ذات أبعاد ثلاثية. تمثل الرقعة العليا منها القوة العسكرية التي وصفها ناي بأحادية القطب والخضوع للهيمنة الأمريكية. في حين تمثل الرقعة الوسطى القوة الاقتصادية التي وصفها ناي بالتعددية القطبية، حيث تتوزع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين وقوى أخرى. أما الرقعة السفلى، فتمثل العلاقات العابرة للحدود التي رأى ناي بأنها تضم الفواعل من غير الدول، إضافة إلى التحديات المختلفة، حيث رأى ناي صعوبة وصف هذه الرقعة بالأحادية أو التعددية القطبية أو حتى السيطرة، نظراً لانتشار القوة فيها على نطاق واسع.

عارض ناي اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسع الإمبريالي المفرط، إلا أنه لم يستبعد تراجعها بسبب قصورها في التوسع المحلي، مستشهداً بفساد روما من الداخل. وقد شكك ناي بالقدرة على تقييم قوة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل دقيق، حيث عارض الادعاءات المتعلقة باضمحلال قوتها، كما اتهم في الوقت ذاته دعاة الأحادية القطبية بالتضليل. أما فيما يتعلق بالمستقبل، فقد رأى ناي بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى القوة الكبرى، وأنها ستحافظ على أهميتها العالمية، حيث استبعد أن تشهد العقود القريبة المقبلة ظهور ما يسمى "عالم ما بعد أمريكا".

أما "ريتشارد هاس" "Richard Haass"، فقد استند في تحليله إلى الفواعل الدولية، وعمل على تقديم رؤية فريدة لا تقتصر على تأكيد وجود الأحادية القطبية، أو تدعي تعدد أشكال النظام الجديد وفقاً لمستوياته المختلفة، بل تتعدى ذلك إلى إنكار وجود القطبية أصلاً. فقد ادعى في مقاله المنشور في مجلة " Foreign Affairs" عام 2008، بعنوان "من العالم أحادي القطبية إلى عالم اللاقطبية، ماذا بعد الهيمنة الأمريكية؟"، أن القرن الحالي يتسم بـ "اللاقطبية"، ما يعني خضوعه لمجموعة كبيرة من الفاعلين الدوليين الذين يمتازون بحيازة القوة، حيث خسرت الدول احتكارها للقوة لصالح الفواعل من غير الدول. وقد رأى هاس أن الولايات

المتحدة تمتلك أكبر القدرات العسكرية، كما تشكل أكبر قوة اقتصادية، وأنها لا تزال مصدراً للثقافة العالمية، ومركزاً للتكنولوجيا والابتكارات.

أشار هاس إلى أن التفاوت الكبير في القوة بين الولايات المتحدة والقوى الأخرى كان السبب في عدم تحول النظام الأحادي نحو التعددية القطبية كما ادعى الواقعيون، حيث شكك في قدرة تلك القوى على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المدى القريب، نظراً لأن الأخيرة لن تسمح بحدوث ذلك. كما أنها لا تشكل أي تهديد لمصالح تلك القوى التي يعتمد العديد منها على النظام القائم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وبالرغم من ذلك، اعترف هاس بانحدار مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وانحسار نفوذها الدولي في "عصر اللاقطبية".

المحافظون الجدد كان لهم رؤيتهم الخاصة، التي استندوا فيها أيضا إلى القوة المادية. ففي مقدمة كتاب نُشر عام 2000 بعنوان "أخطار راهنة: بين الأزمة والفرصة في السياستين الخارجية والدفاعية الأمريكيتين"، رأى كل من "وليام كريستول" "William Kristol" و"روبرت كيغان" "Robert Kagan" أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها قد ارتفعا، بعد انتصارها في الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية في تسعينيات القرن العشرين. فقد أصبحت الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية، والقوة العظمى الوحيدة في العالم، ومحور النظام الاقتصادي العالمي، ومنبع الثقافة العالمية السائدة.

نظر كريستول وكيغان إلى القوة الأمريكية باعتبارها الضامن لاستمرار الوضع الراهن وتحقيق السلام. كما رفض كلاهما تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن الهيمنة، خشية تمكن القوى الأخرى من تحقيق التكافؤ النسبي معها، وتهديد النظام العالمي في المستقبل، خاصة من قبل القوى غير الراضية عن انعدام التكافؤ في القوة. وقد رأى الكاتبان أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية تشكل رادعاً أمام تحالف الدول الأخرى

ضدها. إضافة إلى ما تتمتع به سياستها الخارجية من نزعات أخلاقية*، مما يقلل خشية الدول الأخرى من الهيمنة والتفوق الأمريكي.

المنظرون الواقعيون كان لهم رأي مغاير تماماً، إلا أنهم لم يُجمعوا حول اتجاه أو رأي موحد. ففي مقاله المنشور في مجلة "International Security" عام 2000، بعنوان "الواقعية الهيكلية بعد الحرب الباردة"، أشار الواقعي الدفاعي "كينيث والتز" إلى أن الأسلحة النووية قد شكلت أهم التغيرات على مستوى الوحدات في التاريخ الحديث. في حين شكل التغير في القطبية أهم التغيرات على مستوى النظام. إلا أن كليهما وفقاً لوالتز، لم يتسببا في تغير طبيعة النظام الدولي. وبالرغم من اعتراف والتز بتحول شكل النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أنه ادعى بأن الأحادية القطبية تمثل أقل الأشكال الدولية ديمومة، وأن الدول تسعى لتحقيق التوازن في مواجهة القوى المخلة به. ووفقاً لوالتز، فإن التعددية القطبية ظاهرة بشكل واضح أمام كل ذي عينين.

في حين رأى الواقعي الدفاعي "ستيفن والت" "Stephen Walt" في مقاله المنشور في مجلة " The National Interest" عام 2011، تحت عنوان "نهاية العصر الأمريكي"، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الدولة الأقوى اقتصادياً وعسكرياً، والأكثر تقدماً في النواحي التكنولوجية والعلمية. كما رأى أن الهيمنة الأمريكية قد عملت على تحقيق الاستقرار العالمي، حيث تسببت في تقليص الصراع بين القوى الكبرى وتخفيض احتمالات وقوع الحرب. إلا أن والت رأى بأن الهيمنة الأمريكية تعاني من الانهيار، بعد أن أنهى صعود القوى الجديدة لحظة الأحادية القطبية، مما سينجم عنه ظهور نظام ثنائي القطبية، تتقاسمه الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أو نظام متعدد الأقطاب. وبغض النظر عن شكل النظام، توقع والت أن تكون

* تجدر الإشارة إلى أن هذه المصطلحات تمثل رأي كاتبها، وقد تم استخدامها من قبل الباحث كما هي، حرصاً على الأمانة العلمية، ولا يعني هذا بأي شكل من الأشكال اتفاق الباحث مع هذه الرؤية.

الولايات المتحدة الأمريكية أحد أقطابه، وغالباً القطب الأهم. إلا أن والت قد شكك في حتمية تغير النظام الأحادي وتحوله إلى التعددية القطبية، في حال تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إقناع القوى الأخرى بعدم التوازن معها.

أما الواقعي الهجومي "جون ميرشايمر" "John Mearsheimer"، فقد أكد على رؤية والتز المتعلقة بعدم تغير طبيعة النظام الدولي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. ففي الفصل المنشور عام 2002، في كتاب بعنوان "الواقعية والمؤسساتية في الدراسات الدولية"، لكل من "مايكل بريتشر" "Michael Brecher" و"فرانك هارفي" "Frank Harvey"، عارض ميرشايمر الادعاءات المتعلقة بتغير طبيعة السياسة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وانخفاض احتمالات التنافس الأمني بين القوى الكبرى، وغلبة التعاون الدولي بينها. فقد ادعى ميرشايمر أن انتهاء الحرب الباردة لم يتسبب في تغيير البنية الأساسية للنظام الدولي، أو تغيير سمتها الفوضوية، مما عنى عدم تغير سلوك الدول، واستمرار التنافس الأمني والحرب بينها.

في حين عمل الواقعي "النيوكلاسيكي" "وليام وولفورث" "William Wohlforth" على تقديم رؤية واقعية مغايرة جداً، حيث خرج عن كل التقاليد الواقعية، سواء الكلاسيكية أو الجديدة، ما جعل رؤيته الأكثر إقناعاً في هذا السياق. ففي مقاله المنشور في مجلة "International Security" عام 1999، بعنوان "استقرار عالم القطب الواحد"، اعتبر وولفورث أن النظام القائم هو نظام أحادي القطبية، نتيجة التفوق الذي تتمتع به الولايات المتحدة على كل القوى الأخرى. كما ادعى أن الأحادية القطبية تؤدي إلى السلام، نتيجة هيمنة الولايات المتحدة، وعدم القدرة على منافستها، وانخفاض مستوى "التنافس الأمني" بين القوى داخل النظام، ونزوع تلك القوى نحو تأييد النظام الأحادي، نتيجة ارتفاع تكاليف محاولات موازنة قوة القطب المهيمن، مقارنة بالمكاسب المتوقعة منها. كما أصر وولفورث على أن الأحادية القطبية تتسم بالدوام، حيث

توقع استمرارها لذات الفترة التي استمرت بها الثنائية القطبية، نتيجة عدم امتلاك القوى الأخرى عناصر قوة تتساوى مع قوة الولايات المتحدة في المستقبل القريب، وموقع الولايات المتحدة الجغرافي الذي يضمن لها الحماية من مخاطر محاولات التوازن ضدها.

شكك وولفورث بقدرة القوى الصاعدة على التحول لأقطاب رئيسية داخل النظام. كما عارض أفكار والتز المتعلقة بحتمية استعادة التوازن، وعودة النظام الدولي للتعددية القطبية، حيث أكد على عدم وجود دلائل تشير إلى اتجاه الدول نحو إقامة توازن مضاد للولايات المتحدة، معتبراً أن محاولات القيام بذلك منذ تسعينيات القرن المنصرم قد اقتصرت على الكلام فقط.

أما فيما يتعلق بمكانة ومستقبل النظرية الواقعية، ومدى صلاحية افتراضاتها في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، فقد انقسم منظرو العلاقات الدولية إلى قسمين. الأول ادعى أن التغيرات الدولية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، قد عملت على تقويض دور النظرية الواقعية ومكانتها ضمن نظريات العلاقات الدولية. في حين أصر القسم الثاني على تأكيد دور النظرية الواقعية، واستمرار قدرتها على الاستجابة للتغيرات الدولية، التي كان أهمها الانتهاء السلمي للحرب الباردة، والظهور المفاجئ للنظام الأحادي.

ضمن هذا السياق، رأى "جون جيدز" "John Gaddis" في مقاله المنشور في مجلة "International Security" عام 1992، بعنوان "نظرية العلاقات الدولية ونهاية الحرب الباردة"، أن الانتهاء المفاجئ للحرب الباردة، والتفكك غير المتوقع للاتحاد السوفياتي، قد تسببا بالدهشة للجميع تقريباً، مما أثار العديد من الأسئلة حول المناهج التي تم تطويرها سابقاً، بهدف فهم السياسة العالمية. وبالرغم من تأكيده على أن فشل النظرية في القيام بأحد وظائفها لا يُبطلها بشكل كامل. إلا أنه أصر في ذات الوقت

على ضرورة أن يُثير ذلك الكثير من الأسئلة في الأذهان، ويشكل إشارة تحذيرية تشير إلى الحاجة لإعادة التفكير في الافتراضات الرئيسية للنظرية. لذلك اعتبر جيدز أن فشل نظريات العلاقات الدولية في توقع انتهاء الحرب الباردة، يُثير الكثير من التساؤلات حول النظريات التي تم الاستناد إليها من قبل منظري العلاقات الدولية*.

أما "جيفري ليرغو" "Jeffrey Legro" و"آندرو مورافسيك" "Andrew Moravcsik"، فقد وسما مقالهما المنشور في مجلة "Security International" عام 1999، بعنوان "هل هناك أحد ما زال واقعياً؟"، حيث مثل هذا العنوان السؤال الرئيسي الذي سعى كلاهما للإجابة عنه في المقال المذكور. وقد اعترف الكاتبان في مطلع المقال بأن الواقعية تمثل "البراديم" النظري الأقدم والأبرز في العلاقات الدولية. وأنها لا تفتقر للاهتمام، فهي النظرية الأساسية أو البديلة في كل كتاب ومقال رئيسي يتناول النظريات العامة للسياسة العالمية، خاصة في الشؤون الأمنية. وهي النظرية التي استطاعت الهيمنة على العلاقات الدولية، في ختام الجدالات التي دارت بينها وبين نقادها. كما أنها ليست عاجزة عن القيام بتوقعات محددة، فالعديد من النظريات الواقعية تُعتبر قابلة للاختبار، في ظل استمرار الجدل العالمي المتعلق بالنظرية الواقعية الأقدر على تقديم رؤى أقوى. كما أنها لا تفتقر لوجود الدعم الإمبريقي (التجريبي) اللازم لتوقعاتها.

بالرغم من كل ذلك، ادعى ليرغو ومورافسيك أن جوهر النظرية الواقعية قد قوضه الواقعيون أنفسهم، خاصة الواقعيين الدفاعيين والكلاسيكيين الجدد، الذين سعوا إلى معالجة بعض "الانحرافات" التي عانت منها النظرية الواقعية، من خلال إعادة صياغتها في أشكال جديدة، ادعى ليرغو ومورافسيك أنها كانت أقل دقة

* يتفق الباحث مع هذه الرؤية، ويرى أن عدم قدرة الواقعيين الجدد على التنبؤ بالظهور المفاجئ للنظام الأحادي القطبية، لم يتسبب بتقويض النظرية الواقعية، بل دفع منظريها لإعادة النظر في افتراضاتها الرئيسية، والعمل على تعديلها. وهو ما فشل الواقعيون الجدد في تحقيقه. في حين تمكن بعض المنظرين "النيوكلاسيكيين" من تحقيقه، من خلال عكس مفهوم التوازن المتعارف عليه لدى الواقعيين كما فعل شويلر، أو التخلي عنه كما فعل وولفورث.

وتماسكا من الأشكال الواقعية الأخرى من الناحية النظرية. لذلك، اعتبر كلاهما أن النظرية الواقعية قد تحولت إلى عائق أكثر من كونها نظرية مساعدة في بناء النقاشات النظرية، وتوجيه البحث العلمي والحوارات الدائرة.

لم يقف الواقعيون الجدد مكتوفي الأيدي أمام تلك الاتهامات، حيث سعوا لإثبات صلاحية النظرية الواقعية، وتمتعها بالقدرة اللازمة لتفسير السياسة الدولية في الحقبة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، والتأكيد على مكانتها النظرية ضمن نظريات العلاقات الدولية. فقد عمل الواقعيون الدفاعيون والهجوميون على تقديم رؤى متنوعة في كتب ومقالات متعددة، في سبيل تحقيق هذه الغاية. وضمن هذا السياق، دافع الواقعي الدفاعي "كينيث والتز" "Kenneth Waltz" عن الافتراضات الرئيسية للنظرية الواقعية، وعارض الاتهامات التي وُجهت لها. ففي مقاله المنشور عام 2000 في مجلة "International Security"، تحت عنوان "الواقعية الهيكلية بعد الحرب الباردة"، رفض والتز الاتهامات المتعلقة بعدم صلاحية الواقعية كنظرية علاقات دولية بعد الحرب الباردة، والادعاءات المتصلة بتقويض مفاهيمها، واعتبارها غير متناسبة مع تغيرات الحقبة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة. وبالرغم من اعترافه بتحول شكل النظام الدولي إلى الأحادية القطبية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، أنكر والتز تغير طبيعة بنية النظام الدولي، وقدرة النظام الأحادي على الاستمرار.

دفاعاً عن ذات الجبهة، رأى الواقعي الدفاعي "ستيفن والت" "Stephen Walt"، في مقاله المنشور في مجلة "Foreign Policy" عام 1998، بعنوان "العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة"، أن النظرية الواقعية استطاعت الهيمنة على التقاليد النظرية الأخرى خلال الحرب الباردة، وأنها تمكنت من تقديم تفسيرات بسيطة وقوية عن الحرب والتحالفات والإمبريالية، ومعيقات تحقيق التعاون، وهو ما انسجم وفقاً له مع السمات الرئيسية للصراع الأمريكي السوفياتي في تلك الحقبة. وقد عارض والت الادعاءات المتعلقة بإفلاس

الواقعية بعد انتهاء الحرب الباردة، واتهمها بالمبالغة. وقد أصر والت في معرض دفاعه عن النظرية الواقعية، على أنها تمكنت من تقديم إسهامات جديدة وتفسيرات حديثة للكثير من القضايا الدولية المعاصرة. كما أكد على أن السياسة الخارجية الأمريكية تتوافق مع المبادئ الواقعية.

أما الواقعي الهجومي "جون ميرشايمر" "John Mearsheimer"، فقد أشار في أحد فصول كتاب بعنوان "الواقعية والمؤسساتية في الدراسات الدولية"، نُشر عام 2002، إلى أن الواقعية استطاعت الهيمنة على حقل العلاقات الدولية على مدى نصف قرن من الزمن قبل انتهاء الحرب الباردة، نتيجة تركيزها على التنافس الأمني والحرب. وقد عارض ميرشايمر الإدعاءات المتعلقة بقدم الواقعية واندثارها، وعدم صلتها بالحقائق الجديدة للسياسة العالمية، وفقدانها للفائدة التي كانت قد تمتعت بها قبل انتهاء الحرب الباردة، حيث أصر على استمرار هيمنة النظرية الواقعية على النقاشات الأكاديمية للسياسة الدولية في القرن المقبل، بذات الطريقة التي هيمنت بها خلال الحرب الباردة.

كما أكد ميرشايمر على عدم تغير البنية الأساسية الفوضوية للنظام الدولي عُقب انتهاء الحرب الباردة، أو تغير مكانة الدول القومية كفواعل رئيسية في النظام، مما عنى عدم تغير سلوك الدول في القرن الحالي عما كان عليه قبل انتهاء الحرب الباردة، واستمرار التنافس الأمني والحرب بين القوى الكبرى. بالتالي، استمرار تمتع النظرية الواقعية بالقدرة على تقديم الكثير في القرن الحالي. وبالرغم من ذلك، ادعى ميرشايمر أن التهديد الوحيد الذي يُمكن أن تتعرض له النظرية الواقعية ينبع من الأوساط الأكاديمية المعارضة لها. إلا أنه أصر في ذات الوقت على أن تلك المحاولات ستبوء بالفشل، نتيجة عدم القدرة على طمس أو استبعاد الأفكار الواقعية التي تتسم بالإقناع، خاصة في الولايات المتحدة، حيث أكد على أن مستقبل الواقعية في القرن الحادي والعشرين هو مستقبل مشرق. ووفقاً لميرشايمر، فإن الحالة الوحيدة التي قد

تتسبب باختفاء الواقعية، تتمثل بحدوث تغير ثوري في هيكل النظام الدولي. إلا أن ميرشايمر استبعد حدوث ذلك في المستقبل القريب.

في ذات السياق، عمل "مايكل ماستاندونو" "Michael Mastanduno" على إثبات استمرار صلاحية النظرية الواقعية، من خلال تطبيق نظرياتها على جوانب مختلفة من السياسة الخارجية الأمريكية. ففي مقاله المنشور عام 1997 في مجلة "International Security"، تحت عنوان "الحفاظ على لحظة الأحادية القطبية"، رأى ماستاندونو أن الواقعية هي "البراديم" المهيمن في حقل العلاقات الدولية. وأنها تعرضت لموجة كبيرة من الانتقادات في أوائل تسعينيات القرن المنصرم، حيث أُتهمت بالفشل في توقع انتهاء الحرب الباردة، والانتقال السلمي لحقبة جديدة. كما فشلت توقعاتها المتعلقة بتجدد النزاعات الأمنية بين القوى الكبرى في أعقاب انتهاء تلك الحرب، ما تسبب باتهام النظرية الواقعية بعدم الصلاحية لتفسير سلوك الدول.

عارض ماستاندونو تلك الاتهامات، ورأى أن الواقعية ما زالت مفيدة في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. وقد ركز ماستاندونو في رؤيته على نظريتين واقعيتين، قدمتا توقعات متنافسة لسلوك الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة. الأولى تتمثل في نظرية توازن القوى التي طورها بشكل أوضح "كينيث والتز". أما الثانية، فهي نسخة معدلة منها، تتمثل في نظرية توازن التهديد التي تم تطويرها من قبل "ستيفن والت". وفي حين تشرح نظرية توازن القوى الاتجاه السائد في السياسة الخارجية الاقتصادية للولايات المتحدة، التي تتمثل في حشد الجهود بهدف تمكين الاقتصاد الوطني من منافسة القوى الكبرى الأخرى. تعمل نظرية توازن التهديد على تفسير الاتجاه السائد في السياسة الخارجية الأمنية للولايات المتحدة، التي تتمثل في الحفاظ على مكانتها كرأس للهرم الدولي، من خلال إشراك القوى الكبرى الأخرى وطمأنتها. لذلك ادعى ماستاندونو أن التخلي عن "البراديم" الواقعي يمثل تصرفاً يتسم بـ "الحماقة". وبالرغم من ذلك،

أصر ماستاندونو على ضرورة إجراء تحسينات إضافية، واختبار النظريات الواقعية المتنافسة، وأقوى تلك النظريات ضد البدائل غير الواقعية.

1-7 هيكل الرسالة:

تحقيقاً لغاية الرسالة، وفي سبيل معالجة الإشكالية التي تسعى إلى معالجتها، وفحص الفرضية التي تبنتها بهدف تحقيق ذلك، عمد الباحث إلى تقسيم الرسالة إلى أربعة فصول، وذلك على النحو الآتي:

- الفصل الأول: نظرية العلاقات الدولية و"النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية:

تناول الباحث في هذا الفصل مفهوم نظرية العلاقات الدولية، ووظائفها وأنواعها، و"النقاشات الكبرى" التي شهدها حقل العلاقات الدولية. كما تناول مفهوم النظام الدولي وأشكاله الرئيسية، ومفهوم "النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية، باعتباره أهم التغيرات الدولية التي واجهت نظريات العلاقات الدولية بشكل عام، والنظرية الواقعية بشكل خاص. فقد وجد الباحث أن التطرق إلى المواضيع آنفة الذكر، وتوضيحها في هذا الفصل، سيمكنه من تناول تطور النظرية الواقعية، وكيفية استجابتها للتغيرات الدولية في الفصول اللاحقة، دون أن يواجه القارئ أي عناء في فهمها.

- الفصل الثاني: الاتجاهات التقليدية: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:

استعرض الباحث في هذا الفصل الإسهامات الفكرية التقليدية للنظرية الواقعية المستندة إلى توازن القوى، والتي تشمل الواقعية التقليدية أو "الكلاسيكية"، ونظيرتها الجديدة أو "الهيكلية"، حيث عمل على توضيح الأسس الفكرية الكلاسيكية والحديثة للنظرية الواقعية، وطرق تكيفها مع التغيرات الدولية، والانتقال من شكلها التقليدي إلى شكلها الجديد، وتوضيح افتراضاتها وفروعها الرئيسية. كما عمل الباحث في هذا الفصل على

توضيح مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية، ونشأته وتطوره وآلية عمله، ودوره في ضمان استقرار الأنظمة الدولية السابقة، بشكليها المتعدد والثنائي.

- الفصل الثالث: الواقعيون الجدد في مواجهة النظام الأحادي القطبية:

تناول الباحث في هذا الفصل المحاولات النظرية التي قدمتها النظرية الواقعية الجديدة، بهدف تفسير ظهور "النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية، والتنبؤ بمستقبله. حيث عمل الباحث على توضيح الإسهامات الفكرية التي قدمها الواقعيون الجدد، أمثال "كينيث والتز" "Kenneth Waltz"، و"كريستوفر لاين" " Chrestopher Layne"، و"ستيفن والت" "Stephen Walt"، و"روبرت بابي" "Robert Pape"، و"جون ميرشايمر" "John Mearsheimer"، المتعلقة بتوازن القوى التقليدي الصلب وأشكاله التكيفية، التي تمثلت في "توازن التهديد" و"التوازن الناعم" و"التوازن الإقليمي"، وتوضيح الانتقادات التي تعرضت لها في ظل استمرار النظام الأحادي القطبية لمدة ربع قرن تقريباً، دون عودة توازن القوى للعمل. وقد أنهى الباحث هذا الفصل بالإشارة إلى وجود إسهامات واقعية تعديلية غير مستندة إلى توازن القوى، يُمكن من خلالها تفسير استمرار النظام أحادي القطبية، والتنبؤ بمستقبله.

- الفصل الرابع: الاتجاهات التعديلية: التيارات الواقعية التصحيحية والنظام الأحادي القطبية:

خصص الباحث هذا الفصل لتناول ما أسماه بالاتجاهات التعديلية في النظرية الواقعية، التي تمثلت في التيارات الواقعية التصحيحية التي سعت إلى تقديم تفسيرات لاستمرار النظام أحادي القطبية والتنبؤ بمستقبله، بعيداً عن الأداة الواقعية التقليدية التي تمثلت في توازن القوى، أو أحد أشكاله التكيفية. وقد ركز الباحث في هذا الفصل على توضيح المساهمات الواقعية التعديلية التي دمجت بين العوامل المحلية والضغوطات النظامية، سواء تلك التي سبقت انتهاء الحرب الباردة، التي تمثلت بـ "الواقعية الغيلبينية"، أو التي أعقبت

انتهاءها، التي تمثلت في الواقعية الكلاسيكية الجديدة "النيوكلاسيكية"، حيث تم التركيز على ما قدمه كل من "راندل شويلر" "Randall Schweller"، و"وليام وولفورث" "William Wohlforth"، كأهم الإسهامات النظرية التي قُدمت في هذا المجال.

2- نظرية العلاقات الدولية و"النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية:

تمهيد:

رأى "كريس براون" "Chris Brown" أن وضع تعريف متفق عليه للعلاقات الدولية هو عملية تتسم بالصعوبة. وضمن هذا السياق، تباينت تعريفات كتاب ومختصي العلاقات الدولية، فمنهم من تبنى التعريف الواسع، حيث رأى "كيه جيه هولستي" "K.J. Holsti" أن العلاقات الدولية تشمل كافة أشكال التجمعات السياسية في التاريخ. في حين تبنى قسم آخر التعريف الضيق، حيث رأى "هيدلي بول" "Hedley Bull" أن العلاقات الدولية تقتصر على العلاقات بين الدول القومية الحديثة (عديلة 2015، 66-67).

ضمن هذا السياق، يُمكن رد نظام العلاقات الدولية الحديثة إلى مؤتمر وستفاليا المنعقد عام 1648، الذي تم خلاله وضع السمات الرئيسية للسياسة الدولية. فقد تسببت المعاهدة بظهور نظام الدول الحديثة، حيث أصبحت الدول ذات السيادة هي الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية. كما نجم عنها التفريق بين دراسة السياسات المحلية ودراسة العلاقات الدولية، التي أصبحت تتمثل بدراسة "سياسات القوة". لذلك يُطلق العديد من الكتاب والباحثين اسم "نظام وستفاليا" على نظام العلاقات الدولية الحديثة (الياس وستش 2016، 43-44).

بالرغم من قدمها، لم تتمتع العلاقات الدولية بحقلها العلمي الخاص بها، حيث كانت تُدرس ضمن العلوم الأخرى، وافتقرت لوجود التخصص (دورتي وبالستغراف 1985، 8-9). إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى، والسعي لإيجاد الطرق التي تحول دون تكرارها، تسبب بظهور الدعوات الرامية لدراسة العلاقات الدولية بشكل علمي (عديلة 2015، 30-31). وقد تمخض ذلك عن ظهور حقل علمي خاص بالعلاقات

الدولية، حيث تم إنشاء أول كرسي للعلاقات الدولية في جامعة "ويلز" في بريطانيا، وهو ما دأبت الجامعات البريطانية والأمريكية على اتباعه فيما بعد (بورتشيل ولينكليتر 2014، 15–16).

بالرغم من جذوره الأوروبية، شكلت الولايات المتحدة موطن تطور حقل العلاقات الدولية، واكتسابه للهوية المعرفية (عديلة 2015، 40–41). وبالرغم من ولادة الحقل بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلا أن الحقل شهد تطوراً ضخماً، خاصة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (Lejphart 1974, 11). فقد تطور حقل العلاقات الدولية وتعددت موضوعاته، ما تسبب بظهور العديد من النظريات التي تُعنى بتفسير العلاقات الدولية، التي اتسمت بتعدد التيارات داخلها (فرج 2007، 11–12). وقد عمل المنظرون الليبراليون على وضع الأسس الأكاديمية لحقل العلاقات الدولية. فيما عمل المنظرون الواقعيون على وضع أسسه العلمية. أما المنظرون التأمليون (ما بعد الوضعيين)، فقد سعوا لإعادة بناء الحقل. مما تسبب بظهور إسهامات فكرية متعددة (عديلة 2015، 3–4).

قبل المضي في موضوع هذه الرسالة، لا بد من توضيح مفهوم نظرية العلاقات الدولية، ووظائفها وأنواعها. إضافة إلى مفهوم النظام الدولي بشكل عام، و"النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية بشكل خاص، باعتباره أهم التغيرات الدولية التي شكلت تحدياً لنظريات العلاقات الدولية، والنظرية الواقعية على وجه الخصوص. لذلك، تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح تلك المفاهيم.

2-1 نظرية العلاقات الدولية:

2-1-1 مفهوم نظرية العلاقات الدولية:

تتسم العلاقات الدولية كفرع أكاديمي بسعة نطاقها. ويُعد تعريف وتحديد دور ووظائف نظريات العلاقات الدولية، من أكثر القضايا المثيرة للجدل داخل الحقل، حيث يتسبب تنوع القضايا التي تتم دراستها واتسامها بالتعقيد بظهور العديد من المنظورات المتعلقة بكيفية دراسة تلك القضايا، وتحديد العوامل المؤثرة في ذلك (Dunne & Others 2013, 406). وتُعد النظرية حجر الأساس في حقل العلاقات الدولية، كما يُعد منظروها أشهر علماء الحقل وأكثرهم مكانة. فالكتب الكلاسيكية للعلاقات الدولية هي أعمال موجهة بالنظرية، وهو ما ينطبق على مقالات الحقل أيضاً. وباختصار، يُمكن القول بأن النظرية تُشكل عنصراً أساسياً في العلاقات الدولية (Mearsheimer & Walt 2013, 428).

يُستخدم مصطلح "النظرية" للإشارة إلى العديد من الدلالات، ويستخدمه علماء السياسة بعدة طرق مختلفة (Wagner 2007, 7-8). وبالرغم من تعدد المدارس النظرية في العلاقات الدولية، إلا أنها تتفق بشكل أساسي على أن النظريات تشكل "تجريدات" لواقع معقد، حيث تسعى إلى تقديم تعميمات حول الظاهرة قيد الدراسة، وهو ما يتم القيام به بطرق مختلفة (Dunne & Others 2013, 407).

رأى "كارل بوبر" "Karl Popper" أن النظريات عبارة عن "شِباك" تُلقى للإمساك بالعالم، ما يعني أننا نستخدمها في كل الأوقات خلال التعامل مع مختلف المشاكل التي نواجهها في حياتنا اليومية. فالجميع يتأثرون بطريقة ما بالأحداث التي لا يُسيطرون عليها، والتي لا تتوافر لها أسباب واضحة بشكل فوري، وهو ما قد يحدث على المستوى الشخصي، أو على صعيد فهم الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية (Dunne & Others 2013, 408-409).

وفقاً لـ "ستيفن والت"، فإن الجميع يستخدم النظريات سواء كان يعرفها أم لا، حيث تنبع الحاجة إليها لإضفاء المنطق أو المعنى على كم المعلومات الضخم في العالم (Walt 1998, 29)، فالتعقيد اللامتناهي للعالم، يُبرز ضرورة وجود "خرائط ذهنية"، بهدف تحديد العناصر المهمة في المجالات المختلفة للنشاط البشري. كما تظهر الحاجة للنظريات بهدف تحديد الآليات السببية التي تشرح السلوك المتكرر، وكيفية ارتباطها بعضها ببعض (Mearsheimer & Walt 2013, 430). وضمن هذا السياق، تُعد النظرية تفسيراً سببياً يعمل على تحديد العلاقات المتكررة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر، وشرح أسباب حدوث تلك العلاقات (Walt 2005, 26).

إذن، النظريات هي صورة مبسطة للواقع، تعمل على شرح كيفية عمل العالم في مجالات محددة. وتنبع أهميتها من الحاجة لفهم العالم، من خلال تحديد العوامل الأكثر أهمية، وهو ما يتطلب استثناء العوامل ذات الأهمية الأقل في شرح الظاهرة قيد الدراسة. ما يعني أن النظريات تعمل على جعل العالم مفهوماً بالتركيز على العوامل الأكثر أهمية. ويُمكن تشبيه النظريات بالخرائط، فكلاهما يشترك بالسعي إلى تبسيط الواقع المعقد، وتسهيل عملية فهمه. كما أن كليهما يُمثل نسخة موجزة عن الواقع. إلا أن النظريات على عكس الخرائط، تعمل على تقديم قصة سببية، وتحديد العامل أو العوامل التي يُمكن من خلالها تفسير ظاهرة معينة. فهي مبنية على تبسيط الافتراضات حول العوامل الأكثر أهمية لتفسير كيفية عمل العالم (Mearsheimer & Walt 2013, 431).

2-1-2 وظائف نظرية العلاقات الدولية:

تُعد النظريات الوسائل الضابطة لدراسة العلاقات الدولية، حيث تضطلع بمهمة "الصياغة المفاهيمية" للوقائع المعاصرة. ففي حين يتوقف فهم الأحداث والقضايا الدولية على إطار مفاهيمي محدد، تُساعد النظريات في

عملية اختياره. كما تعمل النظريات على ترتيب الأحداث وفق تصنيفات محددة، ما يُمكّن من تحديد أدوات التحليل المناسبة لها (بورتشيل ولينكليتر 2014، 30–31). وتتكون النظرية من مجموعة من الافتراضات المترابطة، التي تساعد في تحديد الحقائق، والعمل على تفسيرها، والتنبؤ بانتظام وتكرار الظواهر الملحوظة. وتعمل النظريات على جعل العالم أو بعض أجزائه أكثر وضوحاً وفهماً. إلا أن ذلك ربما لا يرقَى لأكثر من توفير وصف أفضل أو أكثر دقة للأشياء التي تتم ملاحظتها. وبالرغم من أهمية الوصف الدقيق، إلا أن النظرية هي شيء أكثر من ذلك (Viotti & Kauppi 2012, 5–6).

يُعد التفسير إحدى الوظائف التي تضطلع بها النظرية، حيث تتخطى وظيفتها مجرد وصف الظواهر الملحوظة، وتشارك في تقديم التفسير السببي لها، استناداً إلى ظروف أو حالات سابقة (Viotti & Kauppi 2012, 5–6). وضمن هذا السياق، تُعد النظريات "عدسات تحليلية"، تساعد في القيام بتفسيرات أفضل (Guzzini 2017, 8–9)، حيث يُشار إليها باعتبارها "المنظار" الذي يُمكن من خلاله فهم الواقع وإدراكه (عديلة 2015، 3–4).

تضطلع نظريات العلاقات الدولية بمهمة التنبؤ. وبالرغم من الاتفاق حول الوظائف المذكورة آنفاً، إلا أن التنبؤ يُعد من الوظائف المختلف عليها ضمن نظريات العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، رأى "جون جيدز" أن المقاربات النظرية الرئيسية التي شكلت أدبيات العلاقات الدولية منذ عهد مورغنثاو، اشتركت جميعها باعتبار التنبؤ أحد أهدافها الرئيسية، حيث لم يقتصر دور النظرية على تفسير الماضي أو شرح الحاضر، بل تعداه لتقديم نظرة حول المستقبل (Gaddis 1992, 10).

وفق هذا المفهوم، تُسهم النظرية في القيام بعمليات التنبؤ، وهو ما يُعد ضرورياً لتسيير الحياة اليومية وصنع السياسة والتقدم في العلوم الاجتماعية. وفي ظل السعي إلى التنبؤ بالمستقبل، ونتيجة عدم معرفة

الكثير من جوانبه الخفية، تبرز الحاجة للاعتماد على النظرية بهدف توقع الأحداث المرجح وقوعها، في حال اختيار إستراتيجية ما على حساب أخرى (Mearsheimer & Walt 2013, 436). وضمن هذا السياق، تُساعد نظرية العلاقات الدولية صناع القرار والسياسات على توقع الأحداث، ما يمنحهم القدرة على الاستعداد الأفضل لها، والحيلولة دون وقوع التطورات غير المرغوب فيها في بعض الحالات (Walt 2005, 31).

بالرغم من ذلك، تسببت وظيفة التنبؤ بجدل كبير بين علماء العلاقات الدولية، مما أدى إلى انقسامهم حولها. فقد أصر العديد منهم على اقتصار وظائف نظرية العلاقات الدولية على الوصف والتفسير فقط، دون أن يمتد ذلك إلى التنبؤ. لذلك ركزوا على فهم الأحداث الماضية، دون الاهتمام بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية، مُعتبرين ذلك أساساً للحكم على استمرار النظرية واتسامها بالجودة (شنيكات وعربيات 2012، 603). فقد شكك "ديفيد سنغر" "David Singer" بضرورة اضطلاع "النظرية الجيدة" بمهمة التنبؤ، وأكد على ضرورة تمتعها بالقدرة على تفسير التغيرات، والانسجام مع الشواهد التاريخية، معتبراً أن "التاريخ يعيد نفسه". في المقابل، عارض قسم آخر هذا الاتجاه، حيث اشترط "ستيفن هاوكنغ" "Stephen Hawking" تمتع "النظرية الجيدة" بالاتساق، والقدرة على التنبؤ بالمستقبل (شنيكات وعربيات 2012، 605). أما "هاريسون واغنر" "Harrison Wagner"، فقد عارض الادعاءات المتعلقة بعدم القدرة على التنبؤ بالسلوك البشري، حيث رأى أنه قابل للتنبؤ (Wagner 2007, 8-9).

2-1-3 أنواع نظرية العلاقات الدولية:

تفتقر العلاقات الدولية لوجود نظرية شاملة، حيث تمتاز العلاقات الدولية بوجود مجموعة من النظريات، يعمل كل منها على تقديم تفسيرات للعلاقات الدولية (القحطاني 2011، 309). وقد اعتبر كل من "جون ميرشايمر" و"ستيفن والت" وجود العديد من أنواع النظرية أمراً مفيداً في فهم كيفية عمل السياسة الدولية. ووفقاً

لهما، فإن الحقل النظري الذي يتسم بالتنوع، أفضل بكثير من الأحادية الفكرية (Mearsheimer & Walt 2013, 430).

ضمن هذا السياق، رأى "رينهارد مايرز" "Reinhard Meyers" أن نظرية العلاقات الدولية تعمل على تحديد طبيعة العلاقات الدولية ومكوناتها. أما "سينثيا ويبر" "Synthia Weber"، فرأت أن نظرية العلاقات الدولية "لا تقول لنا فقط ما الذي يحدث في العالم الخارجي، ولكن تفرض رؤيتها لما يكون عليه هذا العالم" (عديلة 2015، 71–72). وضمن هذه الرؤية، يمكن تفسير تقسيم "ستيف سميث" "Steve Smith" لنظريات العلاقات الدولية إلى نوعين. الأول يهدف لتفسير العلاقات الدولية. والثاني مكون لها (بورتشيل ولينكليتر 2014، 9–10).

تُعد النظريات التفسيرية منبثقة عن الفلسفة الوضعية، أما نظيرتها التكوينية، فتعد ناجمة عن الفلسفة ما بعد الوضعية. وتنظر النظريات التفسيرية إلى عالم العلاقات الدولية باعتباره عالما مستقلا عن تأثير النظريات. في حين تنظر إليه النظريات التكوينية باعتباره قابلاً للتشكيل والتكوين وفقاً لها (عديلة 2015، 71–72). لذلك، تضطلع النظريات التفسيرية بوظيفة تفسير الواقع أو الظواهر الدولية القائمة، دون أن تسعى لتغييرها. أما النظريات التكوينية، فتسعى لتغيير الواقع القائم وفق توجه معين (عديلة 2015، 95–96)، فهي لا تشكل مجرد ملاحظات محايدة لعالم معين، بل هي مشتركة في بنائه* (Dunne & Others 2013, 411).

في ذات السياق، يُمكن تقسيم نظريات العلاقات الدولية إلى نظريات كلية وأخرى جزئية، حيث تعمل جميعها على تفسير السلوك الخارجي للدول، وهو ما يُمثل المتغير التابع الذي قد يتخذ أشكالاً متعددة،

* تعتبر النظرية الواقعية نظرية تفسيرية، نتيجة قيامها بتفسير الوقائع أو الأحداث الدولية كما هي، دون التدخل في الواقع الذي تتم فيه. في حين تتم الإشارة إلى النظريتين الليبرالية والماركسية باعتبارهما نظريات تكوينية، لا تكتفي بتفسير تلك الوقائع أو الأحداث كما هي، بل تسعى لتغيير الواقع الذي تحدث فيه، وهو ما يعني إعادة تشكيله أو بنائه وفق اعتباراتها الخاصة.

كالصراع والتعاون والحياد. وفي حين تُعتبر النظرية الواقعية مثالاً على النظريات الكلية، تُعد نظريات صنع القرار ومدخل الإدراك النفسي والمدخل العقلاني من الأمثلة على النظريات الجزئية (القحطاني 2011، 310–311). علماً بأن الكتاب يُطلقون مصطلح "النموذج المعرفي" أو "البراديم" على النظريات الكلية (عديلة 2015، 47–48).

تستند النظريات الكلية إلى متغيرات تفسيرية قليلة نسبياً، بهدف تفسير الاتجاهات المتكررة. وتوفر مفردات مشتركة، يُمكن من خلالها وصف القضايا العالمية. كما يعمل بعضها على تقديم وصفات إستراتيجية، يُمكن أن يستخدمها صناع السياسة عند القيام بعملية الاختيار. إضافة إلى أنها تُساعد على فهم العديد من السمات المألوفة للحياة الدولية، وفهم السياق الذي يعمل فيه صناع السياسة، وتزويدهم بحلول مقترحة لبعض التحديات التي يواجهونها (Walt 2005, 34–35).

أما النظريات الجزئية، فتعمل على توظيف متغيرات متعددة، إلا أنها تعاني من عدم وجود طريقة واضحة لجمع نظرياتها المتنوعة، أو تحديد الحالات التي يجب التركيز فيها على نوع معين دون الآخر (Walt 2005, 35). وتُعد النظريات الجزئية أكثر شيوعاً من نظيرتها الكلية، نتيجة البساطة التي تتمتع بها في التفسير والتنبؤ. إلا أنها تفتقر إلى السمة الجمعية، فهي عبارة عن "جزر نظرية"، تعاني من عدم وجود جسور فيما بينها (Viotti & Kauppi 2012, 7–8).

في النهاية، لا يمكن الادعاء بوجود نظرية علوم اجتماعية تتمتع بدقة كاملة. وضمن هذا السياق، فإن اختبار نظرية ما في عدد كبير من الحالات، وتمتعها بالقدرة على تفسير معظمها، يعني ارتفاع الثقة بها. أما في حال افتقار أحد توقعاتها للصحة، واتسام توقعاتها الأخرى بالصواب، فيعني استمرار فائدتها. كما أن النظرية التي تتسم بالضعف قد تتمتع بفائدة أكبر في وقت ما، نتيجة الظروف المتغيرة في العالم الحقيقي.

إضافة إلى أن التصرف المنطقي في حال وجود نظرية ضعيفة دون توافر نظرية أقوى منها يتمثل في التمسك بها، حيث لا يمكن العمل دون نظرية توجيهية. فالنظرية الضعيفة أفضل من عدم وجود نظرية، كما أن النظريات الناقصة توفر في أغلب الأحيان نقطة انطلاق لوضع نظريات جديدة وأفضل (Mearsheimer & Walt 2013, 434-435).

2-1-4 "النقاشات الكبرى" في العلاقات الدولية:

تتسم الموضوعات التي تضطلع العلاقات الدولية بدراستها بالتنوع الهائل والتعقيد الكبير، حيث تتعدد الرؤى المتعلقة بكيفية دراسة العلاقات الدولية، ما تسبب بظهور العديد من النقاشات في هذا السياق (Viotti & Kauppi 2012, 2-3). وفي ظل مرور كل الفروع الأكاديمية بفترات تغير وركود، يُمكن فهم فترات التغير ضمن حقل العلاقات الدولية من خلال ما يُسمى بـ "النقاشات الكبرى" أو "الجدالات الكبرى"، التي تركزت حول مكانة ودور النظرية (Dunne & Others 2013, 405-406)، وأسهمت في توضيح الافتراضات المختلفة التي وضعها العلماء في نظرياتهم، حيث اتخذت شكل "حرب النماذج" أو "حرب البراديمات" (Lake 2013, 568).

يُعتبر النقاش الأول جزءاً من نقاش فلسفي أوسع نطاقاً، عمل على تقسيم المفكرين الغربيين منذ ما قبل "سقراط" وحتى يومنا هذا (Navon 2001, 613). وقد بدأ أول "النقاشات الكبرى" بين المثاليين والواقعيين في فترة ما بين الحربين العالميتين، واستمر حتى خمسينيات القرن المنصرم، حيث تركز حول طبيعة السياسة الدولية، وإمكانية التغيير السلمي (Viotti & Kauppi 2012, 2-3). فقد سعى الفريقان لإيجاد الطرق التي تحول دون تكرار الحرب، وتضمن تحقيق السلام، مما تسبب باندلاع المنافسة بينهما

حول تلك الطرق، وتفعيل دراسة العلاقات الدولية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى (دورتي وبالستغراف 1985، 10–11).

ركز المثاليون على الدور المحتمل للمؤسسات الدولية في تحسين الظروف الإنسانية، وتخفيض النزاعات بين الدول. ما يعني أن اهتمامهم قد تركز حول ما سيكون. أما الواقعيون، فقد ركزوا على الطبيعة البشرية، والصراع المتجذر في الكفاح من أجل القوة، حيث سعوا إلى تفسير الأنماط الفعلية للسياسات العالمية. مما يعني أن اهتمامهم قد تركز حول ما هو كائن فعلاً (Lake 2013, 569). وفي حين ادعى الواقعيون بأن توازن القوى هو الوسيلة الأفضل لضمان تحقيق السلام، ساد الاعتقاد لدى المثاليين بأن إحلال الأمن الجماعي محل توازن القوى هو الضمانة لتحقيق ذلك (بورتشيل ولينكليتر 2014، 16–17).

تسبب فشل عصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية، بتقويض الادعاءات المثالية المتعلقة بدور المؤسسات القانونية والمبادئ الأخلاقية في تحقيق السلام والاستقرار (Lejphart 1974, 11). وبالرغم من هيمنة المثالية على العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين، إلا أن النظرية الواقعية استطاعت مواجهة نظيرتها المثالية، والهيمنة على العلاقات الدولية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية (وهبان 2016، 1199).

اتخذ النقاش الثاني في العلاقات الدولية مكانه في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، في سياق "الثورة السلوكية" التي أثرت في العلوم الاجتماعية بشكل عام، والعلوم السياسية بشكل خاص، وهو ما وضع التقليديين في مواجهة السلوكيين أو "العلميين". وضمن هذا السياق، تركز النقاش المنهجي بين "هيدلي بول" الذي سعى إلى الدفاع عن المنهج التقليدي أو "الكلاسيكي"، و"مورتن كابلان" "Morton Kaplan" الذي كان أول المدافعين عن المنهج العلمي (Schmidt 2014). فقد سعى دعاة المنهج التقليدي للبحث عن الأنماط

المتقاربة التي تعتمد صلاحيتها على سياقات تاريخية محددة. في حين سعى مناصرو المنهج العلمي لاكتشاف قوانين عالمية يُمكن تعميمها، باعتبارها الموجه لسلوك الدول. وفي حين استند المنهج التقليدي إلى الأبحاث التاريخية، واتخذ صبغة استقرائية. استند المنهج العلمي إلى بيانات متراكمة، واتخذ الصبغة الاستدلالية أو الاستنتاجية (Navon 2001, 614).

وفقاً لذلك، أكد التقليديون على الفائدة النسبية للتاريخ والقانون والفلسفة، وغيرها من طرق البحث التقليدية وغير الكمية، بهدف فهم الحكومات والمؤسسات الحكومية والسياسية. أما السلوكيون، فقد أصروا على تحديد المتغيرات، واختبار الفرضيات الأساسية، وبناء نماذج سببية في دراسة العمليات السياسية أو أنماط السلوك (Viotti & Kauppi 2012, 2–3). وفي حين ركز التقليديون على التحولات التاريخية التي تؤثر على اتجاهات السياسات العالمية، وادعوا عدم وجود نظرية علمية قادرة على التقاط تفاعلات العوامل المختلفة، أو تفسير الإختيارات التي يقوم بها البشر الذين يتسمون بقابليتهم للتعلم من خلال التجربة. تجنب السلوكيون الاعتماد على وقائع معينة، وسعوا إلى تصنيف الأحداث ضمن فئات محددة، بهدف معرفة القواسم المشتركة بينها، في سبيل تعزيز قدرتهم على بناء التعميمات المتعلقة بها (Lake 2013, 569–570). وبالرغم من تباين وجهات النظر المتعلقة بنتائج النقاش الثاني، إلا أن هذا النقاش قد عمل على تعزيز وتطوير الهوية العلمية لحقل العلاقات الدولية (Schmidt 2014).

اندلع الجدال الثالث في ثمانينيات القرن الماضي بين الوضعية وما بعد الوضعية. وضمن هذا السياق، يُمكن تصنيف النظريات الواقعية والليبرالية والماركسية الجديدة ضمن ما يُعرف باسم الوضعية، حيث يتعامل جميعها مع واقع قابل للتقييم التجريبي. أما نظريات النقدية والنسوية وما بعد الحداثة، فيُمكن تصنيفها ضمن ما عُرف باسم ما بعد الوضعية (Dugin 2015).

ادعى مناصرو الوضعية أن كل الظواهر الملحوظة محكومة بقوانين يُمكن اكتشافها عن طريق العقل، وهو ما ينطبق وفقاً لهم على التاريخ والمجتمع، حيث يخضع كلاهما لقوانين موضوعية يُمكن تحديدها من خلال التفكير العقلاني. مما يعني أن الوضعية هي تعبير آخر عن العقلانية، حيث تُؤمن بقدرة العقل على الوصول إلى المعرفة والحقائق التامة، حتى في مجال العلوم الاجتماعية (Navon 2001, 621). ويؤمن الوضعيون بوجود اختلاف وجودي بين الحقائق والقيم، فالحقائق موضوعية، بينما القيم ذاتية. كما يصرون على وجود انتظامات سببية في مجال العلاقات الدولية، يُمكن تحديدها من خلال اللجوء للأساليب العلمية. ويثق الوضعيون بإمكانية إثبات صحة التفسيرات التي يقدمونها استناداً إلى ملاحظات تجريبية (Dugin 2015).

أما ما بعد الوضعية، فتصر على أن الحقائق والقيم مستمدة من المواقف الاجتماعية المشتركة، وتُبنى اجتماعياً. وأن العلاقات السببية ليست مستقلة عن الكيفية التي يتم التفكير بها، مما يعني أنها يصنعها البشر. كما يدعي مناصروها أن الملاحظات التجريبية في المجال الاجتماعي، تعتمد بشكل كامل على إجراءات الملاحظة، وهي صالحة فقط في سياق حقل علمي محدد، وليست صالحة في سياق آخر، مما يعني أن قيمتها دائماً نسبية (Dugin 2015). وبالرغم من الجدل الكبير بين الفريقين، استطاعت النظريات الوضعية الحفاظ على هيمنتها في الولايات المتحدة، رغم عدم اقتصار نظريات العلاقات الدولية عليها (بورتشيل ولينكليتر 2014، 9–10).

ختاماً، يُمكن القول بأن النقاش الأول الكبير كصراع بين النماذج النظرية لم ينته بعد، حيث ما زال مستمراً (Lake 2013, 569). فقد أصبحت الواقعية التقليد النظري المهيمن خلال الحرب الباردة، واستطاعت تقديم تفسيرات بسيطة وقوية حول الحرب والتحالفات والإمبريالية، والمعيقات أمام تحقيق التعاون،

وغيرها من الظواهر الدولية. كما أن تركيزها على التنافس كان منسجماً مع السمات الرئيسية للصراع الأمريكي السوفياتي في ذلك الحين (Walt 1998, 31). إلا أن انتهاء الحرب الباردة تسبب بظهور تغيرات عديدة، شكلت تناقضاً مع أفكار النظرية الواقعية، خاصة فيما يتعلق بتوازن القوى. فقد تحول النظام الدولي إلى الأحادية القطبية، وسيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية (ليتل 2009، 21–22).

شهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وجود عدة "نماذج معرفية"، سعى كل منها للهيمنة على حقل العلاقات الدولية واكتساب القبول. مما تسبب في وقوع صراع نظري بين النماذج المختلفة، دون القدرة على إلغاء النماذج القديمة، أو اكتمال ظهور النماذج الجديدة وهيمنتها. وقد تسبب ذلك في التشكيك بقدرة أي "نموذج معرفي" على الهيمنة على حقل العلاقات الدولية، في ظل وجود العديد من النماذج النظرية، ما عنى للكثيرين وجود حالة من "التعايش" بين النماذج الموجودة. وضمن هذا السياق، رأى "ستيفن والت" أن حقل العلاقات الدولية في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة أصبح "أكثر انقساماً من ذي قبل"، حيث ظهرت العديد من النقاشات في تلك الفترة، عوضاً عن الصراعات النظرية القائمة بين النماذج المعرفية المختلفة (عديلة 2015، 48–49).

إن مقارنة "النظام الدولي الوستفالي مع النظام الأحادي، تُظهر أن "النظام الوستفالي" كان عبارة عن "نظام أولي"، بسبب اختلاف الفترة الزمنية التي ساد بها عن الفترة الراهنة. ما عنى عدم صلاحية الافتراضات التي كانت سائدة في فترة "النظام الوستفالي"، لتفسير السياسة الدولية الحالية التي اتسمت بالتغير (شنيكات وعربيات 2012، 604). فقد عبرت النظريات التي سادت قبل انتهاء الحرب الباردة عن فترة زمنية محددة انتهت بانتهائها، في حين تسبب التغير في النظام الدولي في حدوث تغير في نظريات العلاقات الدولية، التي عجزت عن التعبير عن تلك الفترة، ما تطلب تعديلها (جندلي 2010، 119).

2-2 "النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية:

2-2-1 النظام الدولي، المفهوم والأشكال الرئيسية:

تتعدد التعريفات المتعلقة بالنظام الدولي، تبعاً لتفاوت منطلقات الكتاب والباحثين وتعدد خلفياتهم. وضمن هذا السياق، عرف "ستانلي هوفمان" "Stanley Hoffman" النظام الدولي بأنه "نمط من أنماط العلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسة العالمية، ويتميز باتساع الأهداف التي تسعى تلك الوحدات إلى تحقيقها، والمهام التي تؤديها، وبالوسائل المستخدمة في بلوغ هذه الأهداف وتنفيذ تلك المهام. ويتحدد هذا النمط إلى حد كبير تبعاً للهيكل العالمي، ولطبيعة القوى التي تتفاعل فيما بين الوحدات الرئيسية، أو داخل هذه الوحدات، وتبعاً للقدرات المتاحة، وشكل السلطة والثقافة السياسية لتلك الوحدات" (النقيد 2007، 21-22).

بالرغم من ثباتها لفترات معينة، تتسم الأنظمة الدولية بالتغير الدائم في قوة الوحدات المكونة لها، وتوزيع القوة بينها، وتراتبيتها داخل النظام. وهو ما يتسبب في تغير شكل النظام القائم وظهور نظام جديد. وقد شهدت البيئة الدولية صوراً متعددة لتوزيع القوة بين الوحدات، مما نتج عنه تعدد صور الأنظمة الدولية وأشكالها على مر التاريخ (الحراري 2015، 42-43). وضمن هذا السياق، يتفق العلماء على وجود أربع دول أو أكثر، شكلت أقطاب النظام الدولي قبل حلول العام 1945. في حين شهد العالم وجود دولتين فقط، شكلتا أقطاب النظام الدولي بعد ذلك التاريخ. أما مطلع تسعينيات القرن المنصرم، فقد شهد اختفاء إحدى تلك الدول وبقاء الأخرى، ما عنى وجود قطب واحد في النظام الدولي (Ikenberry & Others 2099, 6).

استناداً إلى الرؤية السابقة، يُمكن اعتبار مؤتمر وستفاليا عام 1648 بداية للنظام الدولي، الذي استطاع الاستمرار لمدة ثلاثة قرون تقريباً (السويدي 2014، 259-260). إلا أن التغير في توزيع القوة بين أقطاب النظام الرئيسية تسبب في تغير شكله، وهو ما حدث فور انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945،

حيث تحول النظام الدولي من التعددية إلى الثنائية القطبية. أما انتهاء الحرب الباردة عام 1991، فقد تسبب في تحول النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية (الحراري 2015، 45-46).

2-2-2 النظام الأحادي القطبية:

يُعتبر سقوط جدار برلين عام 1989 بداية لظهور ما يُسمى بـ "النظام العالمي الجديد"، حيث تبع ذلك توحيد ألمانيا عام 1990، وانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، وهو ما عنى انتهاء النظام الدولي ثنائي القطبية (السويدي 2014، 42-43). وقد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" (1989-1993) إلى مصطلح "النظام العالمي الجديد"، خلال خطاب ألقاه بعد إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج العربي في حرب الخليج الثانية عام 1991. ثم استمر باستخدامه في خطابات لاحقة بهدف تكريس المصطلح في السياسة والعلاقات الدولية، حيث وصل عدد مرات استخدامه للمصطلح في خطاباته المتعددة إلى (277) مرة. وبالرغم من ذلك، لا يمكن الادعاء بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول من استخدم مصطلح "النظام العالمي الجديد"، حيث يُعتبر الرئيس السوفياتي الأسبق "ميخائيل غورباتشوف" (1988-1991)، أول من استخدم هذا المصطلح خلال وصفه لسياسة الإصلاح السياسي والإقتصادي "البروسترويكا"، وانتقال الإتحاد السوفياتي من عهد الصراع إلى عهد التعايش والتعاون (نجم 1999، 206).

تحولت الولايات المتحدة في ظل "النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم. وفي هذا السياق، يقول المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي "برنت سكاوكروفت" " Brent Scowcroft"، "وجدت الولايات المتحدة نفسها تقف وحيدة على قمة القوة العالمية، وقد كان هذا بالفعل موقفاً غير مسبوق في التاريخ، وهو ما قدم لنا فرصة نادرة لتشكيل العالم" (والت 2012، 12).

لم يشهد تاريخ الأنظمة الدولية تكراراً للنظام الأحادي القطبية كالنظامين الثنائي القطبية والمتعدد الأقطاب، ما تسبب بقلة الدراسات التي تناولته بالتحليل. فلم يشر "مورتن كابلان" في دراسته المتعلقة بالنظم الدولية للنظام الأحادي بشكل صريح، وإنما أشار إليه بصورة ضمنية حين تناول النظام الدولي التصاعدي (التدريجي). أما "كينيث والتز"، فلم يتطرق في نظريته المتعلقة بالواقعية الهيكلية للنظام أحادي القطبية كأحد أشكال الأنظمة الدولية، حيث تركز اهتمامه على النظامين الدوليين الثنائي القطبية والمتعدد الأقطاب. في حين أشار "ريتشارد روزكرينز" "Richard Rosecrance" في دراسته المتعلقة بالنظم الدولية إلى النظام الأحادي ضمن الأنظمة التسعة التي أشار إليها. وبالرغم من أن كرينز قد أشار إلى "النظام الأوروبي البسماركي" كمثال على النظام الأحادي، إلا أنه لم يتطرق لتعريف هذا النظام أو توضيح خصائصه الرئيسية (عودة 2005، 169-170).

يستخدم العلماء مصطلح "الأحادية القطبية" لتمييز نظام دولي يحتوي على دولة واحدة ذات قدرة مفرطة، عن أنظمة دولية تحتوي على دولتين كبريين أو أكثر، حيث تصف "الأحادية القطبية" نظاماً بقطب واحد. ويُمكن تعريف "الدولة القطب" بأنها دولة تسيطر على حصة كبيرة من الموارد أو القدرات التي يُمكن أن تستخدمها لتحقيق أهدافها، التي تبرز في كل العناصر المكونة لقدرة الدولة، التي تتحدد بحجم السكان والأراضي، والموارد الطبيعية، والقدرة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والكفاءة المؤسساتية والتنظيمية (Ikenberry & Others 2099, 4).

استناداً إلى هذا المفهوم، تُشير المقاييس التقليدية إلى تركز القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، مما يُميز النظام الدولي الحالي عن الأنظمة التي سادت طيلة القرون الأربعة الماضية. وهو ما يؤكد على أن النظام الدولي هو نظام أحادي القطبية بشكل لا لبس فيه، كما كانت الأنظمة

السابقة متعددة الأقطاب وثنائية القطبية (Ikenberry & Others 2009, 10).

بعد هذا العرض الموجز لنشأة حقل العلاقات الدولية وتطوره، ومفهوم ووظائف نظريات العلاقات الدولية، وماهية وأشكال النظام الدولي، وظهور النظام أحادي القطبية، أصبح بالإمكان الانتقال لتوضيح الاتجاهات التقليدية في النظرية الواقعية، حيث تم تخصيص الفصل التالي لتوضيح تلك الاتجاهات.

3- الاتجاهات التقليدية: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:

تمهيد:

يُمكن إرجاع الجذور الأساسية لمبادئ النظرية الواقعية إلى الأعمال السياسية الكلاسيكية، ككتاب "ثيوسيديدس" "Thucydides" "تاريخ الحرب البيلوبونيزية"، الذي قارن فيه بين القوة والعدالة. وكتاب "نيقولا ميكافيللي" "Niccolo Machiavelli" "الأمير"، الذي تحدث فيه عن القوة وإعلاء السياسة على الأخلاق. وكتاب "توماس هوبز" "Tomas Hobbs" "اللفياثان"، الذي تناول فيه "حالة الطبيعة" (الياس وستش 2016، 66-67). إلا أن الواقعية لم تظهر كنظرية قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتحول النظام الدولي من التعددية إلى الثنائية القطبية، وذلك رداً على نظيرتها المثالية، التي تمتعت بالهيمنة على العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (وهبان 2016، 1197).

افترضت الأفكار الواقعية اتسام العلاقات الدولية بالصراع، واعتبرت الحرب الحل النهائي للنزاعات الدولية. وقد أولت الواقعية اهتماماً كبيراً للأمن الوطني وبقاء الدول. كما أبدت شكاً أساسياً بإمكانية وجود تقدم في السياسات الدولية، على غرار التقدم في السياسة المحلية. وقد شكلت تلك الأفكار الأساس الموجه لمعظم رواد النظرية الواقعية، في العصور القديمة والعصر الحاضر (Jackson & Sorensen 60-61 ,1999). فقد حمل الواقعيون نظرة تشاؤمية للسياسة الدولية. وبالرغم من اتفاقهم على ضرورة تحقيق السلام العالمي، إلا أنهم شككوا بإمكانية تحقيقه، نتيجة اتسام العالم بالصراع والتنافس والحرب (ميرشايمر 2012، 22-23). فالحرب بالنسبة للواقعيين، تمثل الحالة الطبيعية و"قدر البشر"، لذلك ركز الواقعيون على دراستها، بهدف الوصول إلى قوانين عامة تمكنهم من معرفة أسباب اندلاعها، والتنبؤ بوقتها (حسين 2011، 78-79).

استطاعت النظرية الواقعية الهيمنة على العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة، نتيجة انسجام أفكارها وافتراضاتها مع التنافس السائد في ذلك الحين، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (Walt 1998, 31). فقد تحولت الواقعية بشكل سريع إلى النظرية الأكثر قدرة على تحليل السياسة الدولية، وشهدت العديد من التطورات خلال العقود الماضية، بهدف الحفاظ على مكانتها النظرية، ومواجهة الانتقادات التي تعرضت لها (وهبان 2016، 1197). ونظراً لاتصال التراث الواقعي باليونان القديمة، وهيمنتها على دراسة العلاقات الدولية لما يقارب النصف قرن، اعتبرت الواقعية النظرية الأكثر تميزاً في تاريخ العلاقات الدولية (Forde 1992, 372).

تُعتبر الواقعية مجموعة من المدارس المختلفة، التي يلتقي بعضها مع بعض في افتراضات محددة. وتتضمن الواقعية أشكالا متعددة، تتمثل في الواقعية التقليدية أو "الكلاسيكية"، والواقعية الجديدة أو "البنيوية"، التي تنقسم إلى واقعية دفاعية وأخرى هجومية، والواقعية النيوكلاسيكية (المصري 2014، 328). فالواقعية ليست مجرد نظرية واحدة، بل مدرسة فكرية تضم العديد من الفروع المتصلة (Feng & Ruizhuang 2006, 109).

بهدف توضيح الاتجاهات التقليدية في النظرية الواقعية، يتناول هذا الفصل الإسهامات الواقعية المستندة إلى توازن القوى، التي تضم النظرية الواقعية التقليدية أو "الكلاسيكية"، ونظيرتها الجديدة أو "الهيكلية". في حين تم تعمد تأجيل طرح الأفكار الرئيسية للنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة "النيوكلاسيكية" للفصل الثالث، حيث تم اعتبارها ضمن الاتجاهات التعديلية في النظرية الواقعية، التي تتسم بعدم الاستناد إلى توازن القوى في دراسة العلاقات الدولية وتحليلها، نتيجة اعتبار توازن المصالح الذي قدمه "راندل شويلر" كواقعي "نيوكلاسيكي"، مغايراً لمفهوم توازن القوى التقليدي وأشكاله التكيفية.

3-1 النظرية الواقعية التقليدية أو "الكلاسيكية":

3-1-1 الأسس الفكرية الكلاسيكية للنظرية الواقعية التقليدية:

عمل "مايكل دويل" "Michael Doyle" في كتاب له بعنوان "طرق الحرب والسلام"، على تقديم وصف لجوانب الواقعية الكلاسيكية، بالعودة إلى عدد من المفكرين الذين يُنظر إلى أعمالهم باعتبارها البيانات الأصلية للنظرية الواقعية. فقد فرق دويل بين واقعية "ثيوسيديدس" المعقدة أو المركبة، و"الواقعية الميكافيلية" المتعصبة أو الأصولية، و"الواقعية الهوبزية" الهيكلية أو البنيوية. وفي حين ربطت رؤية ثيوسيديدس المركبة الوكلاء والهياكل في سياقات تاريخية طارئة. ركزت "الواقعية الميكافيلية" اهتمامها على طبيعة ودوافع الوكلاء. أما "الواقعية الهوبزية"، فقد أكدت على السياق الهيكلي للتفاعل (Kelly 2014, 5-6).

3-1-1-1 "ثيوسيديدس" "Thucydides" (460 ق.م-395 ق.م):

رأى "روبرت غيلبن" أن العلاقات الدولية لم تتعرض للتغيير على مر السنين، حيث تمثلت بالسعي الدؤوب من قبل الفواعل، بهدف حيازة القوة والثروة في ظل حالة الفوضى. وقد أصر غيلبن على إمكانية تفسير سلوك الدول في العصر الحالي من خلال كتابات "ثيوسيديدس"، التي عمل من خلالها على تفسير سلوك الدول في القرن الخامس قبل الميلاد (غيلبن 2009، 24-25).

وفقاً لهذا المفهوم، ترجع جذور النظرية الواقعية إلى المؤرخ الإغريقي "ثيوسيديدس"، الذي وضّح في كتابه "تاريخ الحرب البيلوبونيزية"، أسباب الحرب بين أثينا وإسبارطة. فقد برزت مفاهيم القوة والأمن القومي وتوازن القوى في تحليلاته، وهو ما شكل أسس النظرية الواقعية في العصر الحديث (المصري 2014، 328). وقد نظر "ثيوسيديدس" نظرة تشاؤمية للطبيعة البشرية، ورأى أنه "في وقت الحرب، فإن الطبيعة البشرية تُظهر استعداداً دائماً للأعمال المشينة، والدوس على أية قوانين قائمة، حيث تُسفر عن وجهها

الحقيقي بكل جلاء وفخر، ككيان غير قادر على التحكم بالعواطف، متجاوز لقيمة العدالة، وعدو لكل شيء حاكم له" (وهبان 2016، 1202–1203).

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول، فقد رأى "ثيوسيديدس" أنها عبارة عن منافسة حتمية، ونزاعات بين "الدول المدن" الإغريقية، التي تؤلف مجتمعة حضارة "هيلاس"، وبين "هيلاس" والإمبراطوريات غير اليونانية المجاورة. فقد اتسمت دول "هيلاس" وكذلك جيرانها بعدم التكافؤ، حيث أُعتبر التباين بينها أمراً طبيعياً وحتمياً. وقد أشار "ثيوسيديدس" إلى ضرورة تكيف كافة الدول مع الواقع القائم على عدم المساواة في القوة، بهدف الحفاظ على بقائها وازدهارها. في حين رأى أن فشلها في تحقيق ذلك، من شأنه أن يعرضها لخطر قد يصل إلى حد تدميرها، حيث أكد على أن التاريخ القديم مليء بالأمثلة عن دول وإمبراطوريات دُمرت (Jackson & Sorensen 1999, 62–63).

رأى "ثيوسيديدس" أن الحرب بين أثينا وإسبارطة كانت حتمية، نتيجة نمو قوة أثينا، والمخاوف التي نجمت عن ذلك. فبالرغم من أن الإسبارطيين وحلفاءهم هم المعتدون، وهم من خرقوا معاهدة السلام، إلا أن "ثيوسيديدس" رد ذلك إلى الضرورة. فوفقاً لثيوسيديدس، كان الإسبارطيون مجبرين على خرق المعاهدة، نتيجة التحول في توازن القوى القائم، ما عرضهم للخطر وتسبب باندلاع حرب وقائية، دون وجود تهديد مباشر. وبالرغم من عدم قبول هذا التبرير من قبل المنظور الأخلاقي التقليدي، إلا أنه يُمثل لمحة عن التفكير السائد في ذلك الحين، والذي جعل توازن القوى أساساً للفكر الواقعي (Forde 1992, 374).

أما فيما يتعلق بالإمبريالية الأثينية، فقد استند الأثينيون في تبريرها إلى الضرورات المتجذرة في بنية السياسة الدولية والطبيعة البشرية، حيث أكدوا على أن الخوف المتمثل بـ "المعضلة الأمنية"، والشرف والمصلحة الذاتية المتجذران في الطبيعة البشرية، شكلت المحركات التي دفعتهم للإمبريالية. ووفقاً للمفهوم

الأثيني، فإن الدول التي تمتلك قوة كافية، ليست قادرة على مقاومة الدافع لتحكم جيرانها الأضعف (Forde 1992, 375–376). فقد رأى الأثينيون أن الأقوياء يفعلون ما تُمكنهم قوتهم من فعله، وأن الضعفاء يقبلون بما عليهم القبول به. ويُمثل هذا المفهوم الرؤية الواقعية الكلاسيكية للعلاقات الدولية، باعتبارها فوضى لدول منفصلة، ليس أمامها سوى العمل وفقاً لمبادئ وممارسات سياسات القوة، التي يُمثل الأمن والبقاء قيمها الأساسية، وتكون الحرب فيها الحكم النهائي (Jackson & Sorensen 1999, 63–64).

3-1-1-2 "نيقولا ميكافيللي" "Niccolo Machiavelli" (1469 م-1527 م):

رأى ميكافيللي أن الطبيعة البشرية تتسم بالأنانية ونكران الجميل، وأن البشر يتصفون بحب المراوغة والتقلب الدائم، والرغبة المستمرة في الكسب (ميكافيللي 2004، 86–87). وقد أكد ميكافيللي على ضرورة إخضاع كافة أهداف الدولة لهدف بقائها واستمرارها، واستبعاد الأهداف الأخرى التي تتعارض مع ذلك الهدف (Forde 1992, 378). كما نظر إلى مراعاة المبادئ الأخلاقية باعتبارها تصرفا غير مسؤول من الناحية السياسية، حيث رأى أن المسؤولية السياسية تجري باتجاه مختلف عن الأخلاق، وأن القيم الأساسية المسيطرة التي يجب أن توجه سياسة الدولة، تتمثل في حماية أمنها والحفاظ على بقائها. ووفقاً لذلك، فإن إدارة السياسة هي نشاط "وسيلي" أو "ميكافيللي"، يعتمد على الحسابات الذكية للقوة والمصالح الخاصة، مقابل قوة ومصالح المنافسين والخصوم (Jackson & Sorensen 1999, 64–65).

ادعى ميكافيللي بأن تحرر السلطة الزمنية من السلطة الكنسية من شأنه تحرير السياسة من الدين. ونظراً لارتباط الدين بالأخلاق، دعا إلى فصل السياسة عن كليهما. فبالرغم من إيمانه بأهمية الدين لبناء الدول، إلا أنه وقف ضد تدخل الدين ورجال الكنيسة في الشؤون السياسية (فرج 2007، 194–195). كما رأى أن على الأمير أن يكون قادراً على التحول من الصفات الخيرة إلى الصفات السيئة عند الحاجة. فالأمير

وفقاً لميكافيللي لا يستطيع اتباع كافة الصفات الخيرة، وقد يضطر لاتباع صفات سيئة مخالفة للصفات الحسنة والدين في سبيل الحفاظ على الدولة، فعليه أن يقترب من الخير، في ظل استعداده لممارسة الشر عند الضرورة (ميكافيللي 2004، 90-91).

رأى ميكافيللي أن الحرب وطرق تنظيمها هي هدف الأمراء، حيث أكد على أن فن الحرب يضمن للأمراء الحفاظ على مناصبهم، ويساعد الناس العاديين في الوصول إلى الإمارة. فالسبب الرئيسي لضياع الولايات ناتج عن إهمال فن الحرب. كما أن عدم التسلح الجيد من شأنه أن يُفقد الفرد قيمته، حيث يستحيل أن يطيع الفرد المسلح آخر أعزل، أو أن يتمتع فرد أعزل بالسلام بين المسلحين (ميكافيللي 2004، 77-78). وقد أشار ميكافيللي إلى وجود طريقتين للقتال، الأولى هي طريقة القانون، وهي الطريقة التي يستخدمها البشر. أما الأخرى فتتمثل في القوة، وهي الطريقة التي تستخدمها الحيوانات. ورأى ميكافيللي أن على الأمير أن يكون قادراً على استخدام كلتا الطريقتين، لأن أياً منهما لن تدوم دون الأخرى (ميكافيللي 2004، 89-90).

أشار ميكافيللي إلى أن القوة التي يمثلها الأسد، والخداع الذي يمثله الثعلب، هما السبيلان الرئيسيان لإدارة السياسة. ووفقاً لميكافيللي، فإن القيمة السياسية العليا للدول هي الحرية القومية، المتمثلة بالاستقلال. أما المسؤولية الرئيسية للحكام، فهي السعي الدائم لتحقيق المزايا لدولهم، والدفاع عن مصالحها، وضمان بقائها. وقد أشار ميكافيللي إلى أن تحقيق ذلك يتطلب القوة، فالدولة الضعيفة تشكل دعوة دائمة لافتراسها من قبل الآخرين. لذلك فإن على الحاكم أن يكون أسداً. كما يتطلب ذلك الخداع. ما يعني أن على الحاكم أن يكون ثعلباً أيضاً، فالحكام الذين لا يتمتعون بالذكاء والخداع قد يضيعون فرصاً تحقق مزايا وفوائد عظيمة لهم

ولدولهم. كما قد يفشلون في ملاحظة الخطر أو التهديد الذي قد يتسبب بإضرار أو تدمير نظامهم ودولهم، إذا لم يعملوا على حماية أنفسهم منه (Jackson & Sorensen 1999, 63-64).

على غرار "ثيوسيديدس"، استند ميكافيللي إلى أسباب الحرب في تبريره للإمبريالية. ففيما يتعلق بدوافع الحرب، اعتبر ميكافيللي الرغبة بالكسب شيئاً طبيعياً، يتطلب الثناء أو عدم اللوم، حيث برر الإمبريالية على أساس الطموح أو الخوف. فالتهديدات في العصر الروماني القديم كانت دائماً وشيكة. لذلك رأى ميكافيللي أن على الدولة التي تتسم بالحكمة، القيام بهجوم وقائي في وقت من اختيارها، بدلاً من الوقوف وانتظار العدو. ففي ظل حتمية التهديدات، يصبح الهجوم الوقائي عقلانياً ومبرراً. وكما يتعرف الأطباء الجيدون على الأورام عندما تكون صغيرة، ويستأصلونها مبكراً، استبق الرومان التهديدات قبل أن تصبح قوية أو قريبة جداً، حيث برروا توسعهم الكبير في الأقاليم المختلفة، بمحاولة القضاء على التهديدات التي تواجههم (Forde 1992, 377).

استندت الواقعية الدولية وفقاً لثيوسيديدس وميكافيللي على تحليل الضرورة، فالواجبات الأخلاقية للدول تعطلها أو تعلقها الضرورات التي تواجهها تلك الدول في الشؤون الدولية. وفي حين يعود جزء من تلك الضرورات إلى البنيوية أو الهيكلية، يعتبر الجزء الآخر متجذراً في الطبيعة البشرية. وبالنسبة لكل من "ثيوسيديدس" وميكافيللي، هما كافيتان لتبرير الإمبريالية (Forde 1992, 373).

3-1-1-3 "توماس هوبز" "Tomas Hobbs" (1588 م-1679 م):

استند مفهوم "توماس هوبز" لنظرة تشاؤمية للطبيعة البشرية. فقد رأى هوبز أن الإنسان أناني محب لذاته، لا يعمل إلا وفق مصالحه الخاصة، وينفر من الاجتماع بغيره، ويتطلع إلى الأمان، ويهدف إلى الحفاظ على حياته وتحقيق لذاته (فرج 2007، 200-201). وقد أكد هوبز أولوية السياسة على الأخلاق، ورأى أن

مشكلة السياسة تكمن في الصراع، وغياب النظام أو الاستقرار. كما أكد على أن المهمة تتمثل في خلق الاستقرار والنظام، كشرط سابق لتحقيق فوائد المجتمع، وهو ما يتضمن تفسير أصول السيادة السياسية وتبريرها، باعتبارها شرطاً أساسياً للنظام (Kelly 2014, 17–18).

أشار هوبز إلى إمكانية الحصول على نظرة أساسية للحياة السياسية، من خلال تخيل حياة البشر في ظل ظروف الطبيعة السابقة لاختراع وتأسيس الدولة ذات السيادة، حيث أشار إلى الحالة السابقة للمدنية باعتبارها ""حالة الطبيعة". ووفقاً لهوبز، فإن "حالة الطبيعة" هي حالة إنسانية سيئة، تتضمن وجود حالة حرب دائمة من قبل الكل ضد الكل. فالجميع في ظل "حالة الطبيعة" معرضون للخطر، ولا يستطيع أي منهم أن يكون واثقاً من أمنه وبقائه، حيث يعيش الجميع في خوف دائم من بعضهم البعض (Jackson & Sorensen 1999, 65–66). إلا أن هوبز اعترف في الوقت ذاته بأن حالة الطبيعة التي أشار إليها لم تكن موجودة في أي زمن من الأزمان (دونللي 2014، 57–58).

ضمن "حالة الطبيعة" التي أشار إليها هوبز، يسعى البشر بشكل دائم لامتلاك القوة تلو القوة، وهو ما يستمر حتى موتهم. فهم لا يستطيعون ضمان القوة وما يملكونه من وسائل جيدة للحياة، دون اقتناء المزيد من القوة (هوبز 2011، 105–106). وقد افترض هوبز وجود حالة من المساواة بين البشر في "حالة الطبيعة"، ووجود حالة من الفوضى يتم التفاعل فيما بينهم ضمنها، حيث يشكل المجد والريبة والمنافسة الدوافع المحركة لهم، وهو ما يتسبب بـ "حرب الكل ضد الكل" (دونللي 2014، 55–56).

بالرغم من ذلك، أشار هوبز إلى وجود طريق للخروج من حالة الطبيعة إلى حالة "الإنسانية المتحضرة"، من خلال إنشاء الدولة ذات السيادة والحفاظ عليها، حيث يحوّل البشر خوفهم من بعضهم البعض إلى تعاون مشترك، بهدف تشكيل ميثاق أمني قادر على ضمان سلامة كل منهم وأمنه. ويتعاونون

معاً بشكل طوعي، لإنشاء دولة ذات سيادة، تمتلك سلطة مطلقة، وقوة معقولة لحمايتهم من الاضطرابات الداخلية، والأعداء والتهديدات الخارجية. ففي الحالة المدنية التي تتضمن السلام والنظام تحت حماية الدولة، يتمتع البشر بفرصة للازدهار في ظل السلامة النسبية، والحياة بعيداً عن التهديد المستمر بالإصابة أو الموت (Jackson & Sorensen 1999, 65-66). لذلك اعتبر هوبز وجود حكومة قوية أمراً ضرورياً لضمان سيادة القانون في النظام السياسي، "فالعهود أو المواثيق التي لا تظللها السيوف، ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان" (دورتي وبالتسغراف 1985، 62-63)، حيث شكك بالقدرة على تخطي الأنانية البشرية، دون وجود حكومة قادرة على فرض التعاون (دونللي 2014، 56-57).

أصر المنظرون الواقعيون على إمكانية تطبيق رؤية هوبز على العلاقات الدولية، حيث ادعوا أن الافتقار لوجود سلطة عليا تعمل على فرض قواعد عامة على جميع الدول، بهدف تحقيق النظام العالمي، يعني افتقار الدول لتحقيق الأمن. ما يتطلب قيامها بالاعتماد على نفسها، والعمل على تعظيم قوتها، بهدف الحفاظ على بقائها (حسين 2011، 270-271).

حمل كل المفكرين الكلاسيكيين رؤية سلبية للطبيعة البشرية. فقد نظر إليها "ثيوسيديدس" نظرة تشاؤمية. في حين اتهمها ميكافيللي بالشر. أما هوبز، فقد وسم حالة الطبيعة بالشر، وسيادة حرب الكل ضد الكل (وهبان 2016، 1202-1203). وقد أجمعوا جميعا على أن القوة تشكل الشاغل المركزي للنشاط السياسي، وأن السياسة الدولية عبارة عن سياسات قوة. فهي حلبة للتنافس والنزاع والحرب، بين الدول التي تسعى للحفاظ على بقائها وضمان استمرارها والدفاع عن مصالحها (Jackson & Sorensen 60-61 ,1999). كما ادعى جميعهم عدم وجود حلول دائمة أو نهائية للمشاكل السياسية، بالرغم من وجود هيكل للمعرفة السياسية، وهو ما ينطبق على السياسة الدولية. وتكمن هذه النظرة التشاؤمية في قلب نظرية العلاقات

الدولية للمنظر الواقعي "هانز مورغنثاو"، الذي يُعتبر رائد الواقعية الكلاسيكية في القرن العشرين (Jackson & Sorensen 1999, 67-68).

3-1-2 الأسس الفكرية الحديثة للنظرية الواقعية التقليدية:

انشغل المثاليون والواقعيون بعد الحرب العالمية الأولى بإيجاد الطرق التي تحول دون تكرار الحرب، وتضمن تحقيق السلام، مما تسبب في المنافسة بينهما، وتفعيل دراسة العلاقات الدولية، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى (دورتي وبالستغراف 1985، 10-11). فقد بدأ التحول نحو المنهج العلمي في العلاقات الدولية في أدبيات الكتاب الواقعيين، أمثال ""إدوارد هولت كار" "Edward Hallet Carr" و"هانز مورغنثاو" "Hans Morgenthau" (الياس وستش 2016، 146-147). وقد انتقد كار الأفكار المثالية، ورأى أنها تعبير واضح عن مصالح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. كما رأى أن الأفكار التنويرية التي بُنيت عليها الأفكار المثالية كانت تهدف لخدمة المصالح الفرنسية في السابق. وقد أكد كار في كتاب له بعنوان "أزمة العشرين عاما"، على ضرورة قيام العلاقات الدولية استناداً إلى "توازن القوى". كما رأى أن الممارسة هي ما يتسبب بظهور النظريات. وأن السياسة هي ما يحكم الأخلاق (وهبان 2016، 1200-1201).

استطاع كار صبغ الدراسات النظرية في العلاقات الدولية بصبغة علمية. في حين تمكن "هانز مورغنثاو" من إتمام ما جاء به كار، ووضع نظرية عامة في العلاقات الدولية (عودة 2005، 41-42). ففي كتابه الصادر عام 1947 بعنوان "السياسة بين الأمم"، عمل مورغنثاو على دراسة السياسة الدولية، بهدف وضع نظرية، والوصول إلى قوانين عامة في العلاقات الدولية، حيث يُمكن وصف أعماله بالكلاسيكية

(الياس وستش 2016، 146–147). وقد تمثلت أهم إسهامات مورغنثاو فيما يتعلق بالواقعية التقليدية، بالطبيعة البشرية، والقوة والمصلحة، وتوازن القوى (الياس وستش 2016، 71–72).

رأى مورغنثاو أن الفكر السياسي الحديث يُمثل صراعاً بين مدرستين متعارضتين، إحداهما تؤمن بإمكانية إقامة نظام سياسي أخلاقي وعقلاني، نتيجة قناعتها باتسام الطبيعة البشرية بالطيبة الفطرية، حيث تؤمن بإمكانية تحقيق ذلك من خلال الإصلاح والتعليم، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية. أما المدرسة الأخرى فلا تؤمن بالطيبة الفطرية للطبيعة البشرية، وترى أن ذلك يتسبب في عدم وجود الكمال في العالم، نتيجة التعارض والتناقض في المصالح بين البشر (مورغنثاو 1964، 23–24). وقد وصف مورغنثاو الطبيعة البشرية بأنها أنانية بالفطرة، حيث تنزع نحو الصراع، وتتسم بالثبات وعدم التغير، ورأى أنها المحرك لسلوك البشر، والمؤثر على السياسة الدولية (الياس وستش 2016، 71–72).

أما القوة، فقد عرفها مورغنثاو بأنها سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم (مورغنثاو 1964، 55–56)، حيث رأى أن البشر لديهم رغبة فطرية بالقوة، وهو ما يتضح في السياسات، وخاصة السياسة الدولية، التي رأى مورغنثاو أنها عبارة عن صراع على القوة. فمهما كان هدف السياسة الدولية، فإن هدفها النهائي يتمثل في القوة واكتسابها والحفاظ عليها، باعتبارها المحدد لأسلوب النشاط السياسي. وهو ما يتفق مع ثيوسيديدس وميكافيللي وهوبز، حيث رأى جميعهم أن هدف القوة ووسائلها واستخداماتها هي الشاغل المركزي للنشاط السياسي (Jackson & Sorensen 1999, 60–61). ووفقاً لمورغنثاو، فإن كل الدول قد خاضت صراعات من أجل القوة، لذلك عارض اعتبار الصراع على القوة حدثاً طارئاً على المستوى الدولي، حيث استند إلى الشواهد التاريخية لإثبات اتسام ظاهرة الصراع من أجل القوة بالشمول (مورغنثاو 1964، 60–61).

فيما يتعلق بالمصلحة الوطنية، رأى مورغنثاو أنها تكمن في الحفاظ على القوة التي تضمن استقرار الدولة واستمرارها، والعمل على تعظيم تلك القوة، ما يعني وجود ترابط كبير بينهما (الحراري 2015، 129-130). فالبشر وفقاً لمورغنثاو يسعون لتحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام أدوات القوة المتاحة، مما يعني تحديد المصلحة وفقاً للقوة. فالدول تتصرف وفقاً لمصالحها المحددة بموجب قوتها النسبية، حيث تسهم زيادة القوة في تحقيق تلك المصالح (الياس وستش 2016، 72-73). وقد دعا مورغنثاو الدول إلى ضرورة الاستعداد للتضحية بكافة التزاماتها الدولية على "مذبح" مصالحها الذاتية. ما يجعل المعاهدات والاتفاقيات والقواعد والقوانين بين الدول، مجرد ترتيبات يمكن التخلي عنها، في حال تعارضت مع المصالح القومية (Jackson & Sorensen 1999, 61-62).

رأى مورغنثاو أن الصراع يتم بين سلطانين، أحدهما قائم والآخر يحاول أن يحل محله، أي بين من يسعى للحفاظ على ما يمتلكه من قوة، وبين من يكافح للحصول على المزيد منها (مورغنثاو 1964، 62-63). كما رأى أن سعي الدول للحصول على القوة بهدف الحفاظ على الوضع الراهن أو تغييره، يتسبب في ظهور توازن القوى وسياسات الحفاظ عليه بشكل حتمي (مورغنثاو 1964، 237-238). فقد حدد مورغنثاو عدة طرق لتحقيق السلام العالمي، تتمثل في الرأي العام والأخلاق والقانون الدولي، ووجود حكومة عالمية قادرة على إلزام الدول، إضافة إلى "توازن القوى"، حيث رأى أن الأخير هو أكثر تلك الحلول إمكانية للتطبيق، نظراً لعدم قابلية الحلول الأخرى للتطبيق من الناحية العملية (غيوم 2001، 56).

وفقاً لمورغنثاو، يقوم التوازن على افتراض تمتع كل العناصر بحق الوجود، وأن عدم وجود توازن سينجم عنه تفوق أحد تلك العناصر على العناصر الأخرى، ما يتسبب بدمارها. فعمليات التوازن تهدف للحفاظ على استقرار النظام واستمرار تعدد عناصره، مما يعني عدم السماح لأي منها بالتفوق على الآخر

(مورغنثاو 1964، 240–241). وقد اعتبر مورغنثاو أن إجماع الدول الذي يستند إليه التوازن هو الضامن لتحقيق السلام، وهو ما يقوض الرغبة في حيازة القوة، ويحول دون تمكن دولة ما من تحقيق الهيمنة العالمية (دورتي وبالتسغراف 1985، 73–74).

خَلُص مورغنثاو في كتابه "السياسة بين الأمم" إلى وضع مجموعة من المبادئ، شكلت الأسس الفكرية للنظرية الواقعية التقليدية. فقد رأى أن السياسة خاضعة لقوانين موضوعية تمتد جذورها للطبيعة البشرية. وأن الواقعية قائمة على مفهوم المصلحة الذي يُعرف كقوة. وأن ذلك لا يتأثر بتغير الزمان وتبدل المكان. كما أشار إلى إدراك الواقعية لوجود تعارض بين العمل السياسي والأخلاق. وأن السياسة تحكم على الأعمال وفقاً للنتائج السياسية. وعارض مورغنثاو عملية الربط بين الاعتبارات الأخلاقية لشعب ما، وبين القوانين الأخلاقية الشاملة في العالم. كما عمل على التمييز بين الواقعية والمدارس الأخرى، باعتبار السياسة مجالاً مستقلاً عن المجالات الأخرى (مورغنثاو 1964، 24–34).

وفقاً لكل ما سبق، يمكن تلخيص أفكار النظرية الواقعية التقليدية التي تتمثل في قناعتها بأن الدول تعمل ضمن إطار فوضوي، ما يدفعها للاعتماد على نفسها وتعظيم قوتها، والتصرف بعقلانية في سبيل تحقيق مصالحها والحفاظ على بقائها (الياس وستش 2016، 144–145). وتستند النظرية الواقعية في افتراضاتها إلى التاريخ في تفسير سلوك الدول. وينظر الواقعيون إلى الدول القومية باعتبارها وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية التي تقوم على الصراع والحرب، حيث تعتمد نتائج تلك الصراعات والحروب على قوة وقدرات الدول، وحجم التأثير الذي تتمتع به. ولا يؤمن الواقعيون بقدرة القانون الدولي والمؤسسات الدولية على تحقيق السلام، بل ينظرون إلى توازن القوى كضامن لتحقيق ذلك، من خلال توزيع القوة بين الدول، والحيلولة دون تمكن إحداها من تحقيق الهيمنة (دورتي وبالتسغراف 1985، 59–60).

تُعد الواقعية التقليدية أو "الكلاسيكية" الشكل الأول الذي استطاع الواقعيون من خلاله بلورة افتراضاتهم ضمن نظرية محددة، استنادا إلى أفكار المفكرين الكلاسيكيين أمثال "ثيوسيديدس" و"نيقولا ميكافيللي" و"توماس هوبز"، وهو ما كان بمثابة "ميلاد" للنظرية. وقد سمح ذلك للعديد من المنظرين المنافسين بفحص مدى صحة ما تقدمه الواقعية من افتراضات، وفقاً لما تشهده البيئة الدولية من تغيرات. كما سمح للواقعيين أنفسهم بإجراء التعديلات اللازمة على افتراضاتهم الرئيسية عند حدوث تلك التغيرات.

3-2 النظرية الواقعية الجديدة "الهيكلية" أو "البنيوية":

3-2-1 الأسس الفكرية للنظرية الواقعية الجديدة:

تعرضت النظرية الواقعية التقليدية للانتقاد في سبعينيات القرن المنصرم، نتيجة عدم أخذها لهيكل (بنية) النظام الدولي بعين الاعتبار في دراسة وتحليل السياسة الدولية، وعدم إيلاء أي اهتمام للمؤسسات الدولية مما أظهر الحاجة لتكييف النظرية الواقعية التقليدية مع التغيرات الدولية (عودة 2005، 43-44). وقد اتهم "كينيث والتز" "هانز مورغنثاو" بعدم القدرة على وضع نظرية تتسم بالاستمرار، أو القدرة على التنبؤ المستقبلي. بالمقابل، استطاع والتز وضع نظرية قابلة للاختبار، وإثراء مفاهيم السياسة الدولية فيما يتعلق بالسلام والحرب. ويُنسب لوالتز العمل على استعادة النظرية الواقعية لمكانتها في تحليل السياسة الدولية (شنيكات وعربيات 606، 2012)، حيث عمل على إعادة صياغة أفكار النظرية الواقعية التقليدية، ووضع أسس النظرية الواقعية الجديدة، بعيداً عن الاستناد للطبيعة البشرية في فهم وتفسير العلاقات الدولية (الياس وستش 2016، 146-147).

في عمله الكلاسيكي "الإنسان والدولة والحرب"، الصادر عام 1959، رأى والتز أن التفسيرات المختلفة لأسباب الحرب يمكن تصنيفها بسهولة ضمن تصورات ثلاثة، تتمثل بالإنسان والدولة والنظام الدولي (Feng & Ruizhuang 2006, 113). أما في كتابه الصادر عام 1979 بعنوان "نظرية السياسة الدولية"، فقد عمل والتز على معالجة نظريات العلاقات الدولية التي اتهمها بـ "الاختزال"، بعد أن عجزت عن تفسير السياسة الدولية، نتيجة عدم تركيزها على بنية النظام الدولي (الياس وستش 2016، 74-75).

وضع والتز مستويات تحليل أكثر من تلك التي استندت إليها الواقعية التقليدية، وعمل على إضافة مستوى التحليل المتعلق بالنظام الدولي وبنيته (عودة 2005، 24-25)، حيث أكد والتز على أن المستويات

الثلاثة التي تشمل الإنسان والدولة والنظام الدولي، هي مستويات أساسية لفهم العلاقات الدولية وتحليلها. وبالرغم من تأكيده على المستوى الثالث، إلا أنه أصر على ضرورة عدم إهمال المستويات الأخرى (والتز 2013، 311-312).

عارض والتز الادعاءات التي ساقها مورغنثاو فيما يتعلق بالعدوانية الفطرية للدول، وسعيها الفطري الغريزي للحصول على القوة، وفي حين شكلت الطبيعة البشرية الدافع الأساسي للتنافس الأمني بين الدول وفقاً لمورغنثاو، فإن الفوضى الدولية شكلت ذلك الدافع وفقاً لوالتز (ميرشايمر 2012، 25-26).

تجاهل والتز الطبيعة البشرية، وركز على أثر النظام الدولي، ورأى أنه يتألف من عدة قوى عظمى، تسعى جميعها للحفاظ على البقاء. ونتيجة اتسام النظام الدولي بالفوضوية، بسبب عدم وجود سلطة عالمية قادرة على حماية الدول من بعضها البعض، تلجأ الدول للاعتماد على نفسها في الحفاظ على بقائها، وهو ما يدفع الدول الأضعف للتوازن ضد منافسيها الأقوى، بدلاً من التقاطر "Bandwagon" معهم (Walt 31 ,1998).

رأى والتز أن توازن القوى نتيجة حتمية ناجمة عن بنية النظام الفوضوي، وأنه يعمل على مواجهة الهيمنة، وضمان تحقيق أمن الدول (الياس وستش 2016، 78-79). وقد شبه والتز النظام الدولي بالسوق، ورأى أن "اليد الخفية" التي تعمل على استقرار السوق في الاقتصاد، يقابلها توازن القوى الذي يعمل على استقرار النظام الدولي (المصري 2014، 331). فالتصرف العدواني من قبل القوى العظمى، يدفع المتضررين لفرض التوازن، ومنع القوة العظمى من تعظيم قوتها. لذلك عارض والتز حيازة القوى العظمى لقوة تفوق حاجتها، حيث رأى أن الإفراط في القوة يشكل دافعاً للتحالف ضدها من قبل الآخرين، ما يعني أن عدم سعيها لاكتساب المزيد من القوة هو الأفضل لها (ميرشايمر 2012، 26-27).

3-2-2 الواقعية الجديدة، الافتراضات والأقسام الرئيسية:

تتلخص أفكار النظرية الواقعية الجديدة باعتبار الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، واتسامها بالعقلانية في العمل على تعظيم قوتها النسبية، بهدف حماية أمنها والحفاظ على بقائها، في ظل النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية. ويؤمن الواقعيون الجدد بأن توازن القوى هو الوسيلة الأفضل لضمان استقرار النظام الدولي (المصري 2014، 322)، مستندين إلى وجود فوضى دولية ناجمة عن غياب الحكومة العالمية، على عكس الأنظمة الداخلية "الهيراركية"، ما يتسبب بحالة من الصراع على القوة، وهو ما يشكل أساس النظرية (دونللي 2014، 53-54). كما يؤمن الواقعيون الجدد بصعوبة تحقيق التعاون الدولي، حيث تنبذه الدول خشية استخدامه من قبل الدول الأخرى لتحقيق منافع نسبية (حسين 2011، 199-200).

يُمكن التمييز بين الواقعية الكلاسيكية ونظيرتها الجديدة. فالواقعية الكلاسيكية تمثل أحد المناهج التقليدية للعلاقات الدولية، التي برزت قبل ظهور الثورة السلوكية في خمسينيات وستينيات القرن المنصرم. حيث يتسم نهجها بـ "المعيارية"، وتركز على القيم السياسية الأساسية المتمثلة بأمن الدول وبقائها. أما الواقعية الجديدة، فهي منهج حديث في العلاقات الدولية، يتسم نهجها بـ "العلمية"، وتركز على النظام الدولي وبنيته. فهي إلى حد كبير أمريكية الأصول*، وتُعتبر موطناً لأكبر عدد من علماء العلاقات الدولية في العالم (Jackson & Sorensen 1999, 61-62). وفي حين ركزت الواقعية التقليدية على الإنسان، وسعت لتفسير سلوك الدول والظواهر الدولية استناداً لرؤية متشائمة للطبيعة البشرية. استندت الواقعية الجديدة للطبيعة الموضوعية لهيكل النظام الدولي (Feng & Ruizhuang 2006, 113-114).

* يشار إلى الواقعيين الكلاسيكيين بأنهم من أصول غير أمريكية، وهو ما ينطبق على "إدوارد هولت كار" ذو الأصول البريطانية، و"هانز مورغنثاو" ذو الأصول الألمانية. أما الواقعيون الجدد أمثال "كينيث والتز" و"ستيفن والت" و"جون ميرشايمر"، فهم جميعاً من أصول أمريكية. تبعا لذلك، ينظر إلى الواقعية الجديدة باعتبارها أمريكية الأصول.

في حين عمل الواقعيون الكلاسيكيون على التمييز بين قوى الوضع الراهن والقوى التعديلية. عمل نظراؤهم الجدد على صبغ ذلك التمييز بصبغة هيكلية (بنيوية)، ما تسبب بظهور الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية ضمن النظرية الواقعية الجديدة (دونللي 2014، 71–72). وتتفق الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية على أن بنية النظام الدولي هي المؤثر على سعي الدول للحصول على القوة. إلا أن الواقعية الدفاعية ترى أن بنية النظام الدولي تشكل دافعاً للحفاظ على التوازن القائم، ولا تشكل دافعاً للحصول على المزيد من القوة، حيث تفوق مكاسب الدفاع مزايا الهجوم، ما يقوض السياسات العدوانية للقوى العظمى، ويدفعها نحو تبني سياسات دفاعية. أما الواقعية الهجومية، فترى أن بنية النظام الدولي تدفع الدول نحو تعظيم قوتها النسبية، بهدف حماية أمنها والحفاظ على بقائها، حيث تتحرى أي فرصة تفوق فيها المنافع التكاليف، كون الهدف الأخير للدولة يتمثل بتحقيق الهيمنة العالمية (ميرشايمر 2012، 27–28).

فيما يتعلق بسلوك الدول في ظل الفوضى الدولية، ونزوعها نحو تعزيز الأمن أو تعظيم القوة، تتباين افتراضات الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، وفقاً لاعتبار القوة وسيلة أو غاية. ففي حين يرى الدفاعيون أن القوة مجرد وسيلة لتحقيق الهدف المتمثل بحماية الأمن والحفاظ على البقاء. ينظر الواقعيون الهجوميون إلى القوة باعتبارها وسيلة وغاية في الوقت ذاته (Feng & Ruizhuang 2006, 123). أما فيما يتعلق بحجم القوة فترى الواقعية الهجومية أن حجم القوة الذي تحتاجه الدولة يتمثل بكل ما يمكنها الحصول عليه، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل بالهيمنة. في حين يعارض الواقعيون الدفاعيون هذه الرؤية، فالقوة اللازمة بنظرهم تتمثل بالقوة التي تمتلكها الدولة في الوقت الراهن، فالدول وفقاً لهم، تسعى للحفاظ على توازن القوى القائم (ميرشايمر 2012، 28–29).

ختاماً، يُمكن اعتبار ظهور الواقعية الجديدة أو "الهيكلية" أولى الأشكال التكيفية التي قام بها المنظرون الواقعيون. وبالرغم من أن حدوث هذا التكيف قد تم خلال عصر الثنائية القطبية، وسبق ظهور النظام الأحادي القطبية، إلا أنه شكل فاتحة للتغيير والتعديل داخل النظرية الواقعية، ومنحها المرونة الكافية للقيام بعمليات تكيفية مستقبيلة قد تتطلبها التغيرات الدولية، سواء فيما يتعلق بالظواهر والأحداث الدولية، أو ما يتصل بشكل النظام الدولي.

إضافة لذلك، يُمكن اعتبار توازن القوى أداة التحليل الرئيسية لدى الواقعيين، بشقيهم التقليدي والجديد. فقد أشاروا إليه باعتباره الضامن لاستقرار الأنظمة الدولية، وتحقيق السلام العالمي، بالرغم من اختلافهم حول الشكل الأمثل للنظام الدولي، الذي يضمن عمل توازن القوى بفعالية. ونظراً لأهميته، تم تخصيص المبحث التالي لتوضيح مفهوم توازن القوى وآلية عمله.

3-3 توازن القوى:

يُعد توازن القوى من أهم مفاهيم العلاقات الدولية التي تمتعت بالقبول منذ القرن السابع عشر. فقد نظر إليه الواقعيون باعتباره "قانون الطبيعة"، حيث تضمّن تحالف الدول بعضها مع بعض، بهدف مواجهة محاولات الهيمنة (حكيمي وحشاني، 2016، 41). وقد ادعى "ستيفن والت" أن فكرة توازن القوى تمتد للعصور القديمة، حيث يُمكن إيجاد جذورها في كتاب "ثيوسيديدس" "تاريخ الحرب البيلوبونيزية"، وكتاب "توماس هوبز" "اللفياثان"، و"علم السياسة" للكاتب الهندي "كوتيليا" "Kautilya". كما أصر والت على أن توازن القوى شكل محور عمل المنظرين الواقعيين المعاصرين، أمثال "إدوارد هولت كار" و"هانز مورغنثاو" و"كينيث والتز" (Walt 2017).

في الوقت ذاته، يُعتبر توازن القوى من أكثر مفاهيم العلاقات الدولية إثارة للجدل، على الصعيدين النظري والعملي على حد سواء (ليتل 2009، 29-30). فقد تعرض توازن القوى للعديد من الانتقادات، نتيجة غموضه وتناقض معانيه وتباين أهدافه، وافتقاره لوجود تعريف محدد له (شيهان 2015، 11-12). كما شهد العديد من الجدالات المتعلقة بدوره في تحقيق السلام والاستقرار. ففي حين أصر مناصروه على أهميته في تحقيق ذلك، أكد معارضوه على أنه المتسبب بعدم الاستقرار واندلاع الحرب (شيهان 2015، 33-34).

بالرغم من الانتقادات التي تعرض لها، اعتبر توازن القوى المبدأ الموجه لسلوك الدول الأوروبية في الكثير من الفترات التاريخية. كما استخدمه العديد من المنظرين لشرح الجوانب المهمة في السلوك الدولي (Chatterjee 1972, 51). فقد ساد الاعتقاد لعدة قرون بأن توازن القوى هو المفهوم الأساسي لفهم سلوك

الدول، في ظل الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي. أما السياسيون، فقد وجدوا فيه طريقة مثلى لضمان استقلال دولهم، مما منح المفهوم درجة كبيرة من الأهمية على مر التاريخ (شيهان 2015، 11-12).

استطاع توازن القوى حفظ السلام بين القوى الكبرى بشكل نسبي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، كما حال دون هيمنة أي منها على النظام الدولي، من خلال التحالف ضد القوة التي تسعى للهيمنة (غيوم 2001، 57). وقد شكل تغير التوازن الدولي وظهور "النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية، أهم التحديات التي واجهها توازن القوى، حيث رأى مختصو العلاقات الدولية أنه عجز عن تفسير ظهوره، بعد أن كان قادراً على تفسير النظام الدولي السائد إبان الحرب الباردة (أبو زيد 2014، 22).

3-3-1 المفهوم الواقعي لتوازن القوى:

تناول الواقعيون توازن القوى وتوزيع القوة ضمنه، ومدى الثبات والاستقرار الذي يتسم به. إلا أن هذا المفهوم لم يتمتع بوجود اتفاق حوله، حيث تعددت معانيه واستخداماته (عودة 2005، 49-50). وضمن هذا السياق، رأى "إنيس كلاود" "Inis Claude" أن مشكلة توازن القوى تمثلت بتعدد معانيه، ما تسبب بقلة وضوحه. أما "جورج ليسكا" "George Liska"، فقد رأى أن تعدد معاني مصطلح توازن القوى قد تسبب في نتائج عكسية عند تعريفه، ما يتطلب تحديده بدقة (شيهان 2015، 12-13).

اتفق "ريتشارد ليتل" "Richard Little" مع هذا الرأي، ورأى أن توازن القوى هو "مفهوم مجازي" يتسم بصعوبة تفسير معناه نتيجة غموضه، وأصر على أن وضع تعريف محدد له يضمن حل تلك المشكلة (ليتل 2009، 37-38). وفي ذات السياق، أشار ليتل إلى أن بعض الاستعارات تخرج مع مرور الوقت من الإطار المجازي وتكتسب معنى حرفياً لها، ما يمنحها مكاناً في قواميس اللغة، وهو ما تسبب وفقاً لليتل بإدراج مفهوم توازن القوى في "قاموس كولينز" "Collins"، حيث تم تعريفه بأنه "توزيع القوة بين الدول، بحيث

لا يكون بمستطاع أي دولة من الدول أن تهدد فعلاً المصالح الحيوية لأي دولة أخرى" (ليتل 2009، 35-36).

أشار "هانز مورغنثاو" إلى أن مصطلح توازن القوى يُمكن أن يُستخدم في مستويات ثلاثة. الأول هو المستوى النظامي، والثاني هو المستوى الوطني، فيما يُمثل الثالث المستوى النظري. وفي حين يصف المصطلح في المستوى الأول توزيع القوة بين أقطاب النظام الدولي بشكلٍ متساوٍ تقريباً. فإنه يصف في المستوى الثاني السياسة المتبعة داخل الدول. أما في المستوى الثالث، فإن المصطلح يُستخدم لوصف وجود أو عدم وجود التوازن كنوع من التأريخ (غيوم 2001، 56-57).

ضمن هذا السياق، أكد مورغنثاو على أن مصطلح التكافؤ يُعتبر رديفاً لمصطلح التوازن، وأنه يعني الاستقرار في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث يتسبب اختلال التكافؤ بظهور تكافؤ جديد، أو استعادة التكافؤ السابق (مورغنثاو 1964، 238-239). ووفقاً لمورغنثاو، يقوم التكافؤ على افتراض تمتع كل العناصر بحق الوجود، واعتبار أن غياب التوازن سيؤدي إلى تفوق أحد العناصر على العناصر الأخرى، ما يتسبب بدمارها، حيث تسعى العمليات التكافؤية للحفاظ على استقرار النظام، واستمرار تعدد عناصره، ما يعني عدم السماح لأي من تلك العناصر بالتفوق على العناصر الأخرى (مورغنثاو 1964، 240-241).

أشار مورغنثاو إلى أن سعي الدول لحيازة القوة بهدف الحفاظ على الوضع الراهن، أو العمل على تغييره، يتسبب بالظهور الحتمي لتوازن القوى، والسياسات التي تضمن الحفاظ عليه (مورغنثاو 237-238). وقد استخدم مورغنثاو توازن القوى لتفسير العلاقات الدولية وتفسير ثبات النظام الدولي لأكثر من ثلاثة قرون، حيث رأى أن توازن القوى عبارة عن "آلية ذاتية التنظيم"، تمنع استمرار الصراع أو غياب النظام. ووفقاً لمورغنثاو، فقد عمل توازن القوى على تخفيض احتمالات اندلاع الحرب، وضمان الحفاظ على بقاء الوحدات

المكونة للنظام، والحيلولة دون تمكن أي منها من تحقيق الهيمنة (شيهان 2015، 97–98). إلا أنه أشار إلى أن توازن القوى قادر على حل مشكلة الفوضى في النظام الدولي بصورة جزئية، نتيجة سعي الدول لتحقيق التوازن، والعمل على تحقيق التفوق في القوة في الوقت ذاته (شيهان 2015، 19–20). وقد أيد مورغنثاو التعددية القطبية، ورأى أنها الأكثر استقراراً. في حين عارض الثنائية القطبية، حيث رأى أنها تتسم بالخطورة (وهبان 2016، 1207).

أما "كينيث والتز" فقد ركز على الفوضى والقطبية، ورأى أن اتسام النظام الدولي بالفوضوية، يدفع الدول للحفاظ على بقائها، مما يتسبب في ظهور توازن قوى بشكل غير متعمد (ليتل 2009، 300–301). ووفقاً لوالتز، فإن "الدول تتوازن ولا تتقاطر". ففي ظل الأنظمة الهيراركية، وتجنباً للخسارة والخطر، ورغبة في تحقيق المكاسب، يتقاطر الفاعلون داخل النظام باتجاه الطرف الأقوى داخله. أما في ظل الأنظمة الأناركية، فإن التقاطر يمثل خطورة كبيرة، نظراً لدوره في زيادة قوة الآخرين، وزيادة فرص التهديد من قبلهم، خاصة في ظل عدم وجود حكومة عالمية، ما يتسبب في تبني التوازن بهدف خفض حجم المخاطر والتهديدات من قبل القوى الكبرى والصاعدة، حيث يتم التوازن معها (دونللي 2014، 60–61). ووفقاً لوالتز، فإن الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي، تدفع الدول للاعتماد على نفسها في سبيل الحفاظ على أمنها، ما يتسبب بوجود "تشابه وظيفي" بين الدول، حيث يتبنى جميعها ذات السلوك، ما يتسبب بظهور توازن القوى في النظام الدولي (شيهان 2015، 97–98).

يُعتبر توازن القوى بمثابة القانون بالنسبة لوالتز. فقد أكد والتز على أن النظام الدولي ثنائي القطبية، الذي يتضمن الحفاظ على التوازن القائم من قبل قطبي النظام، هو الأكثر استقراراً مقارنة بالنظام متعدد الأقطاب (Pashakhanlou 2018, 32–33). فوفقاً لوالتز، تتمتع الثنائية القطبية بالاستمرار، نتيجة القوة

التي يمتلكها قطبا النظام الرئيسيين، واتسام العلاقة بينهما بالبساطة لقلة عدد الأقطاب، والضغوط الناجمة عن بنية النظام الدولي. وقد أشار والتز إلى أن الأسباب السابقة تضمن استقرار النظام الدولي ثنائي القطبية، نتيجة عجز القوى الأخرى داخل النظام عن الوصول لمستويات القوة التي يتمتع بها قطباه، ما يعني استمرار الحرب الباردة، وصعوبة عودة النظام الدولي متعدد الأقطاب (الياس وستش 2016، 82–83).

في ذات السياق، رأى "ستيفن والت" أن عدم وجود حكومة عالمية تضمن حماية الدول بعضها من بعض، يدفع تلك الدول للاعتماد على مواردها وإستراتيجياتها الخاصة، بهدف تجنب التعرض للخطر. ووفقاً لهذا المفهوم، وفي حال مواجهة دولة قوية أو مهددة، فإنه يُمكن للدولة القلقة أن تقوم بحشد المزيد من مواردها الخاصة، أو أن تسعى للتحالف مع الدول الأخرى التي تواجه نفس الخطر، في سبيل تحويل التوازن لصالحها (Walt 2017).

3–3–2 نشأة توازن القوى وتطوره:

رأى الفيلسوف والمؤرخ الأسكتلندي "ديفيد هيوم" "David Hume"، أن توازن القوى قد حكم السياسة الدولية في عصر اليونانيين القدماء، وهو ما يؤكده كل "مورتن كابلان" و"فلايس" "Fleiss" (شيهان 2015، 36–37). أما "هانز مورغنثاو"، فيُرجع ظهور توازن القوى إلى ظهور نظام الدولة الحديثة في بداية القرن السادس عشر، مما يعني أنه يخالف الاعتقادات التي سادت حول اعتبار العام 1648 الذي وُقعت فيه معاهدة وستفاليا هو تاريخ ظهور النظام الدولي الحديث (ليتل 2009، 122–123). وقد اتفق "ريتشارد ليتل" مع رؤية مورغنثاو، حيث رأى أن فكرة توازن القوى تجد جذورها في الكتابات التي وصفت العلاقات بين الدول الإيطالية، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر (ليتل 2009، 12–13).

بالرغم من ظهور مفهوم توازن القوى في عصر النهضة، إلا أنه لم يكتمل قبل توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648، نتيجة عدم تطور نظام العلاقات الدولية قبل ذلك التاريخ (شيهان 2015، 44–45). وضمن هذا السياق، يُعتبر مؤتمر وستفاليا الحدث الأهم في تكريس توازن القوى كأساس للعلاقات الدولية الأوروبية، حيث تطلب عمل توازن القوى وجود نظام دولي تتمتع فيه الدول بالسيادة والاستقلال، وهو ما تحقق في مؤتمر وستفاليا (شيهان 2015، 50–51). وقد حظي توازن القوى بالقبول في أوروبا بحلول نهاية القرن السابع عشر، حيث أصبح "المبدأ المنظم للدبلوماسية الأوروبية" (شيهان 2015، 61–62).

عمل الاستعمار الأوروبي وتصاعد القوة الألمانية وانتشار الأحلاف السرية على الإخلال بتوازن القوى، ما تسبب في اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث نتج عنها تراجع دور القوى الأوروبية، وانهيار سياسة توازن القوى، واستبدالها بنظام الأمن الجماعي في معاهدة فرساي عام 1919 (صادق 2013، 111–112). فقد عارض السياسيون والكتاب سياسات توازن القوى بعد الحرب العالمية الأولى، باعتبارها أحد أسباب وقوعها. إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية تسبب في هيمنة الفكر الواقعي من خلال كتابات "إدوارد هولت كار" و"هانز مورغنثاو"، حيث عمل الأخير على تحويل توازن القوى إلى "مفهوم كوني"، باعتباره "آلية ذاتية التنظيم" (شيهان 2015، 96–97).

تبنت الولايات المتحدة توازن القوى في سياستها خلال الحرب الباردة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، مما منحه أهمية كبيرة (ليتل 2009، 15–16). وضمن هذا السياق، رأى "سنايدر" "Snyder" أن ظهور التكنولوجيا العسكرية الحديثة لم يتسبب في تقويض توازن القوى، بل تسبب في تغيير طبيعته. فقد شهدت الفترة التي أعقبت العام 1945 ظهور توازن جديد نتيجة ظهور السلاح النووي، الذي اعتبره والتز أهم العوامل التي حالت دون وقوع حرب مباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

السوفياتي، حيث خشي كلاهما من التورط في حرب نووية، مما تسبب في ظهور توازن قوى جديد قائم على "الردع" (شيهان 2015، 195–197). إلا أن تغير البيئة الدولية تسبب في انتشار الحديث في العصر الحالي حول أضرار توازن القوى، في ظل تحول مركز القوة العالمية من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وخضوع مستقبل السياسة الدولية للفكر الأمريكي (ليتل 2009، 13–14).

3-3-3 آلية عمل توازن القوى:

طُورت نظرية توازن القوى بهدف شرح سلوك الدول في أنظمة ذات قطبين أو أكثر، حيث كانت الحرب بين القوى العظمى تشكل خطراً دائماً (Brooks & Wohlforth 2005, 107). ويعتبر التوازن إستراتيجية "تعويضية"، تلجأ إليها الدول في حال وجود قوة مفرطة أو مركزة، نتيجة الخطر الناجم عن عدم التماثل في القوة، ما يعرض الدول الأضعف لمخاطر الهيمنة عليها من قبل الدول الأقوى. وتشير معظم الأدبيات إلى التوازن باعتباره التوازن "الصلب" الذي ينشأ ضد تهديد وجودي، كخطر تعرض الدول الأضعف للاحتلال من قبل الدول الأقوى، ما يدفعها للحفاظ على سلامتها وأمنها، من خلال ردع الدول الأقوى، أو هزيمتها في حال فشلت في ردعها. وتعمل الدول على تحقيق ذلك عن طريق الموازنة الداخلية التي تتمثل في تعزيز قدراتها العسكرية، أو اتباع الموازنة الخارجية القائمة على المشاركة في تحالفات مضادة للهيمنة، أو كليهما. وفي ظل التهديد الذي تفرضه الهيمنة المتصاعدة، يصبح اتجاه الدول نحو تحقيق التوازن المضاد كرد عسكري على تهديد وجودي أمراً مفهوماً (Layne 2006, 28–29).

يتفق معظم الكتاب على أن الهدف الرئيسي من إنشاء نظام توازن القوى يتمثل في حماية أمن الدول المشاركة به. فتوازن القوى يحول دون قدرة أي كيان داخل النظام على تحقيق الهيمنة، وهو ما يشكل جوهر التحليل الأساسي لنظريات توازن القوى. ويتطلب ذلك وجود مجموعة من الدول القومية، يُقرر كل منها إقامة

نظام جديد، أو الدخول في نظام قائم، تحظر قواعد السلوك فيه ظهور فاعل أو ائتلاف مهيمن (Chatterjee 1972, 51–52). ووفقاً لوالت، فإن تشكيل ائتلاف موازن قد يتطلب قتال الدولة جنباً إلى جنب مع دولة أخرى، كانت تعتبرها في السابق عدواً لها، أو تدرك أنها ستكون منافساً لها في المستقبل (Walt 2017).

بصورة عامة، يُشترط لعمل توازن القوى وجود عدة دول. واستخدامها لكل الوسائل المتاحة لها للسيطرة على الوضع القائم. وتوافر الرغبة لدى غالبيتها للحفاظ على الوضع الراهن. والاستعداد لخوض الحرب في سبيل الحفاظ عليه. كما يُشترط اتسام التحالفات بين الدول بالمرونة، بحيث تسمح بالتنقل بينها وفق الحاجة (غيوم 2001، 57–58). ويتطلب عمل توازن القوى وجود نظام دولي تتصل فيه الدول مع بعضها البعض، حيث تسعى جميعها لحماية أمنها والحفاظ على بقائها واستقلالها. وفي ظل اتسام العلاقات الدولية بالتغير المستمر، تعمل القوى داخل النظام على تحقيق وتعديل التوازن وفقاً لتغير توزيع القوة داخله، بالتالي، يعمل التوازن على حفظ الاستقرار. ونظراً لاتسامه بعدم الثبات، يميل توازن القوى بشكل دائم إلى التغير، مما يجعله بحاجة مستمرة للتعديل، حيث يتم إقامة توازن جديد، أو العودة للتوازن السابق (شيهان 2015، 22–24).

ضمن هذا السياق، حدد مورغنثاو مجموعة من الوسائل التي يُمكن من خلالها تحقيق توازن القوى، من خلال تخفيض قوة الدولة ذات الوزن الكبير، أو زيادة قوة الدولة ذات الوزن الأقل. ووفقاً لمورغنثاو، تتضمن تلك الطرق اتباع سياسة فرق تسد، وسياسة التعويضات، وسياسة التسلح، وسياسة الأحلاف، وسياسة حامل الميزان أو "الموازن" (مورغنثاو 1964، 253–266).

بالرغم من الادعاء الواقعي المتعلق بقدرة توازن القوى على الحفاظ على النظام الدولي "القديم"، الذي ساد منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648، وحتى انتهاء الحرب الباردة عام 1991، وقدرته الكبيرة على تفسير استقراره، والتكيف مع تغير شكله من التعددية إلى الثنائية القطبية. إلا أن توازن القوى قد عجز عن الاضطلاع بذات المهمة بعد ظهور "النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية، وهو ما أثار الجدل حوله. ما دفع الواقعيين الجدد للدفاع عن افتراضاتهم النظرية المستندة إلى توازن القوى، والعمل على تكييف شكله ضمن أشكال جديدة، بما يتناسب مع التغيرات التي ظهرت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، بهدف الحفاظ على دوره كأداة واقعية رئيسية، في ظل استمرار النظام الأحادي لما يقارب ربع قرن من الزمن. وهو ما سيتم توضيحه في الفصل التالي.

4- الواقعيون الجدد في مواجهة النظام الأحادي القطبية:

تمهيد:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، سعى المنظرون الواقعيون لتكريس مفهوم توازن القوى كأساس لفهم العلاقات الدولية، وهو ما تمثل بإسهامات "هانز مورغنثاو" و"كينيث والتز" و"جون ميرشايمر" (ليتل 2009، 11-12). وقد استطاعت النظرية الواقعية الهيمنة على العلاقات الدولية، لفترة زمنية تجاوزت خمسة عقود. إلا أن التغير في هيكل النظام الدولي، قد ألقى بظلاله على الفكر الواقعي. فقد انتهت الحرب الباردة بشكل سلمي، وتسبب انهيار الاتحاد السوفياتي بانهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، وظهور النظام الأحادي. وقد كان ذلك الحدث الأسوأ الذي واجه المنظرين الواقعيين. فقد خالف كل توقعاتهم، وشكل تحدياً للكثير من مفاهيمهم النظرية، كالردع والاستقرار وتوازن القوى (جندلي 2010، 124-125).

فور انهيار الاتحاد السوفياتي، جادل علماء العلاقات الدولية بأن انتهاء الحرب الباردة قد عمل على تقويض النظرية الواقعية. فقد ادعوا أن الواقعية قد فشلت في توقع النهاية السلمية للتنافس بين القوى العظمى. كما عجزت عن تفسير ذلك الحدث حتى بعد وقوعه (Wohlforth 2011, 445). إلا أن الواقعيين الجدد أمثال "كينيث والتز" و"كريستوفر لاين"، اعتبروا الأحادية القطبية أقل أشكال النظام الدولي استقراراً. حيث رؤوا أن الخطر الناجم عن تركز القوة لدى القوة العظمى، سيدفع القوى الأخرى للتوازن معها. لذلك اعتبروا الأحادية القطبية "لحظة" لن يكتب لها الاستمرار، نتيجة عودة النظام الدولي للتعددية القطبية (وولفورث 2001، 7-8). فالأحادية القطبية وفقاً لهم، ليست سوى "وهم" لن يستمر طويلاً. إلا أن نهاية تسعينيات القرن المنصرم، أظهرت بشكل قاطع استمرار الأحادية القطبية، دون أن تفسح المجال لعودة النظام الدولي متعدد الأقطاب (Pape 2005, 8-9).

شكلت عودة النظام الدولي إلى التعددية القطبية القضية الأكثر إثارة للجدل منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، وحتى منتصفها. في حين شكلت الحيرة من غياب التحالف المضاد للولايات المتحدة محور النقاشات مع مطلع الألفية الثانية. أما اليوم، فتمثل عودة سياسات توازن القوى للظهور بشكل أحدث وأقل صلابة السؤال الرئيسي (Brooks & Wohlforth 2005, 72). فقد فشل توازن القوى الصلب بالظهور منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، بالرغم من الزيادة الضخمة في القوة الغالبة للولايات المتحدة. وفي حين جادل بعض الواقعيين أمثال "كينيث والتز" و"كريستوفر لاين"، بوجود إشارات فعلية على التوازن الصلب من قبل الدول، شكك واقعيون آخرون مثل "روبرت بابي" بظهور التوازن الصلب، وادعوا أن العالم يشهد بروز ظاهرة جديدة تتمثل بالتوازن الناعم، الذي تسعى الدول من خلاله لتقويض وتقييد قوة الولايات المتحدة، بطرق لا ترق لمستوى اتباع الإجراءات الكلاسيكية (Lieber & Alexander 2005, 109). وبالرغم من سعي بعض الدول لإيجاد طرق توازن بديلة، للتوازن ضد الولايات المتحدة. إلا أن تلك الجهود لم تنجح حتى الآن في خلق "كوكبة" جديدة من القوة في النظام الدولي، حيث لم يشهد العالم ظهور توزيع جديد متعدد للأقطاب للقوة (Layne 2006, 29).

في ظل استمرار النظام أحادي القطبية، وغياب توازن القوى الصلب، عمل الواقعيون الجدد أمثال "ستيفن والت" و"روبرت بابي" و"جون ميرشايمر" على إعادة صياغة توازن القوى التقليدي، وإخراجه بأشكال جديدة، بهدف تفسير تعطل عمله، وعدم قيام الدول الأخرى داخل النظام بتشكيل توازن مضاد للقوة الأمريكية المهيمنة، مما تسبب بظهور "توازن التهديد" و"التوازن الناعم" و"التوازن الإقليمي". وبالرغم من المحاولات التكيفية التي بذلها الواقعيون الجدد فيما يتعلق بالتوازن، وكافة التوقعات التي سيقت من قبلهم فيما يتصل

بالنظام الدولي، استطاع النظام الدولي أحادي القطبية الاستمرار لمدة ربع قرن تقريباً، دون ظهور توازن مضاد للقوة المهيمنة، أو قدرة أشكاله التكيفية على تفسير ذلك.

شكل غياب التوازن الصلب في ظل الأحادية القطبية أهم الأسئلة التي واجهت المنظرين الواقعيين الجدد، ما جعلهم ملزمين بتوفير إجابات مقنعة. لذلك، تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح الإسهامات النظرية التي سعى الواقعيون الجدد من خلالها للاستجابة للظهور المفاجئ للنظام الأحادي القطبية، واستمراره لمدة ربع قرن تقريباً، في ظل غياب توازن القوى "التقليدي"، وعدم قدرة أشكاله التكيفية على تفسير ذلك بشكل فعال.

4-1 توازن القوى "الصلب" أو "التقليدي":

كان توازن القوى أحد أهم أفكار النظرية الواقعية قبل فترة طويلة من ظهور "كينيث والتز". إلا أن كتابه المنشور عام 1979 بعنوان "نظرية السياسة الدولية"، قد أسهم في تعزيز توازن القوى الذي أصبح مرادفاً للواقعية ككل، حيث ربط المنظرون الواقعيون نظرياتهم مع نظرية والتز. وقد تسبب ذلك بظهور هاجس واقعي بتوازن القوى، واستمراره حتى الوقت الراهن، حيث ما زال المنظرون الواقعيون يكافحون لتفسير سبب عدم وجود توازن حقيقي ضد الولايات المتحدة (Wohlforth 2011 b, 506).

بالرغم من عدم إشارة والتز للأحادية القطبية في كتابه "نظرية السياسة الدولية". إلا أنه أشار في كتاباته اللاحقة بعد العام 1993، إلى أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم أحادي القطبية. وبالرغم من ذلك، أصر والتز على أن الأحادية القطبية ستشكل "لحظة قصيرة" فقط (Pashakhanlou 2018, 32–33). فقد ادعى والتز أن الأحادية القطبية تمثل الشكل الدولي الأقل ديمومة، مرجعاً ذلك لسببين رئيسيين. الأول يعود إلى اضطلاع القوة المهيمنة بمهام كثيرة جداً خارج حدودها، ما يتسبب بإضعافها على المدى الطويل. أما السبب الثاني، فيعود إلى قلق الدول الأضعف من السلوك المستقبلي للقوة المهيمنة. فوفقاً لوالتز، فإن السياسة الدولية تأبى القوة غير المتوازنة، كما تأبى الطبيعة الفراغ. وهو ما يدفع بعض الدول لمواجهة القوة غير المتوازنة (Waltz 2000, 27–28).

استشهد والتز بردود أفعال الدول على محاولات هيمنة تشارلز الخامس، وحاكم إسبانيا من أسرة الهابسبرغ، ولويس الرابع عشر، ونابليون الأول حاكم فرنسا، وفيلهلم الثاني وأدولف هتلر حكام ألمانيا، لتوضيح ادعائه وإثباته. وأكد على أن هيمنة الولايات المتحدة ستتسبب في ظهور ردود أفعال مماثلة من قبل الدول الأخرى، فالقوة غير المتوازنة وفقاً لوالتز، تمثل خطراً محتملاً بالنسبة للآخرين، أياً كان من يمارسها.

بالرغم من اعتقاد الدولة القوية بأنها تعمل من أجل تحقيق السلام والعدالة والرفاه في العالم (Waltz 2000, 28). لذلك عارض والتز حيازة أي قوة عظمى لقوة تفوق حاجتها، ورأى أن تصرف القوة العظمى بعدوانية يدفع المتضررين منها للتوازن ضدها، ومنعها من تعظيم قوتها. فالإفراط في القوة يشكل دافعاً للتحالف ضدها من قبل الآخرين، ما يعني أن عدم سعي القوى العظمى لاكتساب المزيد من القوة هو الأفضل لها (ميرشايمر 2012، 26-27).

وفق المفهوم "الوالتزي"، فإن معايير حدوث الموازنة لا تتطلب وصول القوة التي يجب موازنتها إلى حد معين، فالمعيار الأساسي يتمثل بالتفوق داخل النظام، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي (Lieber & Alexander 2005, 111). كما أن الجهود المبذولة من قبل المهيمن للحفاظ على الهيمنة، تعمل على تحفيز بعض الدول للتغلب عليها. وهو ما يعني أن الوضع المتفوق للولايات المتحدة لن يتمتع بالدوام إلى أجل غير مسمى. كما أنها لن تظل القوة المسيطرة دون بروز منافسين لها (Waltz 2000, 37).

ادعى كل من "كينيث والتز" و"كريستوفر لاين" أن التوازن الصلب ضد الولايات المتحدة قد بدأ فعلاً. ففي مطلع الألفية الثانية، أشار والتز إلى أن اتجاهات الموازنة أصبحت تجري بالفعل (Steff & Khoo 2014, 226)، حيث أصر على أن النظام متعدد الأقطاب سيحل محل الهيمنة الأمريكية والأحادية القطبية، وأن الاتحاد الأوروبي، أو تحالف بقيادة ألمانيا، والصين، واليابان، وروسيا في المستقبل البعيد، ستكون على الأرجح الدول الموازنة (Pashakhanlou 2018, 32-33). وقد جادل والتز بأن الأمر لا يعدو كونه مسألة وقت، قبل أن تعمل القوى الكبرى الأخرى على تشكيل ائتلاف موازن. إلا أن والتز لم يتمكن من تحديد توقيت حدوث ذلك من الناحية النظرية. فالنظرية وفقاً لوالتز، تمنح القدرة على توقع تشكيل توازن جديد،

ولكنها لا تمنح القدرة على توقع توقيت حدوثه. وبالرغم من ذلك، ادعى والتز أن التوازن الجديد سيظهر ببطء، وأنه سيتم "برمشة عين" وفق المنظور التاريخي (Lieber & Alexander 2005, 111).

أما لاين، فقد أشار إلى استحالة استمرار الهيمنة الأمريكية إلى أجل غير مسمى. ورأى أن أقوى أنصار الصدارة والتفوق الأمريكي يخفون خوفاً ضامراً من تسبب الهيمنة الأمريكية بإثارة ردود أفعال "جيوسياسية" شديدة (Layne 2006, 37). وفي عام 2004، جادل لاين بأن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، أعقبه بداية ظهور التوازن المضاد للهيمنة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين، ادعى بشكل متكرر وجود أدلة فعلية على وجود التوازن (Steff & Khoo 2014, 226–227).

بالرغم من كل تلك التأكيدات، وفي ظل عدم ظهور توازن صلب مضاد للهيمنة الأمريكية، عمل لاين على إدخال بعض التعديلات على أفكاره النظرية السابقة. فقد أشار في مقاله المنشور عام 2006، بعنوان "عودة وهم الأحادية القطبية"، إلى أن الواقعيين كانوا مخطئين في توقع ظهور التوازن الصلب ضد الولايات المتحدة، وعودة التعددية القطبية عقب انتهاء الحرب الباردة، حيث عزا ذلك لأسباب ثلاثة. تمثل الأول في الفشل بتقدير ثنائية القوة الأمريكية في العالم أحادي القطبية، حيث إنهم لم يدركوا أن القوى الكبرى من الدرجة الثانية ستواجه ضغوطاً لتتماشى مع هيمنة الولايات المتحدة، وتعزف عن التوازن ضدها. أما السبب الثاني، فقد تضمن عدم قدرة الواقعيين على توقع تعرض الموازنين المحتملين لمشاكل داخلية، تضعف من قدرتهم على التوازن ضد الولايات المتحدة. فقد قلل الواقعيون من النتائج "الجيوسياسية" المترتبة على الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفياتي، حيث لم تشهد الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة ظهور أي دولة قادرة على سد الفراغ "الجيوسياسي" في تلك الفترة، والعمل كقوة موازنة للولايات المتحدة. أما السبب الأخير، فقد رده لاين

لعدم فهم الواقعيين بأن التوازن ضد مهيمن موجود، أصعب بكثير من مواجهة مهيمن صاعد (Layne 2006, 10).

كان لاين قد ادعى عام 1993 أن التعددية القطبية ستحل محل النظام أحادي القطبية بحلول العام 2010. في المقابل، ادعى "وليام وولفورث" عام 1999 أن الأحادية القطبية قادرة على الاستمرار لذات الفترة التي استمرت بها الثنائية القطبية، في حال تمكنت الولايات المتحدة من "لعب أوراقها" بشكل صحيح، ما يعني استمرار الأحادية القطبية حتى العام 2030 وفقاً لمفهوم وولفورث. إلا أن لاين عدل عن رأيه فيما بعد، حيث استبعد تعرض الولايات المتحدة للتحدي من قبل القوى الكبرى بحلول العام 2010. وفي ذات الوقت، شكك لاين باستمرار الهيمنة الأمريكية حتى العام 2030 كما تنبأ وولفورث. فالولايات المتحدة وفقاً للاين، لا تتمتع بامتياز استثنائي من مصير المهيمنين السابقين. كما أن عدم ظهور التوازن المضاد للولايات المتحدة كنتيجة لجهود القوى الأخرى، لا يعني أن تلك القوى لا تسعى لإزاحة الهيمنة الأمريكية، حيث تتطلب تلك الجهود الكثير من الوقت حتى تُؤتي ثمارها (Layne 2006, 38–39).

تشكل الأحادية القطبية حالة دولية تعجز نظرية توازن القوى الصلب "الوالتزي" عن التعامل معها. ففي عالم أحادي القطبية، تختفي القيود النظامية التي قد تدفع سلوك المهيمن في النظام الدولي وتعمل على تشكيله. فالقيود النظامية التي يعتمد عليها والتز في تفسير سلوك الدول، لا تلعب دوراً في ظل الأحادية القطبية (Pashakhanlou 2018, 33–34). فقد عملت الأحادية القطبية على تغيير السياسة الدولية، وتعطيل عمل توازن القوى الذي أشار والتز إلى حتمية تحقيقه. وفي هذا السياق، رأى "وليام وولفورث" أن تلك التنبؤات غير صالحة ضمن النظام الدولي أحادي القطبية، لأن التركيز الكبير للقوة لدى القوة المهيمنة يجعل تحقيق توازن مضاد أمراً مكلفاً جداً (حكيمي وحشاني، 2016، 49).

خلافا لرؤية والتز المتعلقة بحتمية ظهور التوازن الصلب، تميزت الأحادية القطبية بغياب التوازن المضاد للولايات المتحدة. فقد تمتعت القوة الأمريكية في ظل النظام الأحادي القطبية بالتفوق والغلبة مقارنة بالدول الأخرى، ما عنى تكبد تلك الدول تكاليف تفوق طاقتها، في حال لعبت دور الموازن، وعملت على مواجهة القوة الأمريكية المهيمنة. واستناداً لرؤية الواقعيين المتعلقة باتسام سلوك الدول بالعقلانية، فإن هذا يقتضي عدم نزوعها نحو موازنة القوة الأمريكية، وهو ما يخالف رؤية والتز، الذي ناقض في توقعه أحد أهم الافتراضات الواقعية.

استندت رؤية والتز المتعلقة بحتمية عودة التوازن الصلب في مواجهة القوة المهيمنة إلى شواهد تاريخية تركزت حول محاولات الهيمنة، ولم تستند إلى شواهد متصلة بوجود مهيمن قائم. وفي حين كان لدى الواقعيين الكثير لقوله فيما يتعلق بمواجهة محاولات الهيمنة واستعادة التوازن في حال اختلاله، سواء في النظام التعددي الذي يتسم بوجود عدة لاعبين، أو النظام ثنائي القطبية الذي يتسم بوجود لاعبين رئيسيين، إلا أن الواقعيين لم يملكوا ما يقدموه فيما يتعلق بمواجهة الهيمنة القائمة، في ظل الأحادية القطبية التي تتميز بوجود لاعب رئيسي واحد فقط، وهو ما يعطل عمل التوازن.

خلاصة القول، لم يتوقع المنظرون الواقعيون ظهور النظام الأحادي القطبية، أو أنهم تعمدوا إغفال احتمال ظهوره. فقد ركز الواقعيون التقليديون على النظام متعدد الأقطاب، في حين ركز نظراؤهم الجدد على النظام الثنائي القطبية، نتيجة انسجام تلك الأشكال مع أفكارهم النظرية، خاصة فيما يتعلق بتوازن القوى الذي يتطلب عمله وجود لاعبين على الأقل، مما نتج عنه استثناء الأحادية القطبية كأحد أشكال النظام الدولي، بسبب عجز التوازن الصلب عن العمل في ظلها، وهو ما صبغ افتراضاتهم المتعلقة بالتوازن بصبغة انتقائية.

4-2 "توازن التهديد":

رأى "ستيفن والت" أن انتهاء الحرب الباردة قد قاد بعض الكتاب للإعلان عن اتجاه الواقعية للإفلاس الأكاديمي. إلا أنه جادل بأن الشائعات المتعلقة بزوالها كان مبالغاً فيها إلى حد كبير (Walt 1998, 35). ففي مقاله المنشور عام 1997 بعنوان "القوة التقدمية للواقعية"، رأى والت أن الواقعية لا تتمحور حول أفكار والتز فقط، وأنها تضم العديد من "النظريات التحتية" التي تتنافس فيما بينها، وأن الخلافات بين المنظرين الواقعيين هي أمر صحي، يضمن تحديث "النموذج المعرفي" الواقعي (وهبان 2014، 20-21). وعلى غرار والتز، اعترف والت بأن انهيار الاتحاد السوفياتي قد تسبب في تحول الولايات المتحدة إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم، وتحول النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية (والت 2012، 12).

وضع والت نظرية توازن التهديد عام 1987 لتفسير التحالفات في الشرق الأوسط. إلا أنها حسب رأيه، تصلح لتفسير التحالفات إبان الحرب الباردة. كما أنها صالحة لتفسير التحالفات في حرب الخليج عام 1991، وتحليل إستراتيجية الولايات المتحدة عقب الحرب الباردة (وهبان 2014، 22). فوفقاً لوالت، يمكن من خلال نظرية توازن التهديد تفسير قدرة الولايات المتحدة على تشكيل تحالفات كبيرة وقوية بهدف احتواء الإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. كما يمكن الاستناد إليها في تفسير سبب مواجهة العراق في عهد الرئيس صدام حسين (1979-2003) معارضة ساحقة بعد غزو الكويت عام 1990. كما يمكن الاعتماد عليها في توفير الإجابات حول قلة وجود توازنات علنية ضد الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة، بالرغم من اختلال التوازن الضخم لصالحها (walt 2010, 10-11).

أشار والت في معرض شرحه لنظرية توازن التهديد إلى أن الدول تعمل على موازنة التهديد الأكبر على أمنها، حيث تعتمد الدرجة التي تُهدد بها الدولة الدول الأخرى على عوامل أربعة. تتمثل في قوتها

الكلية، وقربها الجغرافي، وقدراتها الهجومية، ونواياها العدوانية. ووفقاً لوالت، فإن الدول الأقرب تمثل خطورة أكبر من تلك الأبعد. كما أن الدول التي تمتلك قدرات عسكرية هجومية، تعتبر أكثر خطورة من تلك التي تمتلك قوات مسلحة كافية للدفاع عن أراضيها. أما الدول ذات النوايا العدوانية، فتميل إلى إثارة اضطرابات أكبر من الدول التي تسعى للحفاظ على الوضع الراهن (Walt 2010, 10).

الدول وفق هذا المفهوم، تتوازن ضد التهديدات المدركة، ولا تتوازن ضد القوة الخام فقط. ومن خلال هذا التعديل النظري، عمل والت على تفسير سبب قيام الولايات المتحدة بإثارة توازنات أقل، في النصف الأخير من القرن المنصرم، بشكل لا يتناسب مع قوتها الكلية (Lieber & Alexander 2005, 112). فقد عمل والت على إحلال عنصر التهديد محل عنصر القوة الذي شكل أساس توازن القوى التقليدي، ورأى أن القوى الأخرى في النظام الدولي لا تنزع نحو موازنة الهيمنة الأمريكية، نظراً لأنها لا تشكل أي تهديد بالنسبة لها (حكيمي وحشاني 2016، 57).

ضمن هذا السياق، أكد والت على أن الولايات المتحدة تتسم ببعدها الجغرافي عن القوى الكبرى الأخرى، مما يعني أنها لا تهدد سيادتها. كما أكد على أن قلق العديد من القوى الأخرى متجه بالدرجة الأولى نحو التهديدات المحلية، حيث تنظر تلك القوى للقوة الأمريكية باعتبارها وسيلة مفيدة لموازنة المخاطر الأكثر قرباً (Walt 2010, 10–11). وبالرغم من أهمية الجغرافيا، اعتبرت نظرية توازن التهديد أن التاريخ المتميز للولايات المتحدة، فيما يتعلق بالسلوك و"النوايا الحميدة"*، يفسر غياب التوازن الحقيقي ضدها، خاصة في ظل عزوفها عن غزو أراضي الآخرين، أو الهيمنة عليها. وقد رأى والت أن ذلك من شأنه إبقاء العالم دون

* تجدر الإشارة إلى أن هذه المصطلحات تمثل رأي كاتبها، وقد تم استخدامها من قبل الباحث كما هي، حرصاً على الأمانة العلمية، ولا يعني هذا بأي شكل من الأشكال اتفاق الباحث مع هذه الرؤية.

توازن ضد الولايات المتحدة، وتقليل المعارضة التي قد تواجهها في المستقبل (Lieber & Alexander 2005, 112).

بالرغم من ذلك، ادعى والت أن استخدام القوة الأمريكية بشكل متقلب وطائش قد تسبب بتقويض المكانة العالمية للولايات المتحدة، وشجع عدداً من حلفائها لإبعاد أنفسهم عنها، وهي النتيجة التي رأى والت أنها تتوافق مع نظريته (Walt 2010, 11). فوفقاً لوالت ونظرية توازن التهديد، تسببت السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر عام 2001، التي تضمنت "دبلوماسية الإكراه" و"الحرب الوقائية" و"الحرب الإستباقية"، بانخفاض نسبة الاستقرار في العالم، وارتفاع درجة خطورته، مقارنة بما تمتع به من استقرار وأمن قبل اتباع تلك السياسات. ما أدى إلى تشويه صورة الولايات المتحدة في العالم، وانخفاض شعبيتها وجاذبيتها لصالح قوى دولية أخرى، كالاتحاد الأوروبي والصين (أبو زيد 2014، 13-14). فقد ادعى والت صعود قوى جديدة في النظام الدولي، ورأى أن صعود تلك القوى قد تسبب بانتهاء اللحظة القصيرة للأحادية القطبية، حيث توقع أن ينتج عن ذلك نظام ثنائي القطبية تتقاسمه الولايات المتحدة والصين، أو نظام متعدد الأقطاب، توقع أن تكون على رأسه الولايات المتحدة (والت 2012، 15).

ومع ذلك، لم يدع والت بأن الولايات المتحدة كقوة عظمى آخذة بالانهيار، أو أنها ستتحول إلى قوة بين مجموعة من القوى المتساوية، بل رأى أنها ستظل الأقوى عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً، والأكثر إنفاقاً على قطاعي التعليم والبحث العلمي. فالولايات المتحدة وفقاً لوالت، ما زالت تتمتع بزيادة نموها السكاني، وانخفاض متوسط الأعمار فيها، وما زال الدولار الأمريكي هو العملة العالمية الأقوى، كما أن العديد من الدول ما زالت بحاجة للحماية الأمريكية. وبغض النظر عن شكل النظام القادم، فإن الولايات المتحدة وفقاً لوالت، ستكون أحد أقطابه، وغالباً ستكون القطب الأقوى (والت 2012، 24-25).

تتضمن نظرية توازن التهديد نقاط ضعف رئيسية تُقوض فائدتها. وتكمن أهم نقاط الضعف في عدم القدرة على رسم تمييز واضح بين القوة والتهديد. فقد استخدم والت ثلاثة مؤشرات للتهديد، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوة العسكرية، تمثلت في القوة الكلية والقرب الجغرافي والقدرات الهجومية. وتتضح صعوبة التفريق بين القوة والتهديد عند قيام والت بشرح سلوك القوى الكبرى من خلال نظريته. فبالرغم من صحة ملاحظته المتعلقة بمواجهة كافة محاولات الهيمنة الأوروبية منذ العام 1648، من خلال تحالف موازن مضاد، فإنه لم يكن واضحاً فيما إذا كان المحرك لهذا التوازن يتمثل في قوة المهيمنين المحتملين، أو التهديد الذي شكلوه للدول الأخرى، أو كليهما (Layne 2006, 20).

انعكست صعوبة تمييز نظرية توازن التهديد بين القوة والتهديد في العالم الحقيقي، فيما يتعلق باستناد السياسة إلى قدرات الدول أو نواياها. فقياس قدرات المنافسين يتسم بالسهولة، مقارنة بقياس ما تنوي القيام به بتلك لقدرات. بالتالي، فإن الإستراتيجية الكبرى للدول تكون مدفوعة عادة بافتراضات سيناريو "الحالة الأسوأ". وكما اعترف والت، فإنه في عالم من الدول المستقلة، فإن أقواها هي عادة تهديد محتمل للبقية، فقط لأنهم لا يستطيعون التأكد بشكل تام حول ما ستفعله بالقوة التي تمتلكها. ومع ذلك، يحاول صانعو السياسة تقدير نوايا المنافسين عند إجراء تقييماتهم، ويستخدمون في كثير من الأحيان طبيعة الأنظمة السياسة المحلية وأيديولوجيات الدول الأخرى، في التنبؤ بسلوك سياستهم الخارجية. وفي حين يقود ذلك إلى تقييمات صحيحة للتهديدات في بعض الأحيان، إلا أنه لا يتسبب بذات النتيجة في أحيان أخرى (Layne 2006, 20).

تتسم مخاطر التخمين الخاطئ لنوايا الآخرين في ظل النظام الدولي متعدد الأقطاب بضآلة التأثير، حيث تعمل الدولة التي بنت تقديرات نوايا خاطئة على إقامة توازن مضاد، أو التخلي عن دورها لوقف التهديد، وتحويل تلك المسؤولية لدولة أخرى. أما في النظام الدولي أحادي القطبية، وفي ظل تركيز القوة لدى

قوة واحدة، فإن الاعتماد على تحديد التهديد من خلال النوايا عوضاً عن القدرات، يعتبر أمراً في غاية الخطورة، فالخطأ في تقدير نوايا الدولة المهيمنة سينجم عنه تبعات أكبر في النظام الأحادي مقارنة بنظيره المتعدد، ما يقلل من فائدة النظرية في النظام الأحادي، لذلك تعتبر نظرية توازن التهديد أكثر ملاءمة للأنظمة متعددة الأقطاب (حكيمي وحشاني 2016، 56).

إن الأحادية القطبية تعني ضرورة قلق الدول الأخرى في المقام الأول من قدرات المهيمن بدلاً من نواياه، مما يعني أن قدرة الولايات المتحدة على طمأنة الدول الأخرى تتسم بالمحدودية، نتيجة قدراتها الهائلة وغير المراقبة، التي تعتبر تهديداً كامناً للدول الأخرى. إلا أن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة عاجزة عن تشكيل تصورات الآخرين فيما يتعلق بمدى تهديدها لهم، ولكن القيام بذلك يتسم بالصعوبة، ففي العالم أحادي القطبية، يقع على المهيمن عبء إثبات عدم تشكيل قوته لأي تهديد للآخرين. وفي حين لن تصدق كافة القوى الكبرى الأخرى في النظام الدولي أحادي القطبية نفسها، بأنها تتعرض للتهديد، أو بأنها تتعرض لتهديد متساو من قبل المهيمن، إلا أنه من المؤكد أن يعتبر بعضها قوة المهيمن بمثابة تهديد لها (Layne 2006, 21-22).

ضمن هذا السياق، قد يشجع القطب الأوحد المتحديين المتوقعين لقبول أدوار ثانوية ولكن مفيدة. إلا أن سلوكه قد يتسبب برفع درجة الشعور بعدم الأمان من قبل الدول الأخرى، نتيجة تمتعه بالحرية والقدرة على التصرف كدولة تعديلية، ما يدفع تلك الدول لتحدي هيمنة القطب الأوحد بشكل فردي أو جماعي (Ikenberry & Others 2099, 24).

وفقاً لرؤية والت، فإن القوة الأمريكية مهما بلغ حجمها، لن تتسبب بأي شكل من الأشكال بنزوع الدول الأخرى نحو موازنتها، طالما أنها لا تشكل أي تهديد لهم. في المقابل، فإن تعرض الدول الأخرى

للتهديد من قبل القوة الأمريكية، سيتسبب بشكل حتمي بنزوع تلك الدول نحو موازنتها، مهما قل حجم تلك القوة، فشرط حدوث الموازنة وفق رؤية والت مرتبط باستخدام القوة، والنتائج المترتبة على ذلك، وغير متصل بحجم القوة ذاتها، وهو ما يفسر عدم ظهور توازن صلب مضاد للقوة الأمريكية رغم تفوقها.

استناداً لهذه الرؤية، يمكن القول بأن السنوات المقبلة من الممكن أن تشهد ظهور توازن مضاد للولايات المتحدة، مما يتسبب بتغير شكل النظام الدولي الأحادي القطبية، في حال تبني الولايات المتحدة لممارسات قد تشكل تهديداً من وجهة نظر الدول الأخرى، وهو ما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة من خلال وسائل عسكرية أو اقتصادية، وهو ما ادعى والت نفسه وقوعه بعد أحداث سبتمبر عام 2001، حيث اتبعت الولايات المتحدة سياسات تسببت بتقويض مكانتها العالمية، وإقصاء حلفائها عنها. إلا أن ذلك لم يسفر عن قيام الدول الأخرى بالتوازن ضدها، بالرغم من توفر عنصر التهديد الذي اشترط والت ضرورة توفره، مما يعني عدم صحة نظرية توازن التهديد في هذه الحالة، أو عدم وجود تهديد أصلاً من قبل الولايات المتحدة في تلك الفترة، أو وجوده وعدم وصوله لدرجة تتطلب التوازن ضده، أي عدم تحوله إلى "تهديد وجودي" لتلك الدول.

سعى والت لإثبات صحة نظريته من خلال تطبيقها على وقائع محددة، كان أهمها المنافسة مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، ومواجهة العراق بعد غزو الكويت عام 1990. ففي كلتا الحالتين، كانت الولايات المتحدة الطرف الأقوى بشكل واضح، والدولة التي أخذت على عاتقها مواجهة تلك التهديدات، حيث عملت نظرية توازن التهديد لصالح الولايات المتحدة، واستطاع والت إثبات صحتها في تلك الحالات. بالرغم من ذلك، لا يمكن إثبات صحة النظرية في حال عملت ضد الولايات المتحدة، حيث لا يمكن التأكيد على أنها ستعمل بذات الشكل الذي عملت به سابقاً، في حال تحولت الولايات المتحدة إلى منبع للتهديدات،

عوضاً عن لعب دور المواجه لها، خاصة في ظل صعوبة مواجهة ما تتمتع به من قوة غالبة في عصر الأحادية القطبية.

بالرغم من بعض الانتقادات التي تعرضت لها نظرية توازن التهديد، إلا أنه يسجل لوالت عدم تمسكه بتوازن القوى الصلب الذي تمترس والتز خلفه، والسعي لتكييفه بشكل يتلاءم مع التغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو ما أفسح المجال أمام محاولات تكيفية لاحقة. وبالرغم من نجاح نظريته في تفسير بعض الحالات السابق ذكرها، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في تحقيق ذات النجاح في الحالات التي تتحول فيها الولايات المتحدة لدولة مهددة. وهو ما يمكن اعتباره نجاحاً جزئياً فيما يتعلق بمحاولة تكييف التوازن "التقليدي"، بالرغم من عدم إمكانية اعتباره نجاحاً للنظرية الواقعية الجديدة، فيما يتعلق بتفسير استمرار الأحادية القطبية في ظل غياب التوازن.

4-3 "التوازن الناعم":

استمرت الأحادية القطبية خلافاً لتنبؤات منظري توازن القوى الصلب، حيث لم يشهد العالم ظهور قوى كبرى جديدة تعمل على استعادة التوازن، وإعادة توازن القوى للعمل، من خلال الانخراط في توازن صلب ضد الولايات المتحدة. إلا أن التركيز على عدم ظهور مثل تلك القوى، وغياب التوازن الصلب، قد صرف الانتباه عن أشكال أخرى من السلوك من قبل الدول الرئيسية من الدرجة الثانية، التي يُمكن أن تؤدي في النهاية إلى انتهاء الأحادية القطبية (Layne 2006, 37). فقد عملت القوة الصلبة الساحقة للولايات المتحدة على زيادة صعوبة وخطورة انخراط الدول الأخرى في توازن صلب مضاد للهيمنة. ما دفعها لإيجاد طرق توازن بديلة، تتجنب المواجهة العسكرية المباشرة مع القوة المهيمنة (Layne 2006, 29).

رأى "روبرت بابي" أن عملية الموازنة تدور حول مساواة الاختلافات بين القوي والضعيف. وأن الدول تتوازن من خلال اتخاذ إجراءات تعمل على زيادة صعوبة قدرة الدول القوية على استخدام ميزتها العسكرية ضد الآخرين، بهدف ردع الدولة القوية عن الهجوم، أو تخفيض احتمالات انتصارها في الحرب. ووفقاً لبابي، يمكن تحقيق التوازن من خلال التوازن الصلب القائم على تعزيز القدرات العسكرية، وتحالفات الحرب، ونقل التكنولوجيا العسكرية للحلفاء. كما يمكن تحقيقه من خلال ما أسماه التوازن الناعم (Pape 2005, 36). فعلى عكس الدول التي تنخرط في توازنات صلبة، فإن الدول التي تستخدم أشكال التوازن الجديدة لا تنظر إلى المهيمن باعتباره تهديداً وجودياً لها، بالرغم من أنه قد يشكل نوعاً أكثر مكراً من التهديد، لذلك تتبع إستراتيجيات سلمية لتقييده، وتخفيف الأثر الضار المحتمل الذي قد يتسبب بوقوعه عليها (Layne 2006, 8).

رأى بابي أن التوازن الناعم هو الأكثر ملاءمة للأنظمة أحادية القطبية، وأنه يمكن اللجوء للتاريخ لإيجاد الأمثلة عليه، التي يعتبر أهمها سياسات ألمانيا البسماركية، وخطة مارشال الاقتصادية (Pape 2005, 37–38). وقد عرف بابي التوازن الناعم بأنه الأفعال التي لا تتحدى غلبة القوة العسكرية الأمريكية بشكل مباشر، بل تستخدم أدوات غير عسكرية لتأخير وإحباط وتقويض السياسات العسكرية الأمريكية، التي تتسم بالعدوانية والأحادية (Steff & Khoo 2014, 225). أما "تي في باول" "T.V Paul"، فقد رأى أن التوازن الناعم يحدث عند قيام الدول بتطوير أحلاف أو تفاهمات أمنية محدودة بعضها مع بعض، بهدف موازنة دولة مهددة محتملة، أو قوة صاعدة. ووفق هذا المفهوم، ينظر المعلقون إلى أي جهد تنسيقي بين القوى الكبرى، يتضمن استثناء الولايات المتحدة، باعتباره "محور" (Brooks & Wohlforth 2005, 72–73).

وفقاً لبابي، يقوم التوازن الناعم على استخدام المؤسسات الدولية والكفاءة الاقتصادية والترتيبات الدبلوماسية، التي رأى أنها كانت سمة بارزة للمعارضة الدولية لحرب الولايات المتحدة على العراق عام 2003 (Pape 2005, 10). إلا أن ذلك لا يعني أن التوازن الناعم هو مجرد مشاحنات دبلوماسية في قضايا محددة، بل هو عبارة عن انعكاس للتركيز النظامي الأساسي للقوة لدى الولايات المتحدة. وكما قال "جوزيف جوفي" "Joseph Joffe"، فيما يتعلق بسياسات فرنسا وألمانيا وروسيا حول الحرب على العراق عام 2003، "ماذا كان هدفهم؟ إنقاذ صدام حسين؟ بالطبع لا. كان الهدف هو احتواء وتقييد القوة الأمريكية، المحررة الآن من حبال القطبية" (Brooks & Wohlforth 2005, 73).

تتضمن آليات التوازن الناعم الحرمان الإقليمي، والدبلوماسية المتشابكة، والتعزيز الاقتصادي، وإشارات العزم على التوازن. وفي حين يتضمن الرفض الإقليمي قيام الدول بمنع استخدام أراضيها من قبل

الدولة المتفوقة خلال المعارك التي تخوضها، والعمل على زيادة مشاكلها اللوجستية، بهدف تخفيض قوتها الشاملة، وتقليل احتمالات انتصارها في الحرب. تقوم الدبلوماسية المتشابكة على استخدام المؤسسات الدولية والمناورات الدبلوماسية، بهدف تأخير الخطط الحربية للدولة المتفوقة. والعمل على تعزيز المعارضة الداخلية للمغامرات المحتملة من قبلها، خاصة إذا كانت دولة ديمقراطية. أما التعزيز الاقتصادي، فيعتمد على تحويل القوة الاقتصادية النسبية لصالح الجانب الأضعف، من خلال التكتلات التجارية الإقليمية. ففي حال استبعاد الدولة المتفوقة من أهم تلك التكتلات، فإن ذلك سيضر بتجارتها الكلية ومعدلات نموها مع مرور الوقت. أما إشارات العزم على التوازن، فتضمن المساعدة في تنسيق توقعات سلوك التوازن المتبادل بين الدول، والتخلص من المخاوف المتعلقة بعدم تحقيق العمل الجماعي ضد القوة المتفوقة (Pape 2005, 36–37).

عارض "روبرت بابي" الادعاءات المتعلقة بعدم قدرة القوى الكبرى على التوازن ضد الولايات المتحدة، ورأى أن التأثير الناجم عن إستراتيجية الرئيس "جورج دبليو بوش" "George W. Bush" (2001–2009) القائمة على الأحادية والعدوانية، سيؤدي إلى تحول جوهري في تفاعل القوى الكبرى مع الواقع المستقبلي للقوة الأمريكية، حيث سيتسبب ذلك في تغيير السمعة الطويلة التي تمتعت بها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنوايا الحميدة، وسيمنح القوى الكبرى الأخرى السبب للخشية من قوتها. وبالرغم من أن التوازن الناعم ربما لا يكون قادراً على منع الولايات المتحدة من تحقيق أهداف عسكرية محددة في المدى القريب، إلا أنه سيتسبب في رفع تكاليف استخدام قوة الولايات المتحدة، وتخفيض عدد الدول التي من المحتمل أن تتعاون مع المغامرات العسكرية الأمريكية المستقبلية. كما أنه قد يعمل على تحويل توازن القوة الاقتصادية ضد الولايات المتحدة (Pape 2005, 9–10).

وفقاً لبابي، حل التوازن الناعم محل التوازن التقليدي الصلب كرد فعل من قبل القوى الكبرى على عقيدة الحرب الوقائية لإدارة الرئيس بوش. إلا أن عدم وجود مفهوم لهذا النوع من السلوك التوازني في ذلك الحين، أدى إلى صعوبة اكتشاف أن المراحل المبكرة من التوازن الناعم ضد قوة الولايات المتحدة قد بدأت بالفعل. فقد رأى بابي أن الخطوات الجادة التي اتخذتها دول أوروبا والشرق الأوسط وآسيا في أعقاب تبني الولايات المتحدة لإستراتيجية جديدة قائمة على الحرب الوقائية ضد الدول المارقة، وإطلاق حرب وقائية على العراق بهدف الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين عام 2003، تمت وفق أدوات التوازن الناعم (Pape 2005, 38). أما "جوزيف جوفي"، فرأى أن التقارب ما بين روسيا والصين، والتكتلات الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية، والدعوات الرامية لإعادة هيكلة الأمم المتحدة، تعد بداية التوازن الناعم ضد الولايات المتحدة (أبو زيد 2014، 25).

أشار بابي إلى أن التوازن الناعم غير قادر على الاستمرار لفترة طويلة، فالسلوك العدواني للولايات المتحدة سيشكل تهديداً لمصالح القوى الأخرى، ما يدفعها لرفض هذا السلوك، ويمنحها المبرر لإقامة توازن صلب ضدها (أبو زيد 2014، 27). ووفقاً لبابي، فإن التوازن ضد القوة سيتسبب في زيادة شدة المعضلة الأمنية، ما يمهد الطريق لعودة التوازن الصلب في السياسة العالمية (Steff & Khoo 2014, 226). وهو ما أكد عليه "ستيفن والت"، حيث حذر من أن نجاح التوازن الناعم، قد يضع الأسس لتحولات أكثر أهمية في المستقبل. ففي حال قدرة الدول الأخرى على تنسيق سياساتها لفرض تكاليف إضافية على الولايات المتحدة، أو الحصول على مكاسب إضافية لنفسها، فإن هذا سيؤدي إلى تآكل الهيمنة الأمريكية، وتخفيض قدرتها على فرض إرادتها على الآخرين (Brooks & Wohlforth 2005, 74).

بالرغم من ذلك، رأى بابي أن التوازن الناعم ليس "قدراً". فإستراتيجية الأمن القومي الأحادية والعدوانية لإدارة الرئيس بوش هي المسبب الرئيسي للتوازن الناعم، واستبعاد هذه الإستراتيجية يشكل الحل الرئيسي. ما يعني ضرورة التخلي عن العناصر الأكثر تطرفاً في الإستراتيجية الأمريكية، كالحرب الوقائية والعمل أحادي الجانب، وتلافي أكثر الأسباب جدية للشك بدوافع الولايات المتحدة، كالسيطرة الأحادية على عقود النفط العراقية، وإعادة تأسيس التزامات الولايات المتحدة بحل المشاكل الدولية بشكل متعدد الأطراف، كتجديد الالتزام بالأمم المتحدة. وقد أشار بابي إلى أن الإجراءات السابق ذكرها من شأنها العمل على إعادة سمعة الولايات المتحدة المتعلقة بالنوايا الحميدة* ولكن ببطء، وتخفيض حوافز التوازن ضدها بشكل كبير. وبالرغم من احتمال وقوع ظروف نادرة قد تتطلب الاستخدام الأحادي للقوة الأمريكية في المستقبل، إلا أن بابي ادعى بأن أمن الولايات المتحدة سيتعزز بشكل ملحوظ، في حال تخلي إدارة بوش عن سياستها الأحادية والعدوانية (Pape 2005, 10).

في ظل ارتفاع مخاطر وتبعات إقامة توازن صلب في مواجهة الولايات المتحدة، بسبب قوتها الضخمة، دعت نظرية التوازن الناعم إلى اتباع سياسات توازن تستثني اللجوء للوسائل العسكرية المباشرة، في ظل النظام أحادي القطبية الذي يتسم بتركيز القوة. إلا أن هذه السياسة لم تثبت نجاحها حتى الآن في موازنة الهيمنة الأمريكية (حكيمي وحشاني 2016، 58). وقد رأى كل من "وليام وولفورث" و"ستيفن بروكس" "Stephen Brooks"، أن حجج نظرية التوازن الناعم لا تصلح لشرح قيام الدول باتخاذ إجراءات تنتهي بتقييد الولايات المتحدة. فليس هناك أسس إمبريقية (تجريبية) يمكن الاستناد إليها في استنتاج أن قوة الولايات المتحدة، والتهديد الأمني الذي من المحتمل أن تشكله، قد أثرا على إجراءات التقييد التي اتخذتها القوى

* تجدر الإشارة إلى أن هذه المصطلحات تمثل رأي كاتبها، وقد تم استخدامها من قبل الباحث كما هي، حرصاً على الأمانة العلمية، ولا يعني هذا بأي شكل من الأشكال اتفاق الباحث مع هذه الرؤية.

الكبرى الأخرى ضد الولايات المتحدة. كما أنه لا يتوافر دليل قادر على إثبات أن الإجراءات التنسيقية للقوى الكبرى الأخرى، ستجبر الولايات المتحدة على أن تكون مقيدة في سلوكها (Brooks & Wohlforth 2005, 75).

بالرغم من ذلك، رأى كل من بروكس وولفورث أن الولايات المتحدة غير قادرة على تجاهل تصورات القوى الكبرى الأخرى واهتماماتها فيما يتعلق بالقضايا الدولية. فهي غير قادرة على معالجة القضايا المتعلقة بالبيئة، وأسلحة الدمار الشامل، والأمراض، والهجرة، واستقرار الاقتصاد العالمي بشكل فعال لوحدها. فكل تلك القضايا تتطلب التعامل المتكرر مع شركاء متعددين لسنوات عدة. كما أن الدول الأخرى قادرة على اتخاذ إجراءات تنتهي بتقييد الولايات المتحدة. إلا أن تلك الإجراءات لا تعد ثمرة لآليات توازن القوى، ولا يمكن تفسيرها من خلال التوازن الناعم (Brooks & Wohlforth 2005, 106). فالدول الأخرى لا تتجه نحو إجبار الولايات المتحدة على العمل بطريقة أكثر تقييداً من خلال اتباع طريقة منسقة ومنظمة. وهناك العديد من الأسباب القاهرة التي تجبر الولايات المتحدة على تبني هذا الاتجاه من السياسة الخارجية، إلا أن التوازن الناعم ليس من بينها (Brooks & Wohlforth 2005, 108).

إذن، استند التوازن التناعم لدى بابي على عنصر التهديد الذي استند إليه والت في نظرية توازن التهديد. إلا أن بابي اشترط تعرض الدول لتهديد "غير وجودي" من قبل الولايات المتحدة كأساس لتحولها إلى دول موازنة، وضمان عمل نظريته. في حين اشترط والت تعرض الدول لتهديد "وجودي" من قبل الولايات المتحدة قبل تحولها إلى دول موازنة، وبالتالي تفعيل رؤيته.

استندت رؤية بابي إلى استراتيجية أمريكية "استثنائية" لفترة زمنية محددة. فقد ربط بابي ظهور التوازن الناعم بالاستراتيجية الأمريكية خلال ولاية الرئيس "جورج دبليو بوش"، والتي اتسمت بالتفرد والأحادية

والعدوانية، ونبذ العمل متعدد الأطراف، سواء مع الدول الأخرى أو المؤسسات الدولية، حيث ادعى أن تلك الفترة قد شهدت بالفعل ظهور التوازن الناعم. إلا أن الاستراتيجية الأمريكية شهدت تغيراً ملحوظاً خلال ولاية الرئيس بوش الثانية. كما شهدت تغيراً جذرياً خلال ولاية خلفه الرئيس "باراك أوباما" "Barack Obama" (2009–2017)، حيث ابتعدت عن العدوانية والأحادية، والتزمت بحل القضايا الدولية بالطرق الدبلوماسية، من خلال العمل متعدد الأطراف. مما يعني غياب التوازن الناعم منذ ولاية الرئيس بوش الثانية، استناداً لأفكار واشتراطات بابي نفسه.

في الوقت ذاته، واستناداً لرؤية بابي، فإنه من المرجح عودة التوازن الناعم في حال تعرض الدول الأخرى لتهديد "غير وجودي" من قبل الولايات المتحدة، بعد تبنيها لاستراتيجية مشابهة لتلك التي تم اعتمادها خلال ولاية الرئيس بوش، واستمرار العمل بها. حينها فقط يمكن الحكم على الافتراضات المتعلقة بظهور التوازن الناعم، وتحوله إلى توازن صلب، حيث لا يمكن اقتصار الاستناد إلى استراتيجية "استثنائية" تبنتها الولايات المتحدة تحت ظروف خاصة، بعد تعرضها لهجمات إرهابية عام 2001، ولم تستمر لأكثر من أربعة أعوام، للتأكيد على صحة النظرية.

بالرغم من ذلك، ليس هناك من يستطيع الادعاء بأن الدول الأخرى لا تمارس بعض الإجراءات التي صنفها بابي ضمن التوازن الناعم. فالدول الأخرى تسعى لإصلاح نظام الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بعضوية مجلس الأمن الدولي. كما أنها تعمل بشكل واضح على إسقاط العديد من القرارات الدولية التي تعمل الولايات المتحدة على تمريرها في الأمم المتحدة، وهو ما ظهر جلياً في النزاع السوري، والقضايا المتعلقة بالملف النووي الإيراني. كما تشهد الفترة الحالية وجود تنسيق مكثف بين الدول الكبرى في العديد من القضايا الدولية، بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى قيام بعض الدول بإنشاء مؤسسات وتكتلات

اقتصادية تضمن تحقيق الفائدة للدول الأعضاء، وتستثني الولايات المتحدة من ذلك، والتي يعتبر أهمها مجموعة "بريكس" "PRICS".

خلاصة القول، يعتبر التوازن الناعم أحد المحاولات الهامة التي قام بها الواقعيون الجدد في سبيل تكييف التوازن ضمن شكل جديد، وبالرغم من عدم القدرة على إثبات صحته، من خلال تصنيف الإجراءات المتبعة من قبل الدول الأخرى ضمن هذا المفهوم، إلا أنه لا يمكن عدم اعتباره دليلاً على المحاولات الواقعية التكيفية. أما صحته، فتتوقف على ما يحمله المستقبل فيما يتعلق بتصنيف تلك الإجراءات، وقدرته على التحول إلى توازن صلب في نهاية المطاف.

4-4 "التوازن الإقليمي":

بالرغم من انتهاء الحرب الباردة وتحول النظام الدولي للأحادية القطبية، إلا أن "جون ميرشايمر" لم يعترف بتغير هيكل النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة. فقد رأى أن الدول ما زالت هي الفواعل الرئيسية في السياسة العالمية، وأنها تعمل ضمن نظام دولي فوضوي، وتتنافس فيما بينها على القوة. وقد عارض ميرشايمر الادعاءات المتعلقة بامتلاك الأمم المتحدة أو أي مؤسسة دولية أخرى، قوة ملزمة للدول الكبرى. كما عارض إمكانية امتلاكها لمثل تلك القوة في المستقبل القريب، حيث أكد على عدم ظهور أي بديل قادر على الحلول محل الدولة. ووفقاً لرؤية ميرشايمر، فإن عدم تغير الهيكل الأساسي للنظام الدولي منذ مطلع التسعينيات، يعني عدم وجود اختلاف كبير في سلوك الدول في القرن الحالي، عما كان عليه في القرون السابقة. حيث تشير العديد من الأدلة إلى أن الدول ما زالت تولي اهتماماً كبيراً بالقوة، وأنها ستتنافس بعضها مع بعض في المستقبل من أجلها. مما يعني احتمال تحول التنافس الأمني بين الدول إلى الحرب، التي رأى ميرشايمر أنها لم تختف مع اختفاء الاتحاد السوفياتي (Mearsheimer 2002, 25-26).

في تناقض صارخ مع واقعية والتز الدفاعية، التي تدرس الهيمنة العالمية، فرق ميرشايمر بين الهيمنة العالمية والهيمنة الإقليمية. ففي الحالة الأولى، يتم الهيمنة على العالم بأكمله. بينما يتم الهيمنة على الإقليم فقط في الحالة الثانية (Pashakhanlou 2018, 35-36). فقد أضاف ميرشايمر "العامل الجغرافي" إلى "العامل البنيوي"، حيث عمل على تقسيم النظام الدولي إلى أقاليم عدة. ووفقاً لمفهومه الخاص، تسعى القوى العظمى لتحقيق الهيمنة الإقليمية. بينما تحول "العوامل الجغرافية" دون تمكن أي منها من تحقيق "الهيمنة العالمية"، أو "الهيمنة خارج الإقليمية" (ليتل 2009، 308-309).

رأى ميرشايمر أن التوازن يتمثل بالتوازن الإقليمي، وأن تحقيق التوازن الإقليمي بشكل فاعل يعتمد على وجود "موازن خارجي"، يتمتع بالهيمنة على إقليمه (ليتل 2009، 302–303). ووفقاً لهذا المفهوم، تعمل الدول المهيمنة الإقليمية على منع الدول الأخرى من تحقيق الهيمنة الإقليمية في أقاليمها، خشية تحولها لخصم لها في محيطها. لذلك تفضل الدولة المهيمنة الإقليمية أن تتضمن الأقاليم الأخرى قوتين إقليميتين غير مهيمنتين كحد أدنى، حتى تضمن انشغالها بعضها ببعض، بدلاً من منافستها. كما أن تلك القوى ستعمل على مواجهة أي "دولة مهيمنة كامنة" في تلك الأقاليم، دون أن تضطر الدولة المهيمنة الإقليمية البعيدة للتدخل المباشر، إلا في حال فشلت تلك القوى بالقيام بتلك المهمة. وقد أشار ميرشايمر إلى أن نجاح أي قوة عظمى في التحول لقوة مهيمنة إقليمية وحيدة في النظام، يعني تحولها لقوة وضع راهن. في حين يتسبب ظهور دولة مهيمنة إقليمية في منطقة أخرى، بتحول قوة الوضع الراهن لقوة تعديلية، تعمل على إضعاف المنافس أو القضاء عليه. وهو ذات الإجراء الذي تلجأ الدولة المهيمنة الإقليمية الجديدة للقيام به، ما يعني احتدام التنافس بين القوتين (ميرشايمر 2012، 52–53).

أكد ميرشايمر على أن نصف الكرة الغربي وأوروبا الغربية هي الأقاليم الوحيدة التي تمتعت بصفة الهرمية في العالم. فقد كانت الولايات المتحدة المهيمن الإقليمي على نصف الكرة الغربي منذ العام 1900 على الأقل. أما أوروبا الغربية، فقد تسبب الوجود الأمريكي الكبير بها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، بتحويلها إلى إقليم هرمي (Pashakhanlou 2018, 35–36). وقد جادل ميرشايمر بأن الجغرافيا التي تمثلت في المحيطين اللذين فصلا الولايات المتحدة عن القوى الكبرى الأخرى في العالم، حالت دون تمكن الولايات المتحدة من إبراز قوة عسكرية كافية لتحقيق الهيمنة العالمية، وهو ما عنى ضرورة قناعتها بالهيمنة الإقليمية فقط. ووفقاً لهذا المفهوم، فإن الولايات المتحدة تمثل قوة وضع راهن "إقليمية"، تظهر خطراً

ضئيلاً على بقاء القوى الكبرى الأخرى وسيادتها. ما يعني عدم وجود احتمالية لقيام تلك القوى بتشكيل ائتلافات موازنة ضد الولايات المتحدة (Lieber & Alexander 2005, 111–112).

في معرض شرح رؤيته المتعلقة بمستقبل أوروبا، ادعى ميرشايمر أن قوات المعسكرين الشرقي والغربي ستنسحب من أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة. كما رأى أن تفكك الاتحاد السوفياتي سينجم عنه حالة من عدم الاستقرار، ما يُنذر بتصاعد احتمالات اندلاع الحرب (غيوم 2001 2003، 63). وقد توقع ميرشايمر توجه ألمانيا للهيمنة على أوروبا، وتنبأ بصعود الصين إلى مراتب القوة العظمى، لذلك دعا الولايات المتحدة للتعامل وفقاً لمبادئ النظرية الواقعية (الياس وستش 2016، 83–84). فقد ادعى ميرشايمر أن المستقبل سيكون شبيهاً للماضي، وأن القوى الكبرى ستلجأ لاستخدام القوة لتحقيق الهيمنة، وهو ما قامت به الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية ونصف الكرة الغربي فيما مضى، وهو ذات الشيء الذي ستقوم به الصين عند اختلال توازن القوى لصالحها (ليتل 2009، 332–333). أما حلف شمال الأطلسي، فقد توقع ميرشايمر أن يتوقف عن القيام بمهامه، نتيجة نزوع أعضائه لتحقيق أهدافهم بعيداً عنه (شنيكات وعربيات 2012، 610).

عارض لاين أفكار ميرشايمر، ورأى أن الولايات المتحدة قد استطاعت تحقيق "الهيمنة خارج الإقليمية"، سواء في الشرق الأوسط أو أوروبا أو شرق آسيا. كما رأى أن "الضغوط البنيوية" تتسم بالضعف، وأن "المنظور البنيوي" لا يصلح لفهم أو تفسير الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة (ليتل 2009، 309–310). أما فيما يتعلق بتوقعات ميرشايمر لمستقبل أوروبا، فقد أثبتت فشلها. فقد حظيت أوروبا بالسلام منذ انتهاء الحرب الباردة، ولم يتسبب انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية بانتشار العنف فيها. كما أن وحدة ألمانيا لم تتسبب بإثارة نزعتها للحرب (سالم 2008، 128). وقد حلت روسيا محل الاتحاد السوفياتي،

وعملت دول أوروبا الشرقية على تعزيز مكانتها، ولم تنسحب القوات الأمريكية من منطقة أوراسيا، ولم تظهر قوى تسعى لموازنة قوتها في تلك المنطقة. أما حلف شمال الأطلسي، فلم يتسبب انتهاء الحرب الباردة بحله وتوقف عمله، بل شهد ازدياداً كبيراً في عدد أعضائه (ليتل 2009، 326–328).

بالرغم من أن ميرشايمر رفض في كتاباته قبل العام 2012 اعتبار الولايات المتحدة مهيمنا عالميا، وأصر على أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم متعدد الأقطاب أكثر من كونه أحادي القطبية، وأن الولايات المتحدة والصين وروسيا تشكل قواه الكبرى. إلا أنه أقر في كتاباته اللاحقة بعد العام 2012 بأن الولايات المتحدة هي مهيمن عالمي. فقد رأى أن توزيع القوة بعد انتهاء الحرب الباردة قد ترك الولايات المتحدة حرة في إساءة التصرف. وأن العالم بوجود الاتحاد السوفياتي أو ما يعادله، مختلف عن عالم ما بعد الحرب الباردة. وأن هيكل النظام الدولي لم يعد يعمل على تقييد الولايات المتحدة (Pashakhanlou 2018, 36–37).

في مقال مشترك مع "ستيفن والت" عام 2013، بعنوان "ترك النظرية خلفنا"، أكد ميرشايمر على أن النظام الدولي الحالي هو نظام أحادي القطبية، وأن ظهور الأحادية القطبية يتطلب وضع نظريات جديدة، لتفسير كيفية تأثير الترتيب الجديد للقوة على السياسة العالمية. في حين أصر في مقاله المنشور عام 2014 بعنوان "أمريكا المعتوهة"، على أن الولايات المتحدة هي بلد آمن بشكل ملحوظ، وهو ما يسمح لها بالتصرف بـ "حماقة"، دون تعريض أمنها للخطر. فاللحظة أحادية القطبية وفقاً لميرشايمر، مقترنة بموقع الولايات المتحدة الجغرافي، وترسانتها النووية. ما يخلق بيئة متساهلة مع التصرفات غير المسؤولة التي تقوم بها. ووفقاً لمعايير واقعية ميرشايمر الهجومية، فإن الأحادية القطبية تعني تحول العالم بأكمله من الفوضوية إلى الهرمية، وهي حالة يعترف ميرشايمر نفسه بأن نظريته غير قادرة على تفسيرها، فنظريته عاجزة عن تفسير

السياسة الدولية في ظل الهيمنة. ما يعني أن واقعية ميرشايمر الهجومية لا تمتلك أي قدرة تفسيرية على الإطلاق في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذا تم تقييمها وفقاً لشروطها الخاصة (Pashakhanlou 2018, 37-38).

عجزت الواقعية الجديدة بشقيها الدفاعي والهجومي عن امتلاك أي قدرة تفسيرية في عصر ما بعد الحرب الباردة. فقد اعترف كل من والتز وميرشايمر بأن بيئة ما بعد الحرب الباردة قد تميزت بالهيمنة الأمريكية والأحادية القطبية، وهي حالة تعجز نظرياتهم عن تفسيرها. فبالرغم من تركيزها على سياسات القوى الكبرى، إلا أنها غير قادرة على تفسير السياسة الدولية في حال وصول دولة إلى قمة القوة وتحقيق الهيمنة، وهو ما نجحت الولايات المتحدة بفعله بعد انتهاء الحرب الباردة، وفقاً لكل من والتز وميرشايمر (Pashakhanlou 2018, 38-39).

إذن، وبشكل عام، يمكن القول بأن افتراضات الواقعية الجديدة التي اقتصرت في مستوى التحليل الذي استندت إليه على بنية النظام الدولي، ودافعت عن اعتبار توازن القوى الأداة الرئيسية في التحليل، قد عجزت عن العمل في ظل الأحادية القطبية، أو على الأقل، عجزت عن العمل بذات الفعالية التي عملت بها في عصر الثنائية القطبية، بالرغم من أن منظريها سعوا جاهدين لإثبات ملاءمتها للعمل في عالم ما بعد الحرب الباردة، وحاولوا تكييف توازن القوى ضمن أشكال جديدة.

تسبب عجز الدفوع التي قدمتها النظرية الواقعية الجديدة، بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام الأحادي القطبية، باتهام الواقعية كـ "نموذج معرفي" بالعجز عن استيعاب التغيرات الدولية، والفشل في تفسير استمرار الأحادية القطبية، وغياب التوازن المضاد للهيمنة الأمريكية. إلا أن بعض التيارات داخل النظرية الواقعية تمكنت من تقديم دفوع مغايرة، من خلال إعادة الأهمية لتيارت واقعية تعديلية قديمة، والاعتماد على

أخرى جديدة، بهدف تفسير استمرار النظام الدولي أحادي القطبية، والتنبؤ بمستقبله، بعيداً عن توازن القوى التقليدي وأشكاله التكيفية، وهو ما مثل أهم العمليات التعديلية داخل النظرية الواقعية، والاستجابة الأكبر لظهور النظام الأحادي القطبية، باعتباره أهم التغيرات الدولية التي واجهتها. وهو ما سيتم توضيحه في الفصل التالي.

5- الاتجاهات التعديلية: التيارات الواقعية التصحيحية والنظام الأحادي القطبية:

تمهيد:

تعرضت النظرية الواقعية للعديد من الانتقادات، نتيجة التغيرات الدولية التي كان أهمها انتهاء الحرب الباردة، وتغير شكل النظام الدولي. وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول القدرة التفسيرية للنظرية الواقعية، ومستقبلها ضمن نظريات العلاقات الدولية (وهبان 2016، 1218-1219). فقد تسبب النهج "الاختزالي" للنظرية الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد، الناجم عن التركيز على مستوى تحليل واحد، بالحد من قدرتها على تحليل السياسة الخارجية للدول. ففي حين استندت الواقعية الكلاسيكية إلى مستوى الوحدة في تحليلاتها، وتجاهلت التأثيرات النظامية، ركزت الواقعية الجديدة على النظام الدولي، وتجاهلت تأثيرات المستوى الوطني، مما تسبب باتهام النظرية الواقعية بعدم الكمال (Firoozabadi & Ashkezari 2016, 95).

عجز الواقعيون الجدد عن إعادة صياغة نظرية توازن القوى، بهدف استيعاب العالم في ظل غياب التوازن الصلب. فقد تم تطوير نظرية توازن القوى لشرح سلوك القوى في أنظمة ذات قطبين أو أكثر، في الوقت الذي شكلت فيه الحرب بين القوى الكبرى خطراً دائماً. إلا أن وجود نظام أحادي القطبية، يتسم بانخفاض احتمالات الحرب بين القوى الكبرى، أبرز الحاجة للبحث عن آليات جديدة "لمساومات" القوى الكبرى في النظام الأحادي، بدلاً من السعي لتوسيع المفاهيم التحليلية القديمة، التي وُضعت بهدف التعامل مع الأنظمة متعددة الأقطاب وثنائية القطبية (Brooks & Wohlforth 2005, 107).

تسبب استمرار الجدل حول الهيمنة الأمريكية بإعادة الاهتمام بتيارات واقعية بديلة، بعد أن تم إهمالها سابقاً لصالح الواقعية الجديدة. ففي كتابه الصادر عام 1981 بعنوان "الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، وضع "روبرت غيلبن" نموذجاً لصعود القوى المهيمنة وهبوطها (دونللي 2014، 65-66). أما التوجه

الكلاسيكي الجديد "النيوكلاسيكي" في النظرية الواقعية، فقد ظهر بهدف تعديل أفكار "كينيث والتز"، حيث برزت الحاجة للتركيز على العوامل الداخلية للدول، في ظل تراجع أفكار والتز المتعلقة بالتفريق بين "التحليل البنيوي" و"تحليل السياسة الخارجية"، حيث رأى الواقعيون الكلاسيكيون الجدد عدم وجود فائدة لمثل هذا التفريق (ليتل 2009، 306–307).

عمل الواقعيون الكلاسيكيون الجدد على إضافة العوامل الداخلية في تفسير سلوك الدول، كطبيعة النظام السياسي الداخلي، والأيديولوجيا المحلية، ونظرة الساسة للنظام الدولي وتوزيع القوة بين وحداته. وفي حين عمل "راندل شويلر على إضافة عنصر "المصلحة" كمؤثر على سلوك الدول (أبو زيد 2012، 40). رأى "وليام وولفورث" أن النظام الحالي هو نظام أحادي القطبية. وادعى أنه قادر على تحقيق السلام. كما أنه يتسم بالدوام (وولفورث 2001، 10).

تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح التيارات التعديلية في النظرية الواقعية، وإبراز أهم التيارات الفكرية الواقعية التي سعت لتفسير استمرار النظام أحادي القطبية، والتنبؤ بمستقبله، بعيداً عن الأداة الواقعية التقليدية التي تمثلت في توازن القوى، والتي أُعتبرت في السابق الأداة الأقدر على تفسير الأنظمة الدولية بشكليها التعددي والثنائي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم التركيز على توضيح الإسهامات الواقعية القديمة التي تمثلت في "الواقعية الغيلبينية"، والإسهامات الواقعية الحديثة المتمثلة بكتابات بعض الواقعيين الكلاسيكيين الجدد "النيوكلاسيكيين"، حيث تقاطع كلاهما بعدم الاقتصار على بنية النظام الدولي كمستوى للتحليل، والدمج بين "الضغوط النظامية" والعوامل المحلية كمستويات تحليل رئيسية، دون الاستناد لتوازن القوى أداة تحليل رئيسية. كل ذلك بهدف إثبات قدرة بعض تيارات النظرية الواقعية على استيعاب التغيرات الدولية، وتفسير استمرار النظام الأحادي القطبية والتنبؤ بمستقبله، في ظل غياب توازن القوى.

1-5 "الواقعية الغيلبينية":

اعتبر "وليام وولفورث" "روبرت غيلبن" أحد أهم منظري الواقعية الجديدة، وأن أهميته لا تقل عن "كينيث والتز". ووفقاً لوولفورث، فإن كتاب غيلبن الصادر عام 1981 بعنوان "الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، يُعتبر بمثابة "بعث جديد" للنظرية الواقعية، يُمكن أن يُطلق عليه اسم "الواقعية الغيلبينية" (وهبان 2016، 1219). وقد جادل وولفورث بأن العلاقات الدولية بشكل عام، والواقعية على وجه الخصوص، قد أخطأت بتعيين نظرية والتز كنظرية للعلاقات الدولية، ومنحها مكانة في إعادة إحياء الفكر الواقعي. كما ادعى أن مساهمات غيلبن قد تم حجبها، بالرغم من أنها كانت أكثر ملاءمة للعالم، عندما كان بعيداً عن الاضطرابات "الجيوسياسية" الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة. إلا أنه لم يكن هناك من يستطيع معرفة ذلك في أوائل ومنتصف ثمانينيات القرن المنصرم (Wohlforth 2011 b, 499-501).

سعى غيلبن إلى معالجة مجموعة من القضايا، تمثلت في تفسير التغيير على المستوى الدولي وتحديد ظروفه، والوقوف على أثر التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية على تغيير الأنظمة الدولية، ومدى قابلية النتائج الناجمة عن دراسة الماضي على التطبيق في الحاضر (غيلبن 2009، 18-19). وقد ركز غيلبن في دراسته حول التغيير السياسي العالمي على النظام الدولي، حيث رأى أن الفاعلين الدوليين ينزعون لتغييره بهدف تحقيق مصالحهم الخاصة، مما يعني تغير النظام الدولي تبعاً لتغير الزمن، بما يضمن ترجمة التغير في قوة ومصالح الفواعل، نظراً لتغيرها مع مرور الوقت (غيلبن 2009، 28-29).

استندت رؤية غيلبن على افتراضات خمسة، فيما يتعلق بدراسة التغيير السياسي الدولي. تمثل الأول باعتبار النظام الدولي نظاماً مستقراً ومتوازناً، في حال عدم وجود أي دولة ترغب في تغييره. أما الثاني، فقد افترض توجه أي دولة تعتقد بأن مكاسب تغيير النظام تفوق التكاليف، نحو تغيير النظام القائم. في حين

تمثل الافتراض الثالث بتوجه الدولة نحو تغيير النظام القائم باتباع وسيلة "التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي"، حتى تتساوى "التكاليف الحدية لأي تغيير إضافي مع المنافع الحدية أو تزيد عليها". أما الافتراض الرابع، فقد تمثل باتجاه التكاليف الاقتصادية اللازمة للحفاظ على الوضع القائم للارتفاع، بشكل يفوق القدرة الاقتصادية اللازمة للحفاظ على الوضع القائم، في حال التوازن ما بين التغيير والتوسع الإضافي، والمكاسب الناجمة عن ذلك. في حين تمثل الافتراض الخامس في أن عدم القدرة على معالجة غياب التوازن في النظام الدولي، سيؤدي إلى تغيير النظام، وظهور توازن جديد يعكس توزيع القوة الجديد (غيلبن 2009، 28-29).

وفقاً لرؤية غيلبن، يتطلب استقرار النظام الدولي توفر شرطين أساسيين. يتضمن الأول قناعة الدول الكبرى بالنظام القائم وعدم سعيها لتغييره. أما الثاني، فيتمثل في ارتفاع تكلفة تغيير النظام مقارنة بالمكاسب المتوقعة من ذلك، مما يشكل رادعاً أمام تغييره من قبل القوى الأخرى (هاشم 2014، 25-26). فقد ادعى غيلبن أن توفر الرضا لدى الدول الأقوى في النظام يعني توازنه، وأن توازن النظام يعني عدم وجود أي دولة أو مجموعة من الدول تتمتع بالقوة، تؤمن بأن تغيير النظام القائم سيعود عليها بمكاسب إضافية، تفوق التكاليف اللازمة للقيام بعملية التغيير. ووفقاً لغيلبن، فإن تكاليف التغيير تشكل رادعاً يحول دون القيام به. وفي ظل عدم وجود دولة أو مجموعة من الدول ترغب في تغيير النظام القائم، فإن هذا يعني تمتع الوضع القائم بالاستقرار (غيلبن 2009، 30-31).

استناداً لهذا المفهوم، تنزع القوى نحو تغيير النظام في حال فاقت المكاسب المتوقعة التكاليف اللازمة للتغيير، حيث تقوم بذلك من خلال التوسع الإقليمي والاقتصادي والسياسي. أما في حال كانت الدول الأقوى في النظام راضية بمكانتها ودورها فيه، فإن ذلك يعني توازن النظام واستقراره. وفي ظل عدم بروز

قناعة لدى أي دولة كبرى بأن فوائد التغيير تفوق التكاليف، فإن استقرار وتوازن النظام يتسم بالاستمرار. (المصري 2014، 332).

ضمن هذا السياق، رأى غيلبن أن القوى التي تتسبب في تغيير النظام هي القوى الصاعدة التي تستشعر وجود فرصة لتغييره لصالحها، نتيجة تراجع "قائد النظام". في حين رأى أن عدم وجود قوى تعتبر أن تغيير النظام يشكل مصلحة لها، يعني توازن النظام واستقراره (المصري 2014، 331–332). وقد أشار غيلبن إلى أن أسباب تراجع القوة المهيمنة (قائد النظام)، تكمن في عدم قدرتها على تحمل المسؤوليات المختلفة الملقاة على عاتقها، وفقاً لموقعها داخل النظام. وتحول قوتها الاقتصادية والتكنولوجية لدول أخرى. وتحولها من قوة مستثمرة إلى قوة مستهلكة. إضافة إلى انتشار التقنية العسكرية والاقتصادية بعيداً عنها. وانخفاض الموارد اللازمة لها لضمان السيطرة (هاشم 2014، 25–26).

جادل غيلبن بأن توازن القوى قد لعب دوراً ثانوياً في الحد من التوسع والهيمنة، مقارنة بالقوى المضادة الأخرى، كالحواجز الطبيعية وفقدان القوة التدريجي، والعوامل الاقتصادية والتكنولوجية، والمؤسسات المحلية. وقد ادعى وولفورث أن غيلبن كان على حق، حيث أثبتت الظروف التاريخية التي أعقبت نشر كتابه أن دور توازن القوى كان ثانوياً. وبالرغم من أن أفكار غيلبن تحتاج إلى الكثير من التطوير والبحوث التجريبية، إلا أن وولفورث رأى أنها أكثر ملاءمة للمعضلات الإمبريالية المعاصرة للولايات المتحدة، مقارنة بأي نسخة من نظرية توازن القوى (Wohlforth 2011 b, 507–508).

أكد غيلبن على أن ثبات المصالح واستقرار توزيع القوة النسبية بين الدول في النظام الدولي، يعملان على ضمان اتسامه بالتوازن. إلا أنه أصر في ذات الوقت على أن وقوع التطورات يعمل على نزع سمة الاستقرار التي يتمتع بها النظام. وضمن هذا السياق، تتسبب التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية

بإحداث تغير في قوة الدول بشكل متباين، ما يتسبب بتقويض استقرار النظام، حيث يعمل النمو المتباين للقوة بين الدول مع مرور الزمن على إعادة توزيع القوة المادية داخل النظام، وتغيير مصالح الدول. ما ينجم عنه انتقال النظام الدولي إلى حالة عدم التوازن. وتعمل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية على زيادة المكاسب المتوقعة، أو تخفيض التكاليف المحتملة للدول التي تسعى إلى تغيير النظام. ويشكل تلافي الخسائر أو تعظيم المنافع دافعاً للدول لتغييره، ما ينجم عنه "انفصام" بين النظام القائم والمنافع المتوقعة من تغييره، وهو ما يتسبب بتغييره في النهاية. ووفقاً لغيلبن، فإن الحرب قد شكلت آلية التغيير الرئيسية عبر التاريخ. أما تسويات السلام، فتؤدي إلى ظهور "وضع راهن جديد"، وتوازن جديد يعكس توزيع القوة الجديد في النظام الدولي (غيلبن 2009، 32-34).

في الوقت ذاته، أكد غيلبن على الدور الفعال للأفكار والمؤسسات والسياسة الداخلية للدول. كما أكد على تفاعلها مع القوة المادية (Wohlforth 2011 b, 503). فقد ادعى غيلبن وجود تأثير للأفكار والمؤسسات المحلية على صعود وانحدار القوى المهيمنة، حيث لم يستبعد وجود دور للمؤسسات، ولم ير وجود تعارض بينها وبين سياسة القوة، بل أكد على وجود تفاعل بينهما (Wohlforth 2011 b, 509). لذلك أُعتبر غيلبن أول واقعي جديد استند إلى بنية النظام الدولي والعوامل الداخلية في تفسيره لسلوك الدول الخارجي، وهو ما دأب العديد من الواقعيين على اتباعه من بعده (وهبان 2016، 1220).

ادعى غيلبن عدم وجود توازن بين "حكم" النظام الدولي وتوزيع القوة داخله. ففي حين اعترف غيلبن بهيمنة ومكانة الولايات المتحدة على النظام القائم في حينه، إلا أنه أصر على أنها قد فقدت قدرتها السابقة على "حكم" النظام، في ظل التوزيع الجديد للقوة داخله. ما عنى ارتفاع التكلفة اللازمة لحكم النظام، مقارنة بالقدرة الاقتصادية اللازمة للحفاظ على الوضع القائم. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة لمحاولة استعادة التوازن

ما بين التكاليف والمنافع، من خلال تخفيض مسؤولياتها السياسية والعسكرية، والتزاماتها الدولية، وخلق موارد جديدة للحفاظ على مكانتها وسيطرتها الدولية (غيلبن 2009، 278–279). وبالرغم من ذلك، ادعى غيلبن إمكانية معالجة غياب التوازن في النظام الدولي القائم في ذلك الحين، دون اللجوء لآلية الحرب. فقد رأى غيلبن أن "التغيير التدريجي السلمي" وليس الحرب، هو سمة السياسة العالمية في تلك الفترة (غيلبن 2009، 281–282).

عطفاً على رؤية غيلبن، أصر وولفورث على أن قيام الواقعيين باعتماد إسهامات غيلبن المتعلقة بالحرب والتغيير، كشكل جديد للواقعية، بدلاً من اعتماد إسهامات والتز المتعلقة بتوازن القوى، كان من شأنه إخراج نتائج مختلفة، فيما يتعلق بأبحاث العلاقات الدولية في العقود الثلاثة الماضية. ووفقاً لوولفورث، فإن ذلك كان من شأنه أن يقلل من ارتباك الواقعيين الناجم عن التغيير، ويقوض من افتتانهم بتوازن القوى، ويعزز من إدراك النظرية الواقعية. ما يعني وفقاً لوولفورث التمتع بالمزيد من الاستعداد للتحديات الفكرية والسياسية الراهنة (Wohlforth 2011 b, 509).

إذن، يمكن تطبيق أفكار غيلبن الواردة في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" على ظهور النظام الأحادي القطبية واستمراره. ففيما يتعلق بظهور النظام الأحادي القطبية، لم يستبعد غيلبن في كتاباته السابقة وقوع التغيير على صعيد السياسة العالمية في ظل الثنائية القطبية، إلا أنه استبعد حدوث مثل هذا التغيير من خلال الحرب. وهو ما حدث فعلاً بعد عقد من الزمن، حيث تغير هيكل النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية بشكل سلمي، دون الدخول في حرب شاملة بين قطبي النظام.

أما فيما يتعلق باستمرار النظام الأحادي القطبية، فقد عملت القوة الغالبة للولايات المتحدة على زيادة التكاليف المتوقعة من القيام بعمليات التغيير. كما عمل الرضا الذي تمتعت به الدول الأخرى المؤثرة داخل

النظام على الحيلولة دون نزوعها نحو تغييره. بالتالي، تلاشت الشروط التي وضعها غيلبن لحدوث التغيير، نتيجة عدم اجتماعها. فالدول التي تتمتع مجتمعة ببعض القوة اللازمة لتغيير النظام الأحادي، لا تنزع نحو تغييره نتيجة شعورها بالرضا عن مكانتها فيه. أما الدول غير الراضية عن مكانتها في النظام الأحادي، فلا تتمتع بالقوة اللازمة لتغييره. مما يفسر استقراره واستمراره. وهو ما يعني أن أفكار غيلبن تمتعت بالقدرة على تفسير تغير النظام الدولي واستمراره، حتى قبل حدوث ذلك.

5-2 النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة أو "النيوكلاسيكية":

تم نحت مفهوم الواقعية الكلاسيكية الجديدة أو "النيوكلاسيكية" من قبل "جيدون روز" "Gideon Rose"، حيث أُعتبرت نسخة محدثة لكل من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة. وتنبع أهمية النظرية من قدرتها على تفسير الظواهر المختلفة، وتركيزها على مستويات تحليل متعددة، وتمكنها من تفادي الأفكار "الاختزالية" التي عانت منها النظريات الأخرى (Firoozabadi & Ashkezari 2016, 95). ويعتبر كل من "توماس كريستنسن" "Thomas Christensen" و"جاك سنايدر" "Jack Snyder" و"آرون فريدبرغ" " Aaron Friedberg" و"راندال شويلر" و"وليام وولفورث"، أهم رواد النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة. حيث رأوا أن السلوك الخارجي للدول، ناجم عن الضغوط البنيوية للنظام الدولي، والعوامل الداخلية للدول، على حد سواء (وهبان 2016، 1226).

يُعتبر كتاب "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" للمؤرخ الإغريقي "ثيوسيديدس" النسخة الأولى للواقعية الكلاسيكية الجديدة. فقد عزا "ثيوسيديدس" الحرب بين أثينا وإسبارطة إلى تصاعد قوة أثينا، وخشية الإسبارطيين من تصاعد تلك القوة. وبهدف فهم السياسة الخارجية للدول المدن الإغريقية، عمل "ثيوسيديدس" على شرح أهمية الدوافع النظامية التي تمثلت بفقدان توازن القوى، والمتغيرات على مستوى الوحدة التي تمثلت بالشعور بالخوف من فقدان التوازن (Firoozabadi & Ashkezari 2016, 95). ووفقاً لثيوسيديدس، فقد تم ترجمة الدوافع النظامية على مستوى النظام، من خلال المتغيرات على مستوى الوحدة، وشرح أثرها على السياسات الخارجية لمختلف المدن الإغريقية (Rose 1998, 154).

كانت أعمال الواقعيين الكلاسيكيين الجدد الرئيسيين عبارة عن دراسات حالة، فيما يتعلق بكيفية استجابة القوى العظمى للصعود أو الهبوط في القوة النسبية. فقد تناول "فريد زكريا" "Fareed Zakaria"

حالة الولايات المتحدة. في حين تناول "وليام وولفورث" حالة الاتحاد السوفياتي. أما "توماس كريستنسن"، فقد تناول حالة الولايات المتحدة والصين. في حين ركز "راندل شويلر" على الدول المتحاربة في الحرب العالمية الثانية. وقد تناول هؤلاء المنظرون عدة قضايا، تمثلت بتشكيل التحالفات، ودور السياسات المحلية في استهلال الحرب، والتحديات التي تواجه صناع السياسة الأمريكيين المعاصرين. ووفقاً لروز، فقد مثل الإنتاج الجماعي لهؤلاء المنظرين بعضاً من أهم وأرقى الأعمال في السياسة الخارجية، حيث شكل تأثير القوة النسبية على السياسة الخارجية الموضوع الرئيسي لكل أعمالهم (Rose 1998, 154–155). مما يعني وفقاً لهذه الرؤية أن أعمال الواقعيين "النيوكلاسيكيين" كانت عبارة عن أعمال فردية، تم تجميعها فيما بعد، وبلورتها ضمن ما اصطلح على تسميته باسم الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

جادل الواقعيون الكلاسيكيون الجدد بأن مجال السياسة الخارجية للدول وطموحها محكوم بمكانة تلك الدول في النظام الدولي، وتحديداً قوتها المادية النسبية، ما يعني أنهم واقعيون. إلا أنهم ادعوا بأن تأثير القوة على السياسة الخارجية هو تأثير غير مباشر، لأن الضغوط النظامية يجب أن يتم ترجمتها من خلال المتغيرات على مستوى الوحدة، ما يعني أنهم كلاسيكيون جدد (Rose 1998, 146). وقد أصرت الواقعية الكلاسيكية الجديدة على ضرورة دمج الدول الفردية في نظريات السياسة الخارجية، حيث عمل منظروها على تأسيس اتصال بين مستوى الدولة ومستوى النظام في التحليل (Feng & Ruizhuang 2006, 114–115). كما أكدوا على ضرورة إيلاء الاهتمام لدراسات الواقعيين الكلاسيكيين المستندة إلى الوحدة كمستوى للتحليل، ودراسات الواقعيين الجدد التي تستند إلى النظام الدولي كمستوى تحليل رئيسي (Firoozabadi & Ashkezari 2016, 95).

على غرار النسخ الواقعية الأخرى، رأت الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن السياسة الدولية عبارة عن صراع مستمر بين الدول، بهدف الحصول على القوة وتحقيق الأمن، في ظل بيئة تتسم "بالشح". وأن الفوضى الدولية هي السبب الرئيسي للصراع، وهي ما يؤثر على سلوك الدول. ووفقاً للنظرية، فإن الضغوط النظامية تعمل على تقييد خيارات الدول في سياستها الخارجية. إلا أن خصائص الدول والمتغيرات على مستوى الوحدة تعتبر مهمة كذلك. فعلى النقيض من الواقعيين الجدد، أكد الواقعيون الكلاسيكيون الجدد على أن المواقف الشخصية والهياكل المحلية للدول، لا تقل أهيمة عن المستويات النظامية. فالعوامل المحلية وفقاً للنظرية، تلعب دور الرابط بين المتغير المستقل الذي يتمثل في القوة النسبية، والمتغير التابع الذي يتمثل بمخرجات أو نتائج السياسة الخارجية. ووفقاً لروز، فقد تجاهل الواقعيون تلك العوامل، وهو ما سعت الواقعية الكلاسيكية الجديدة لمعالجته (Firoozabadi & Ashkezari 2016, 96).

تعتبر دراسة تأثير القوة النسبية على السياسة الخارجية للدول، الموضوع الرئيسي للواقعية الكلاسيكية الجديدة. كما يعتبر فهم صناع القرار من خلال الضغوط البنيوية التي تؤثر على قراراتهم، العامل الرئيسي لتحليل السياسة الخارجية وفقاً للنظرية. فبالرغم من سعي الواقعيين الكلاسيكيين الجدد لإجراء تحليل نظامي، إلا أنهم يستندون في ذلك إلى تحليل القوة النسبية لكل دولة، ومواقف صناع القرار فيها تجاه الأوضاع المختلفة. فالواقعية الكلاسيكية الجديدة تعمل على دمج العوامل بهدف توفير فهم أفضل للسياسة الخارجية للدول (Firoozabadi & Ashkezari 2016, 95).

رأى الواقعيون الكلاسيكيون الجدد أن سلوك الدول في النظام الدولي يمكن فهمه من خلال متغيرات نظامية، كتوزيع القوة وقدرات الدولة، ومتغيرات محلية لم يُجمعوا عليها، كالتصورات الصحيحة ونظيرتها الخاطئة (Firoozabadi & Ashkezari 2016, 97). فعلى صعيد القوة، ادعت الواقعية الكلاسيكية

الجديدة أن الزيادة في القوة المادية النسبية ستقود الدول في النهاية إلى توسع مماثل في مجال وطموح نشاط السياسة الخارجية. وأن الانخفاض في القوة المادية النسبية سيقود في النهاية إلى انكماش مماثل، كما تنبأت النظرية بأن هذه العملية لن تكون بالضرورة متدرجة أو متماثلة، لأنها لا تعتمد على اتجاهات مادية موضوعية فقط، بل تعتمد أيضاً على كيفية فهم صناع القرار السياسي لها، بشكل شخصي وغير موضوعي (Rose 1998, 167).

إن خيارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها من قبل النخب والقادة السياسيين الفعليين، مما يعني أن إدراكهم للقوة النسبية هو أمر في غاية الأهمية. ونتيجة عدم امتلاك القادة والنخب حرية كاملة في استخراج وتوجيه الموارد الوطنية على النحو الذي يرغبون به بشكل دائم، فإن تحليل القوة يجب أن يفحص أيضاً قوة وهيكل الدول نسبة إلى مجتمعاتها، نتيجة تأثير ذلك على نسبة الموارد الوطنية التي يمكن تخصيصها للسياسة الخارجية. ووفقاً للنظرية، فإن الدول ذات القدرات الإجمالية المتماثلة والهياكل المتباينة، من المرجح أن تعمل بصورة مختلفة (Rose 1998, 147).

أما على صعيد التصورات، فقد أكدت الواقعية الكلاسيكية الجديدة على أن التصورات والتصورات الخاطئة للدول، وليس الحقائق القائمة، هي ما يدفع الدول للدخول في صراع أو تنافس مسلح، حيث يميز القادة المسؤولون عن تجهيزات القوات المسلحة بين المعدات العسكرية اللازمة للهجوم، وتلك اللازمة للدفاع. لذلك، فإن تصورات القادة هي محرك رئيسي لسياسة خارجية محددة. كما منحت الواقعية الكلاسيكية الجديدة أهمية كبيرة للأفكار، حيث أكدت على وجود تأثير كبير لها على السياسة الخارجية للدول. ووفقاً لهذا المفهوم، يتطلب فهم السياسة الخارجية لأي دولة إدراك الأفكار والأيديولوجيات المسيطرة فيها، ومعرفة

مناصريها. فقد أصرت الواقعية الكلاسيكية الجديدة على الأهمية الكبيرة للأفكار، خاصة عندما يتم تقديمها من قبل أفراد أقوياء (Firoozabadi & Ashkezari 2016, 96–97).

تعد الواقعية الكلاسيكية الجديدة آخر أشكال النظرية الواقعية، وأحدث محاولة تعديلية تعرضت لها النظرية منذ بلورة افتراضاتها ضمن نظرية محددة عُقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، حيث تعد الأشمل على الإطلاق فيما يتعلق بمستويات التحليل التي تستند إليها. وبالرغم من هذه الأهمية، ودلالتها الواضحة على تمتع النظرية الواقعية بالمرونة اللازمة للقيام بعمليات التعديل والتطوير، إلا أنها بشكلها العام لم تقدم تفسيرات واضحة حول استمرارا النظام الأحادي القطبية، فهي لم تظهر لتحقيق هذا الهدف، بل برزت نتيجة الحاجة لتطوير النظرية الواقعية الجديدة، خاصة فيما يتعلق بمستويات التحليل. وبالرغم من ذلك، عمل بعض المنظرين الواقعيين "النيوكلاسيكيين" على تقديم مثل تلك التفسيرات، وهو ما تمثل بكتابات "راندل شويلر" التي تركزت حول التوازن، وكتابات "وليام وولفوث" التي تركزت حول النظام الأحادي القطبية. ولأهمية أفكارهم، سيتم تخصيص المبحثين التاليين لتوضيحها.

5-3 "توازن المصالح":

وضع "راندل شويلر" نظرية توازن المصالح، حيث عمل على تقديم مفهوم مغاير للتوازن المتعارف عليه لدى الواقعيين. فقد قسم شويلر وحدات النظام إلى نوعين، الأول قانع بالوضع الراهن، والثاني غير قانع به. في حين عمل على تقسيم النوع الثاني إلى قسمين، عدواني وغير عدواني. ووفقاً لشويلر، فإن الدول غير القانعة العدوانية هي التي تنزع للتوازن، بينما تتجه الدول القانعة نحو "مسايرة الركب"، التي عرفها شويلر بأنها "أي محاولة للوقوف بجانب الأقوياء". ووفقاً لهذا المفهوم، تتجه الدول التي تتسم بالضعف أو الصغر للتحالف مع الدول التي تتسم بالكبر أو القوة، في حال تناسب ذلك مع مصالحها (أبو زيد 2012، 47-48).

ضمن هذا السياق، عارض شويلر اعتبار التوازن والمسايرة سلوكين متناقضين مدفوعين من قبل ذات الهدف، المتمثل بتحقيق مستوى أكبر من الأمن. فقد ادعى شويلر أن التوازن يتطلب وجود تهديد خارجي كبير، وأن المسايرة لا تتطلب ذلك. وفي حين تعتبر الرغبة بتجنب الخسائر هي المحرك للتوازن، فإن استغلال فرص الكسب هو المحرك للمسايرة (Schweller 1994, 74). ووفقاً لشويلر، فإن الدول في ظل سعيها للحفاظ على بقائها وحماية أمنها، تمنح اهتماماً كبيراً للفرص المتاحة لها، بهدف تعزيز منافعها وتعظيم مكاسبها (أبو زيد 2012، 47).

رأى شويلر أن الدول تلجأ نحو "مسايرة الركب"، نتيجة ارتفاع تكلفة التوازن ضد الدول الكبرى وخطورته الشديدة، ما يدفعها لتبني المسايرة، نظراً لعدم خطورتها وانخفاض تكلفتها. وقد استدل شويلر بالشواهد التاريخية الأوروبية منذ القرن السابع عشر، بهدف إثبات صحة فرضيته، حيث أكد على أن الدول فضلت "مسايرة الركب" مع الدول الكبرى، عوضاً عن التحالف ضدها (أبو زيد 2012، 48). ووفقاً لشويلر، فإن "مسايرة الركب" مع القوى العظمى هو السلوك الشائع بين الدول في النظام الدولي (Feng &

Ruizhuang 2006, 124). إلا أن النظرية الواقعية المعاصرة قد عملت على التقليل من حجم انتشار هذا السلوك، نتيجة تحيزها للوضع الراهن. وفي معرض شرحه لنظرية توازن المصالح، أشار شويلر إلى أن المفهوم يمتلك معنى مزدوج له. الأول على مستوى الوحدة، والثاني على المستوى النظامي (Schweller 1994, 99).

على مستوى الوحدة، وضع شويلر نموذجاً قسم فيه الدول إلى أسود وحملان وأبناء آوى وذئاب. وقد مثلت الأسود الدول المستعدة لدفع تكاليف مرتفعة لحماية ما تمتلكه، وثمناً قليل لزيادة مكانتها. فهي دول دفاعية ومعظمة للأمن، وقوى وضع راهن من المرتبة الأولى. أما الحملان، فهي الدول المستعدة لدفع تكاليف منخفضة للدفاع عن مكانتها أو توسيعها، حيث تمثل الفرائس. فهي دول ضعيفة تمتلك قدرات قليلة نسبياً، أو تعاني من سوء علاقاتها بالمجتمع المحلي. ووفقاً لشويلر، تلجأ الدول الحملان في العادة للمسايرة، بهدف تحويل التهديدات وتسكينها. كما قد تلجأ لعدم الانحياز والنأي بنفسها عن الدول المهددة، أملاً بأن تكون آخر من يُؤكل (Schweller 1994, 101-103).

أما أبناء آوى، فهي الدول المستعدة لدفع تكاليف عالية للدفاع عن ممتلكاتها، وتكاليف أكبر لتوسيع مكانتها. فهي تتفق مع الدول الذئاب (الدول التعديلية) بعدم الرضا. إلا أنها تقدر ما تمتلكه، وتميل إلى تجنب المخاطر. وتتبع أبناء آوى عادة الدول الذئاب. كما تتبع الأسود (دول الوضع الراهن) التي تقف على حافة النصر، في محاولة منها للركوب المجاني على جهود الآخرين. أما الذئاب، فهي دول تقدر ما تتمنى امتلاكه أكثر من تقديرها لما تمتلكه. فهي دول مفترسة وجائعة جداً، ومستعدة لتحمل مخاطرة كبيرة، حتى لو تسببت خسارتها بانقراضها. حيث تسعى الدول الذئاب لتحسين أوضاعها، التي تعتبرها غير محتملة (Schweller 1994, 103-104).

تعتبر القوى التعديلية المحرك الرئيسي لسلوك التحالف. في حين تعتبر قوى الوضع الراهن رادة الفعل. ووفقاً لشويلر، تسعى قوى الوضع الراهن للحفاظ على ذاتها وحماية مكانتها وتعظيم أمنها، ولا تنزع لتعظيم قوتها. وترى أن تكاليف الحرب تفوق المكاسب المحتملة من التوسع غير الآمن. وفي حين أنها قد تسعى لتوسيع مكانتها، إلا أنها لا توظف في ذلك الوسائل العسكرية. مما يعني أن اهتمامها بالقوة العسكرية يتغير وفقاً لمستوى التهديد الذي تتعرض له مكانتها. أما القوى التعديلية، فتقدر ما ترغب في امتلاكه أكثر من تقديرها لما تمتلكه بالفعل. وتعمل على توظيف القوة العسكرية بهدف تغيير الوضع الراهن، وتوسيع مكانتها. وبالنسبة لهذه الدول، فإن مكاسب التوسع غير الآمن تفوق تكاليف الحرب. وفي حال كانت مجموعة الدول غير الراضية أقوى من الطرف المحافظ (دول الوضع الراهن)، فإن هذا يعني زيادة احتمالات نجاحها في تحقيق أهدافها التوسعية، حيث إن قلب الوضع الراهن يحتاج لقوة غالبة (Schweller 1994, 104-105).

علاوة على ذلك، وضع شويلر أربعة متغيرات داخلية، رأى ضرورة أخذها بعين الاعتبار خلال القيام في عملية التحليل، في محاولة منه للوقوف على أسباب التفاوت في سلوك الدول. وقد تمثل المتغير الأول بـ "إجماع النخبة" فيما يتعلق بطبيعة التصدي للتهديد الذي تواجهه الدولة وكيفيته. أما المتغير الثاني، فقد تمثل بـ "مدى التهديد بسقوط الحكومة أو النظام"، في حين تمثل المتغير الثالث بـ "التماسك الاجتماعي" داخل الدولة، وهو ما يتمثل بشرعية النظام ورضا المواطنين. أما المتغير الرابع، فقد تمثل بـ "تماسك النخبة" وعدم انقسامها (القحطاني 2011، 336).

على المستوى النظامي، أشارت نظرية توازن المصالح إلى أن توزيع القدرات بحد ذاته لا يضمن استقرار النظام. فالأهم من ذلك، يتمثل في الأهداف والوسائل التي تُستخدم فيها تلك القدرات أو المؤثرات.

ووفقاً للنظرية، فإن النظام يتسم بالاستقرار عندما تكون قوى الوضع الراهن أقوى بكثير من القوى أو الائتلاف التعديلي. أما عندما تكون القوى أو الائتلاف التعديلي أقوى من المدافعين عن الوضع الراهن، فإن هذا يعني عدم استقرار النظام، نتيجة خضوعه للتغيير في نهاية المطاف (Schweller 1994, 104).

تجاهل علماء العلاقات الدولية عقبة حاسمة للسلوك الموازن في ظل الأحادية القطبية. فالأحادية القطبية هي النظام الوحيد الذي يعتبر فيه التوازن سياسة تعديلية، بدلاً من سياسة الوضع الراهن. وقد شكل هذا الحاجز الفكري، والتفاوت الضخم في القوة المتجذرة في الأحادية القطبية، العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلوك الموازن. ووفقاً لهذا المفهوم، فإن أي دولة أو ائتلاف من الدول تسعى لاستعادة التوازن، تعتبر قوى تعديلية، حيث تسعى لقلب النظام القائم للقوة غير المتوازنة، واستبداله بنظام توازن القوى. فالهدف هو تغيير النظام وليس التغيير داخل النظام. ما يعني أن تحقيق هذا الهدف سيؤدي إلى تغيير هيكل السياسة الدولية من الأحادية القطبية إلى الثنائية أو التعددية القطبية. حيث إن التوازن في ظل الأحادية القطبية هو عملية تعديلية، وأي دولة تعزم على استعادة توازن النظام، سوف تُصنف بأنها معتدية (Schweller & Pu 2011, 45-46).

إذن، ووفقاً لشويلر، فإن الدول تتجه للتقاطر مع القوة المهيمنة بدلاً من التوازن ضدها، نتيجة القوة الفائقة التي تتمتع بها. كما أن النظام الأحادي القطبية يشكل حالة الوضع الراهن، مما يعني ضرورة الحفاظ عليه، وعدم النزوع نحو تغييره من خلال استعادة التوازن السابق. وهو ما يعني عكس مفهوم التوازن المتعارف عليه لدى المنظرين الواقعيين، بشقيهم التقليدي والجديد، بدلاً من الاكتفاء بالدفاع عنه أو تعديله. لذلك يمكن اعتبار أفكار شويلر أكبر محاولة لتغيير مفهوم التوازن بما يتناسب مع تغير النظام الدولي،

والإجابة المثلى للسؤال المتعلق باختفائه وعدم عودته للعمل منذ ظهور النظام الأحادي القطبية، وبالتالي استمرار النظام الأحادي القطبية وعدم تغيره.

4-5 تفسير استمرار النظام الأحادي القطبية وفق المفهوم "الوولفورثي"*:

تُعتبر الصدارة الأمريكية في التوزيع العالمي للقدرات أحد أكثر السمات بروزاً للنظام الدولي المعاصر. فقد أصبحت الولايات المتحدة عُقب انتهاء الحرب الباردة الدولة الأكثر تفوقاً على الصعيد المادي، وأصبح العالم "عالم قوة عظمى واحدة"، وهو ما يُعتبر حالة غير مسبوقة في العصر الحديث. فقد افتقرت القوى الكبرى الأخرى للتمتع بذات المزايا التي تمتعت بها الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالقدرات المادية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، والموقع الجغرافي. وقد تسبب الطابع متعدد الوجوه للقوة الأمريكية بوضعها في فئتها الخاصة بها. وفي حين اتجه توزيع القدرات بين القوى الكبرى في معظم العصور التاريخية إلى التعددية أو الثنائية القطبية، في ظل وجود مجموعة من القوى الرئيسية التي تمتعت بأحجام وقدرات متساوية تقريباً، برزت الولايات المتحدة منذ تسعينيات القرن المنصرم كقوة عالمية منقطعة النظير، وأصبحت القطب الأوحد. مما أثار النقاش العالمي المتعلق بهذا الاختلال الاستثنائي للتوازن (Ikenberry & Others 2099, 1).

ضمن هذا السياق، رأى "وليام وولفورث" أن النظام الحالي هو نظام أحادي القطبية، وادعى أن الأحادية القطبية تضمن الاستقرار وتحقيق السلام، وأنها تتسم بالدوام. وقد عرف وولفورث الأحادية القطبية بأنها "بنية تتعاظم فيها قدرات إحدى الدول، بحيث تعجز أي قوة أخرى عن موازنتها". كما أشار إلى اتسام الدولة القطب في النظام الأحادي بتركيز القوة لديها، دون أن يصل ذلك إلى ما أسماه "إمبراطورية عالمية". إضافة إلى تأكيده على ضرورة التمتع بالتفوق في مجمل عناصر القوة الأساسية، كشرط مسبق لتحول أي قوة لقطب في النظام الدولي. وضمن هذا السياق، أكد وولفورث على أن العام 1990 قد شهد وجود دولتين تنطبق عليهما الشروط السابقة، وفي ظل اختفاء إحداهما كقطب دولي، دون أن يحل محلها أي دولة أخرى، فإن النظام الدولي الحالي وفقاً لوولفورث هو نظام أحادي القطبية (وولفورث 2001، 10-12).

* نسبة إلى "وليام وولفورث"

وفيما يتعلق بقدرة الأحادية القطبية على تحقيق السلام، رأى وولفورث أن النظام الأحادي القطبية هو الأكثر استقراراً، والأقل تسبباً بالحرب. ووفقاً لوولفورث، فإن الأحادية القطبية تعمل على تقليص "حالة الشك" داخل النظام، وتشكل دافعاً للقوى الأخرى لقبول النظام القائم، أو عدم مواجهته على الأقل. ونظراً للانسجام بين سياسات تلك القوى وسياسات القطب الأوحد، تنخفض احتمالات التنافس واندلاع الحرب (وولفورث 2001، 29). ففي ظل الأحادية القطبية، يختفي التنافس بين القوى الكبرى على تحقيق الهيمنة والحفاظ على الأمن. كما تنخفض مساعي القوى الأخرى لمنافسة القطب المهيمن على قيادة النظام، نتيجة تفوقه في القوة العسكرية. إضافة إلى تمتع القوى الأخرى بالقدرة على تعزيز أوضاعها النسبية، دون أن يتسبب ذلك بإثارة المخاوف من انتقال القوة، أو اندلاع الصراع على الهيمنة (وولفورث 2001، 32–33).

أما فيما يتعلق باتسام النظام الأحادي القطبية بالدوام، فقد عارض وولفورث اتهام القطبية الأحادية بالهشاشة، وادعى وجود معيقات داخل النظام الأحادي القطبية تحول دون تحقيق التوازن. فقد أكد وولفورث على استحالة تحقيق "ثقل مضاد" أمام القطب الأوحد، واستدل بالشواهد التاريخية للتأكيد على صعوبة إدارة تحالفات تعمل على تحقيق "ثقل مضاد" أمام القوة المهيمنة. ووفقاً لرؤية وولفورث، فإن عدم فعالية التحالفات الرامية لتحقيق "ثقل مضاد" للقوة المهيمنة، يعني تفوق القطب الأوحد بالقوة (وولفورث 2001، 34–35). وقد أصر وولفورث على عدم توافر دلائل تشير إلى اتجاه الدول نحو إقامة توازن مضاد للولايات المتحدة. كما ادعى أن محاولات تحقيق توازن مضاد للولايات منذ تسعينيات القرن المنصرم قد اقتصرت على الكلام فقط. فلم ترغب أي قوة كبرى في تحمل التكاليف الناجمة عن ذلك. كما عمل العديد منها على تخفيض الإنفاق العسكري، أو عدم زيادته على الأقل (وولفورث 2001، 41).

في ذات السياق، أكد وولفورث على وجود تفاوت كبير بين تركز القوة في النظام الحالي، وتوزيعها في الأنظمة الدولية السابقة، حيث تتمتع الولايات المتحدة بهيمنة عسكرية واقتصادية لم تحظ بها أي دولة أخرى في التاريخ المعاصر (وولفورث 2001، 16). لذلك عارض وولفورث قدرة أي دولة على تهديد الهيمنة الأمريكية، سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل القريب، على عكس ما جرى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. فبنية النظام الدولي المعاصر وفقاً لوولفورث "متميزة جداً"، كما أن "الضغوط البنيوية" على الولايات المتحدة "واهنة جداً" (ليتل 2009، 308–309). وبالرغم من أن الدول قد توازنت عادة ضد القوة المتفوقة في الماضي، إلا أن تمتع الولايات المتحدة بهامش ضخم من التفوق حال دون قدرة قوى الدرجة الثانية على التوازن ضدها. ووفقاً لوولفورث، فإن فائدة القوة الضخمة للولايات المتحدة، تعني أن دول الدرجة الثانية تواجه حوافز لمسايرة القوة الأحادية بدلاً من التوازن ضدها (Pape 2005, 9).

في مقال مشترك مع "مايكل ماستاندونو" و"جون ايكنبيري" "John Ikenberry"، رأى وولفورث أن النظام الأحادي الحالي قد استمر لفترة أطول مما توقع بعض العلماء عند انتهاء الحرب الباردة. كما ادعى أن متانته تعتمد على التطورات في قدرات وسلوك القطب الأوحد، والقوى الكبرى الأخرى. ونظراً لأن القطب الأوحد هو الفاعل الأقوى في هذا النظام، فإن تطور قدراته وسلوكه تتمتع بالوزن الأكبر في هذا السياق. أما الفواعل الأخرى، فمن المرجح أن تتفاعل مع القطب الأوحد بدلاً من القيام بعمليات تحويل النظام بنسفها. ووفقاً لهذا المفهوم، يشكل تطور القدرات النسبية المتغير الحاسم (Ikenberry & Others 2099, 23).

يتفق "روبرت بابي" مع رؤية وولفورث المتعلقة بدور القوة، ويرى أن القوة الاستثنائية للدولة القائد في عالم أحادي القطبية، تمثل حاجزاً جدياً لمحاولات تشكيل ائتلاف موازن، وذلك لسببين رئيسيين. الأول يتمثل في ضرورة أن يشمل الائتلاف معظم أو كافة القوى الكبرى الأقل. أما السبب الثاني، فيتمثل بصعوبة

التنسيق لتجميع مثل هذا الائتلاف. ونتيجة لذلك، يتطلب تشكيل ائتلاف موازن حلاً مفاجئاً للمشاكل المتعلقة بصعوبة العمل الجماعي، وضرورة توافر عنصر الثقة بين القوى المتعددة (Pape 2005, 11–12).

لم يقتصر تحليل وولفورث على توزيع القوة لدعم رؤيته المتعلقة باستمرار الأحادية القطبية. ووفقاً لوولفورث، فإن الولايات المتحدة لم تسع للتوسع. كما أن تفوقها بالقوة يشكل حفاظاً على الوضع الراهن، ولا يشكل تحدياً له. ما يحول دون لجوء القوى الأخرى لموازنة قوة الولايات المتحدة، ويعمل على تحقيق الاستقرار في النظام. كما أن الكثير من الدول الأوروبية تعتمد على الولايات المتحدة في ضمان أمنها، ما حولها لحلفاء لها (وولفورث 2001، 39).

في مقال مشترك مع "ستيفن بروكس" "Stephen Brooks"، رأى وولفورث أن نظرية توازن القوى تتنبأ بنزوع الدول نحو منع صعود قوة مهيمنة، إلا أنها لا تقدم شيئاً فيما يتعلق بالأنظمة التي يكون فيها المهيمن هو قوة الوضع الراهن. ووفقاً لهما، فإن آليات الموازنة المرتبطة مع الثنائية والتعددية القطبية لا تعمل، أو على الأقل لا تعمل بقوة، في علاقات القطب الأحادي مع الدول الأخرى (Steff & Khoo 2014, 225). وفي هذا السياق، ادعى وولفورث عام 1999 بأن قدرة واشنطن على لعب أوراقها بشكل صحيح، قد يمكنها من الاستمرار بالهيمنة لنفس الفترة التي استمرت بها الثنائية القطبية. وبما أن عصر الثنائية القطبية قد استمر لمدة 45 عاماً. فإن الهيمنة الأمريكية من الممكن أن تستمر حتى العام 2030 تقريباً، وذلك وفقاً لتقديرات وولفورث (Layne 2006, 38).

ليس هناك أدنى شك بأن أفكار وولفورث كانت الأكثر تطرفاً مقارنة بأفكار الواقعيين الآخرين، والأكثر خروجاً عن الافتراضات الواقعية التقليدية والجديدة على حد سواء. فقد تخلى وولفورث عن توازن القوى "التقليدي" وأشكاله التكيفية، ولم يدافع عن التعددية أو الثنائية القطبية، واستطاع تقديم تفسيرات واضحة

حول استمرار النظام الأحادي القطبية، والتنبؤ بمستقبله بعد إثبات أحاديته. وما زالت أفكار وولفورث تثبت صحتها في ظل استمرار النظام الأحادي وعدم تغيره، وليس هناك ما يمكن أن يقلل من أهميتها أكثر من تغير شكل النظام الأحادي القطبية في المستقبل القريب، خلافاً لتوقعات وولفورث.

6- الخاتمة:

يعد "الجدل" سمة حقل العلاقات الدولية، حيث لا يمكن الادعاء بوجود اتفاق بين العلماء والمنظرين حول غالبية موضوعاته. ويمكن رد تلك الجدالات إلى حداثة حقل العلاقات الدولية، الذي ظهر كحقل مستقل عُقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، مما يعني أن عمر الحقل لا يعدو قرناً من الزمن، على عكس العديد من الحقول التي تتمتع باستقرار أكبر، نتيجة عمرها الطويل الذي يمتد للعصور القديمة. وفي حين تعد كثرة الجدالات في المواضيع المختلفة تعبيراً عن ضعف بعض العلوم، تعتبر الجدالات في حقل العلاقات الدولية تعبيراً عن مرونته الكبيرة، وقابليته للاستجابة للتغيرات الدولية المعقدة والمتنوعة، مما يضمن تطور الحقل وإثرائه.

أما نظريات العلاقات الدولية، فهي حجر الأساس في الحقل، حيث تعمل على تبسيط الوقائع والأحداث، وتسهيل عملية فهمها. ويستخدمها المنظرون المتنافسون، حتى المنظرون من ذات التيار الفكري، كـ "حواضن" لافتراضاتهم النظرية، وضوابط لإدارة الجدالات فيما بينهم. وضمن هذا السياق، تُعد النظرية الواقعية من أقدم نظريات العلاقات الدولية وأبرزها، فجذورها الممتدة من عهد "ثيوسيديدس"، مروراً بميكافيللي وهوبز، تمنحها تلك الأهمية. وبالرغم من ذلك، لم تنتظم الأفكار والافتراضات الواقعية ضمن نظرية محددة قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، حيث ظهرت النظرية الواقعية التقليدية "الكلاسيكية" إلى حيز الوجود، وتمتعت الواقعية لأول مرة بنظرية محددة، ذات افتراضات وعناصر واضحة، كانت بالنسبة للواقعية بمثابة القلب لدى الإنسان، حيث منحتها تلك العناصر والافتراضات القدرة على الحياة، مما مكنها من البقاء والاستمرار، والقيام بعمليات التعديل والتطوير كلما تطلبت الحاجة.

استندت الواقعية التقليدية للطبيعة البشرية كمستوى تحليل لها، واعتبرت الدول الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وأن الصراع هو سمة العلاقات فيما بينها، في ظل الفوضى الدولية الناجمة عن غياب "الحكومة العالمية" القادرة على إلزام تلك الدول بقواعد معينة، وهو ما انسجم مع الواقع الدولي منذ عهد اليونانيين القدماء، الذي اتسم بالتنافس والحرب وانتشار التحالفات.

خلافاً للكثير من الادعاءات، تمتعت النظرية الواقعية بقدرة كبيرة على تفسير الكثير من الظواهر والتغيرات الدولية، في العصور القديمة والحديثة على حد سواء، خاصة فيما يتعلق باستقرار الأنظمة الدولية السابقة، من خلال تبني توازن القوى أداة رئيسية للتفسير، بالرغم من اختلاف مستويات التحليل التي استندت إليها أنواعها المختلفة. فليس هناك أدنى شك بأن الأفكار النظرية للواقعية التقليدية كانت الأقدر على تفسير استقرار النظام الدولي متعدد الأقطاب، الذي استمر منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648، وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945. كما كانت الواقعية النظرية الأقدر على تفسير استقرار النظام الدولي ثنائي القطبية، الذي استمر منذ عام 1945 وحتى انتهاء الحرب الباردة عام 1991، بعد أن تبنى الواقعيون هيكل النظام الدولي مستوى تحليل جديد، وعملوا على إعادة صياغة مفاهيمهم النظرية ضمن ما أُطلق عليه اسم الواقعية الجديدة "الهيكلية".

بالرغم من ذلك، شكل انتهاء الحرب الباردة عام 1991، وتحول النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية، أهم التحديات التي واجهت النظرية الواقعية، مما عرضها لانتقادات قاسية. فقد أُتهمت الواقعية بالفشل في التنبؤ بتلك النتيجة. كما اتهمت بالعجز استيعاب التغيرات الدولية التي تمثلت بظهور واستمرار النظام الأحادي، وعدم قدرتها على التكيف مع عالم ما بعد الحرب الباردة. إلا أن الفحص الدقيق لتلك الاتهامات يشير إلى عدم صحتها، ويؤكد على عكسها.

ففيما يتعلق بعدم قدرة الواقعيين على التنبؤ بانتهاء الحرب الباردة وظهور النظام الأحادي القطبية، تطرقت الرسالة في فصلها الأول إلى وجود حالة من عدم التوافق بين علماء حقل العلاقات الدولية، فيما يتعلق باعتبار التنبؤ أحد الوظائف التي يجب أن تضطلع بها نظرية العلاقات الدولية بشكل عام، حيث شكلت وظيفة التنبؤ أحد أكثر القضايا جدلية بينهم. مما يعني أن الحكم على النظرية الواقعية من خلال قيامها أو عدم قيامها بتلك الوظيفة أمر لا يتسم بالدقة، في ظل غياب مثل هذا الاتفاق.

كما أن عدم التنبؤ بانتهاء الحرب الباردة، والظهور المفاجئ للنظام الأحادي القطبية، كان صفة عامة عانت منها نظريات العلاقات الدولية بشكل عام، حيث لم يقتصر ذلك على النظرية الواقعية فقط. إلا أن النظرية الواقعية مُنيت بالحجم الأكبر من الاتهامات بهذا الخصوص، بصفتها النظرية المهيمنة على حقل العلاقات الدولية في ذلك الحين. بالتالي، فإن استخدام التنبؤ للحكم على نجاح أو فشل نظريات العلاقات الدولية فور انتهاء الحرب الباردة، يشير إلى فشلها جميعاً، مما يعني عدم صحة اتهام النظرية الواقعية على وجه الخصوص بما فشل فيه الجميع.

علاوة على ذلك، تشير كتابات بعض الواقعيين الجدد أمثال "كينيث والتز" و"روبرت غيلبن" إلى أنهم استطاعوا تقديم تنبؤات واضحة فيما يتعلق بانتهاء الحرب الباردة. فقد اعتبر والتز في كتاباته السابقة لظهور النظام الأحادي القطبية بأن الحرب الباردة متجذرة في بنية النظام الدولي ثنائي القطبية، وناجمة عن طبيعته الهيكلية، مما عنى وفقاً له انتهاء تلك الحرب في حال تغير شكل النظام، وهو ما حدث بالفعل. فقد تحول النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية، وانتهت الحرب الباردة. أما غيلبن، فقد أشار في كتاباته السابقة لانتهاء الحرب الباردة وتغير شكل النظام الدولي إلى أن "التغيير التدريجي السلمي" يشكل سمة السياسة العالمية، مما عنى عدم إنكاره لحدوث التغيير، واستبعاده لأن تكون الحرب وسيلته الفعلية. وهو ما

ينسجم مع الوقائع الدولية التي حدثت بالفعل بعد عقد من الزمن من توقعات غيلبن، حيث تحول النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية بشكل سلمي.

أما فيما يتعلق باتهام النظرية الواقعية بالعجز عن استيعاب التغيرات الدولية، التي تمثلت بظهور واستمرار النظام الأحادي، وعدم قدرتها على التكيف مع عالم ما بعد الحرب الباردة، فهي اتهامات لا تتسم بالدقة. فقد جهد الواقعيون الجدد في الدفاع عن أفكارهم النظرية، إما من خلال التمترس خلف أفكارهم القديمة المتعلقة بتوازن القوى كما فعل "كينيث والتز"، أو من خلال العمل على تكييفها وإعادة صياغتها ضمن أشكال جديدة، كما فعل "ستيفن والت" و"روبرت بابي" و"جون ميرشايمر"، لتصبح أكثر انسجاماً مع التغيرات الدولية. وبالرغم من عدم نجاحهم في تحقيق هذه الغاية بشكل مطلق، إلا أنه لا يمكن إنكار حدوث مثل تلك المحاولات.

"كينيث والتز" على سبيل المثال، وبالرغم من كونه صاحب الفضل في تكييف النظرية الواقعية التقليدية، وإعادة صياغتها ضمن الواقعية الجديدة في ظل الثنائية القطبية، إلا أنه لم يقدم أي جديد في ظل الأحادية القطبية، حيث اكتفى بالدفاع عن أفكاره النظرية السابقة والتمسك بها. فقد أصر والتز على ضرورة عودة توازن القوى الصلب للعمل، بعد اتجاه القوى الكبرى داخل النظام الأحادي لتشكيل توازن مضاد للقوة الطاغية للولايات المتحدة، مما يتسبب بعودة النظام الدولي لشكله التعددي. ويبدو أن والتز قد تعمد القيام بذلك، نظراً لتعارض الأحادية القطبية مع أفكاره النظرية، لذلك تعامل بانتقائية، وأصر على التمسك بتوازن القوى الصلب، بدلاً من المساهمة في تعديل النظرية الواقعية، وتكييفها مع التغيرات الدولية الجديدة، وهو ما تسبب بفشل توقعاته. فقد أثبتت الوقائع الفعلية عدم صحة تلك التوقعات، حيث استمر النظام الأحادي دون أن يتعرض للتغيير لمدة ربع قرن تقريباً، في ظل غياب توازن القوى الصلب، وعدم عودته للعمل.

رغم استمرار النظام الأحادي، وعدم ظهور التوازن الذي ادعاه والتز، لم يعلن الواقعيون الجدد استسلامهم، وحاولوا "إنعاش" الأفكار المتعلقة بالتوازن من خلال تكييفه مع الوقائع الدولية الجديدة. الإضافة الأولى فيما يتعلق بتوازن القوى كانت من قبل "ستيفن والت"، حيث يسجل له إحلال عنصر التهديد محل عنصر القوة في نظريته المتعلقة بتوازن التهديد، بهدف تفسير عدم ظهور توازن صلب مضاد للولايات المتحدة. فقد أصر والت على أن الدول تتوازن ضد التهديد، ولا تتوازن ضد القوة. وفي ظل عدم تشكيل الولايات المتحدة لأي تهديد للقوى الأخرى، فإن ذلك يُبرر عدم توازنها ضدها. إلا أن رؤية والت قد تعرضت للكثير من الانتقادات، نتيجة عدم تمييزه الواضح بين القوة والتهديد، واعتماد نظريته بشكل كبير على عناصر مرتبطة بالقوة.

بالرغم من أن نظرية والت قد تبدو للوهلة الأولى تفسيراً مقنعاً لغياب التوازن الصلب المضاد للقوة الأمريكية، إلا أن العالم لم يشهد ظهور التوازن الذي ادعاه والت، بعد أن شكلت الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة في أعقاب أحداث سبتمبر عام 2001 تهديداً للدول الأخرى، مما عنى عدم صحة نظريته في هذه الحالة، أو عدم وجود التهديد الذي اشترط والت توفره لتفعيل نظريته. وهو ما يثير التساؤل حول صحة نظرية توازن التهديد، عند تطبيقها على الحالات التي تتحول فيها الولايات المتحدة إلى دولة مهددة. وبالرغم من ذلك، يمكن اعتبار أفكار والت أول المحاولات التكيفية التي طالت توازن القوى في ظل الأحادية القطبية.

"روبرت بابي" سجل إسهاما مختلفاً، فقد اتفق مع والت فيما يتعلق بإحلال عنصر التهديد محل عنصر القوة، إلا أنه اختلف معه فيما يتعلق بطبيعة التهديد. ففي حين اشترط والت أن يكون التهديد "وجودياً" حتى تتم موازنته، أصر بابي على أن يكون "غير وجودي". وقد ادعى بابي أن القوة الطاغية للولايات المتحدة

تحول دون قيام الدول الكبرى الأخرى بتشكيل توازن صلب ضدها، نتيجة ارتفاع تكلفة القيام بذلك. كما أن تلك الدول لا تنظر للقوة المهيمنة باعتبارها تهديداً وجودياً لها، مما يعني أيضاً عدم لجوئها للتوازن الصلب ضدها، وهو ما يدفعها لتبني طرق توازن جديدة تتمثل في التوازن الناعم، من خلال استخدام طرق سلمية تتلخص باستخدام المؤسسات الدولية والوسائل الاقتصادية والدبلوماسية. إلا أن هذه الطريقة لم تُثبت نجاحها بعد، كما أنه لا يتوافر أدلة كافية تؤكد على أن الجهود التي تبذلها الدول الكبرى في هذا المجال قائمة على مثل هذا النوع من التوازن.

استند بابي في رؤيته إلى حالة "خاصة" و"استثنائية"، حيث ربط ظهور التوازن الناعم بالاستراتيجية الأمريكية "العدوانية" التي تبنتها الولايات المتحدة في أعقاب أحداث سبتمبر عام 2001، والتي استمرت لمدة أربعة أعوام فقط. إلا أن الاستناد لاستراتيجية "خاصة" لم تستمر لفترة طويلة، ولم تشهد تواتراً يمنحها مكاناً ضمن السوابق التاريخية، يصعّب من عملية فحص النظرية، حيث تتوقف صحتها على مدى صلاحيتها للعمل، في ظل تبني الولايات المتحدة في المستقبل لاستراتيجية مشابهة لتلك التي تبنتها في أعقاب أحداث سبتمبر عام 2001، لفترة أطول من الزمن. وبالرغم من ذلك، يعد التوازن الناعم أحد المحاولات التكيفية التي طالت توازن القوى، بهدف إثبات وجوده ضمن أشكال جديدة.

أما "جون ميرشايمر"، فقد قدم رؤية مغايرة تماماً، حيث عمل على إضافة العامل الجغرافي، والتفريق بين الهيمنة العالمية ونظريتها الإقليمية. فقد ادعى ميرشايمر أن الجغرافيا تحول دون تحقيق الهيمنة العالمية، مما يدفع الدول لتحقيق الهيمنة الإقليمية، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة. فقد سعى ميرشايمر لتحويل التوازن العالمي إلى توازن إقليمي، حيث كانت تلك الطريقة الأسهل لإثبات وجوده. ويبدو أن ميرشايمر تعامل بنفس انتقائية والتز، دفاعاً عن صحة أفكاره النظرية، التي تعجز عن العمل في ظل الهيمنة العالمية

والأحادية القطبية، وتحوّل العالم من الفوضوية إلى الهرمية. إلا ميرشايمر عدل عن تلك الرؤية فيما بعد، وأقر بعالمية الهيمنة الأمريكية، في ظل استمرار الأحادية القطبية. مما عنى عدم صحة الاستمرار بالدفاع عن التوازن الإقليمي، وبالتالي فشله في تفسير غياب توازن القوى في ظل الأحادية القطبية، مما يعني استمرارها.

شكلت الادعاءات الواقعية المتعلقة بعودة توازن القوى أهم نقاط الضعف التي عانى منها المنظرون الواقعيون، حيث تم استخدامها من قبل منافسيهم بهدف توجيه أقسى الضربات لأفكارهم النظرية. فقد استمر النظام الأحادي القطبية خلافاً لتوقعات المنظرين الواقعيين الجدد، دون عودة توازن القوى الصلب للعمل، أو قدرة التفسيرات التي قدمتها أشكاله التكيفية على إثبات صحتها. وقد شكل غياب السلوك التوازني المضاد للهيمنة الأمريكية من قبل الدول الأخرى، أحد أهم الألغاز التي تطلبت توفير إجابات مقنعة حولها. فبالرغم من الشواهد التاريخية التي استند إليها المنظرون الواقعيون في تأكيد حتمية عمل توازن القوى داخل النظام القائم في مواجهة القوة المهيمنة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شكلت الاستثناء الأبرز من هذه القاعدة. فقد عزفت الدول الأخرى داخل النظام الأحادي عن التوازن ضدها، كما أن الملاحظة الفعلية لا تشير إلى وجود توجهات حقيقية لدى تلك القوى للقيام بذلك.

يُمكن الإجابة عن هذا اللغز المحير من خلال توضيح الطبيعة الخاصة لتوازن القوى، والشروط اللازمة لعمله بفعالية، التي توافرت بشكل واضح في الأنظمة الدولية السابقة، التعددية والثنائية على حد سواء، في حين افتقر النظام الأحادي لوجودها. فتوازن القوى عبارة عن سياسة فعالة يُمكن أن تحقق النتائج المرجوة منها في ظل وجود لاعبَين فأكثر في النظام الدولي. كما أن توازن القوى يُعتبر سياسة ناجحة يُمكن من خلالها مواجهة محاولات الهيمنة. وتطبيقاً لهذا المفهوم، فإن توازن القوى عاجز عن العمل في ظل نظام

أحادي القطبية يتسم بوجود لاعب واحد فقط. كما أنه عاجز عن القيام بدوره في مواجهة مهيمن قائم بشكل فعلي، تخطى مرحلة السعي للهيمنة، وهو ما ينطبق على النظام الأحادي القائم، الذي يُعتبر حالة فريدة في التاريخ المعاصر.

خلاصة القول، فإن الواقعيين الجدد بشقيهم الدفاعي والهجومي، الذين استندوا إلى توازن القوى أداة تحليل رئيسية، وسعوا لإعادة صياغته ضمن أشكال جديدة، بهدف تفسير غياب التوازن في ظل الأحادية القطبية، إما فشلوا في تحقيق ذلك كما حدث مع والتز وميرشايمر، أو استطاعوا تحقيق نجاح جزئي متوقف على مدى استجابة نظرياتهم للأحداث المستقبلية، كما حدث مع والت وبابي. وبالرغم من ذلك، واجه جميعهم مشكلة حقيقية، يُمكن ردها لإصرارهم على الاستناد إلى أدوات تقليدية كتوازن القوى، في معالجة ظاهرة حديثة وفريدة في التاريخ المعاصر كالأحادية القطبية، وفي أحسن الحالات، العمل على تكييف تلك الأدوات، بدلاً من التخلي عنها والبحث عن أدوات جديدة أكثر ملاءمة. مما يعني أن تبني هذه السياسة والدفاع عنها ومحاولة تكييفها في ظل نظام دولي أحادي القطبية، كان تصرفاً خاطئاً من قبل المنظرين الواقعيين، جلب لهم الكثير من الانتقادات.

بالرغم من ذلك، فإن عجز الدفوع التي قدمتها النظرية الواقعية الجديدة بشقيها الدفاعي والهجومي، يجب ألا يقود بأي حال من الأحوال إلى اتهام النظرية الواقعية بشكل كامل بالعجز عن استيعاب التغيرات الدولية، أو الفشل في تفسير استمرار الأحادية القطبية، فالواقعية ليست نظرية واحدة، بل "نموذج معرفي" يتكون من مجموعة من النظريات التي تتفق في بعض القضايا وتختلف في بعضها الآخر، مما يعني أن فشل بعض الأفكار النظرية التي قدمتها الواقعية الجديدة، لا يعني عجز النموذج المعرفي الواقعي ككل. حتى أن عدم صحة بعض الأفكار التي قدمها تيار واقعي معين، يجب ألا يقود إلى الحكم على ذلك التيار بالفشل

المطلق، بل يتطلب مراجعة الافتراضات الرئيسية لذلك التيار، وفحص صحة الأدوات التي يستند إليها، والعمل على تطويرها. وهو ما استطاعت النظرية الواقعية القيام به، حيث تمتعت بالمرونة الكافية لتعديل افتراضاتها وشكلها، وكانت دائماً نظرية مُنتجة قادرة على التكيف مع التغيرات الدولية المعاصرة، التي كان أبرزها ظهور واستمرار النظام الأحادي القطبية.

شكلت الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الواقعية الجديدة دافعاً لبعض الواقعيين لتقديم دفوع مغايرة، من خلال إعادة الأهمية لتيارات واقعية قديمة كـ "الواقعية الغيلبينية"، والاستناد لأخرى جديدة، كبعض تيارات الواقعية الكلاسيكية الجديدة، بهدف تفسير استمرار النظام الأحادي القطبية والتنبؤ بمستقبله. فقد عمل كلاهما على الدمج بين المستويين المحلي والهيكلي. كما ابتعد كلاهما عن تبني توازن القوى أداة أساسية في التفسير والتحليل، وهو ما أسهم في إعادة الحياة للنظرية الواقعية من جديد، ومثل أهم العمليات التعديلية داخل النظرية الواقعية، وأكبر الاستجابات لظهور النظام الأحادي القطبية.

قبل ظهور النظام الأحادي بعقد من الزمن، أصر "روبرت غيلبن" على ضرورة توفر شرطين رئيسيين قبل نزوع الدول نحو تغيير النظام القائم، تمثلا بانخفاض التكاليف اللازمة للتغيير، وعدم رضا الدول عن موقعها ومكانتها في النظام القائم. وفي ظل عدم توافر الشرطين السابقين، فإن ذلك يعني استقرار النظام وعدم تغيره. وهو ما يُمكن استخدامه لتفسير استمرار النظام الأحادي لفترة زمنية أطول مما توقع الواقعيون الجدد، الذين كان غيلبن نفسه واحداً منهم. فشعور الدول القوية بالرضا عن النظام القائم، بالرغم من تمتعها ببعض القوة اللازمة لتغييره. وعدم تمتع القوى غير الراضية عن النظام القائم بالقوة اللازمة لتغييره، يعني انتفاء اجتماع شرطي تغيير النظام، وهو ما يعني استمراره وعدم تغيره.

بالرغم من أن أفكار غيلبن قد سبقت ظهور النظام الأحادي القطبية بعقد من الزمن، إلا أنها بلا شك صالحة لتفسير ظهوره واستمراره. مما يعني أن غيلبن قد عمل على تكييف النظرية الواقعية الجديدة مع التغيرات الدولية حتى قبل حدوثها. إلا أنه لم يحصل على الاهتمام الكافي في ذلك الوقت، نظراً لاحتكار والتز ذلك الاهتمام، حيث تناسبت أفكار والتز مع الثنائية القطبية القائمة في ذلك الحين.

أما الواقعية الكلاسيكية الجديدة، وبالرغم من كونها أحدث صيغ الواقعية على الإطلاق، وآخر أشكالها التعديلية، والأشمل فيما يتعلق بمستويات التحليل، إلا أنها بشكلها العام لم تقدم إجابات واضحة حول استمرار النظام الأحادي القطبية، فهي لم تظهر إلى الوجود لتحقيق هذه الغاية، بل كانت نتيجة لاستمرار عمليات التطوير التي طالت النظرية الواقعية. وبالرغم من ذلك، تضمنت بعض فروع الواقعية الكلاسيكية الجديدة محاولات تصحيحية، ساهمت في تقديم تفسيرات واضحة بهذا الخصوص، والتي كان أهمها إسهامات "راندل شويلر" و"وليام وولفوث".

ركز شويلر على التوازن، وتمثلت إضافته في مسألتين أساسيتين. الأولى تتعلق بعنصر "المصالح" أو "التفضيلات" التي تدفع الدول داخل النظام للتقاطر مع القوة العظمى بدلاً من موازنتها، نتيجة قوتها الفائقة. أما الثانية، فتتمثل بعكس مفهوم التوازن المتعارف عليه لدى الواقعيين التقليديين والجدد على حد سواء، واعتبار استعادة التوازن في ظل الأحادية القطبية سياسة تعديلية تمثل العدوان، نظراً لأن التغيير في هذه الحالة يمس شكل النظام نفسه، ولا يتم داخله. وأن عدم نزوع القوى الأخرى داخل النظام لاستعادة التوازن يشكل سياسة الحفاظ على الوضع الراهن.

وفق هذا المفهوم، يعد النظام الأحادي القطبية بمثابة الوضع الراهن الذي يجب الحفاظ عليه، وهو ما يبرر سلوك القوى الكبرى داخل النظام الأحادي، وغياب السلوك التوازني المتعارف عليه من قبل المنظرين

الواقعيين السابقين، واستمرار النظام الأحادي وعدم تعرضه للتغيير. وتعتبر أفكار شويلر من أهم المحاولات التعديلية داخل النظرية الواقعية، التي سعت للاستجابة لظهور النظام الأحادي القطبية، وغياب التوازن الصلب وأشكاله التكيفية.

أما وولفورث، فقد أصر على أحادية النظام الدولي الذي ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991، وأكد على سلميته، كما أصر على استمراره لذات الفترة التي استمرت فيها الثنائية القطبية، أي حتى ثلاثينيات الألفية الثانية، في حال استخدمت الولايات المتحدة ما بحوزتها من أوراق بطريقة سليمة. وبالرغم من إثبات صحة هذه الافتراضات بعد استمرار النظام الأحادي لفترة تجاوزت نصف المدة التي حددها وولفورث لاستمراره، إلا أنه لا يزال أمام الأحادية القطبية بعض الوقت حتى حلول ثلاثينيات هذه الألفية، حتى تتساوى مع الفترة التي استمرت بها الثنائية القطبية، حينها فقط يمكن إصدار حكم نهائي على تلك الأفكار. أما في الوقت الراهن، فليس هناك ما يقوض تفسيرات وولفورث، حيث ما زالت تمثل أهم الأفكار الواقعية التعديلية، في ظل بقاء النظام الأحادي دون تغيير، وأهم الأدلة على استجابة النظرية الواقعية للتغيرات النظامية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة.

إذن، نجحت بعض التيارات الواقعية بتطوير عناصر وافتراضات النظرية الواقعية، من خلال إعادة صياغة بعض مفاهيمها النظرية، والخروج بافتراضات أحدث، في سبيل مواجهة الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الواقعية، والاحتفاظ بقدرتها على الانسجام مع التغيرات الدولية. مما يعني أن الواقعية ليست نظرية جامدة، بل "برنامج بحثي" خاضع للتطور والتعديل الدائم، تبعاً للتطورات والتغيرات الدولية. وهو ما يعني استمرار التطوير والتعديل ضمن النظرية الواقعية في المستقبل، في ظل استمرار تلك التغيرات التي تعد "سنة دولية". بالتالي، لا يمكن الادعاء بأن النظرية الواقعية لا تمتلك تفسيرات محددة لوقائع معينة، من خلال

دراسة تيار واقعي واحد فقط. فالنظرية الواقعية تتسم بوفرة التفسيرات، إلا أنها تعاني من توزيعها ضمن تيارات مختلفة ومتنوعة. مما يعني أنها تمتلك الإجابات في أغلب الأحيان، إلا أن الحصول على تلك الإجابات يتطلب البحث في التيارات المختلفة، وتجميع الإجابات المتفرقة.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن انتهاء الحرب الباردة شكل حافزاً للمنظرين الواقعيين للعمل على تطوير نظريتهم، وعدم الاستسلام للانتقادات التي صاحبت ظهور النظام الأحادي القطبية. كما يمكن القول بأن التغيرات الهيكلية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة لم تتسبب بتقويض النظرية الواقعية، أو اندثار مفاهيمها وأفكارها النظرية، بل دفعتها لتعديل تلك المفاهيم والافتراضات، والخروج بتيارات تكيفية جديدة، مثلت جوانب تصحيحية داخل النظرية الواقعية، مما مكنها من الاستجابة لتلك التغيرات، والحفاظ على مكانتها النظرية في حقل العلاقات الدولية.

إذن، لم تفشل النظرية الواقعية في التنبؤ بانتهاء الحرب الباردة. كما أنها لم تعجز عن الاستجابة لظهور النظام الأحادي القطبية. وإذا كان هناك انتقاد يمكن تسجيله ضد النظرية الواقعية، فهو خروجها في بعض الأحيان عن طبيعتها كنظرية تفسيرية، لا تتدخل في تشكيل الواقع الذي تتم فيه الأحداث، والاقتراب بشكل أكبر من طبيعة النظريات التكوينية، التي تسعى لإعادة تشكيل وصياغة الواقع وفق اعتباراتها الخاصة، نتيجة قيام بعض منظريها بلعب ذات الدور الذي لعبه "ميكافيللي" في كتاب "الأمير"، وتقديم النصائح المباشرة للولايات المتحدة، بما يضمن بقاءها القطب الأوحد المهيمن على النظام. فالمنظرون الواقعيون بصورة عامة يتسمون بأصولهم الأمريكية، والقطب الأوحد الذي يشكل محور نظرياتهم هو بلدهم التي يدينون بالولاء لها، ويسعون لبقائها في القمة. بالتالي، لا يمكن الادعاء بأن النظرية الواقعية قد حافظت على سمتها التفسيرية في ظل الأحادية القطبية، وهو ما يعد خروجاً عن دورها. في المقابل، يمكن اعتبار

ذلك تحولاً جذرياً في النظرية الواقعية، يحسب لصالحها بدلاً من أن يسجل ضدها، في حال اعتراف المنظرين الواقعيين بتعمد القيام بمثل هذه التحول، ونجاحهم في إتمامه في المستقبل.

ختاماً، ما زالت النظرية الواقعية أحد أهم نظريات العلاقات الدولية، حيث استطاعت الاحتفاظ بقدرتها على تفسير الظواهر والتغيرات الدولية، حتى في ظل "النظام العالمي الجديد" أحادي القطبية. فقد احتفظت الدول بدورها كفواعل رئيسية في السياسة الدولية، بالرغم من تصاعد أهمية الفواعل من غير الدول بشكل عام، والمؤسسات الدولية بشكل خاص. واستمر التنافس بين الدول الكبرى في النظام الحالي، رغم انخفاض حدته عن الحجم الذي وصلت إليه خلال الحرب الباردة. وما زالت المصالح هي المحرك الرئيسي لسلوك الدول، حتى تلك التي تصف نفسها بالديمقراطية.

في ظل استمرار وجود السمات السابقة، واستناداً إلى القدرة التعديلية التي تتمتع بها النظرية الواقعية، باعتبارها "نموذج معرفي" يتضمن تيارات متعددة، و"برنامج بحثي" قابل للتغيير والتعديل، تبقى النظرية الواقعية قادرة على استيعاب التغيرات الدولية، من خلال تعديل افتراضاتها الرئيسية، ومستويات التحليل التي تستند إليها، والأدوات الرئيسية التي تتبناها، بهدف الاستجابة لتلك التغيرات. وهو ما نجحت النظرية الواقعية في القيام به في السابق، وهو ما تقوم به في الوقت الراهن، وهو ما يرجح أن تستمر في القيام به في المستقبل. وبالرغم من الإعلان المبكر عن انتصار النظرية الليبرالية على نظيرتها الواقعية فور ظهور النظام الأحادي القطبية، إلا أن النظرية الواقعية استطاعت الصمود، والحفاظ على قدرتها التفسيرية ومكانتها النظرية، حتى في عالم ما بعد الحرب الباردة.

7- قائمة المصادر والمراجع :

المراجع العربية:

الرسائل الجامعية:

- عديلة، محمد. 2015. تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس. رسالة دكتوراة. الجزائر: جامعة لخضر – باتنة.

الكتب:

- الياس، جوانيتا، وبيتر ستش، مترجم. 2016. أساسيات العلاقات الدولية. دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.
- بورتشيل، سكوت وأندرو لينكليتر، مترجم. 2014. مقدمة. في نظريات العلاقات الدولية، 7-50. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- الحراري، خالد. 2015. مفهوم القوة في السياسة الدولية. القاهرة: مجلة المستقل.
- حسين، خليل. 2011. العلاقات الدولية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- دورتي، جيمس، وروبرت بالستغراف، مترجم. 1985. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- دونللي، جاك، مترجم. 2014. الواقعية. في نظريات العلاقات الدولية، 51-90. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- السويدي، جمال سند. 2014. آفاق العصر الأمريكي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- شيهان، مايكل، مترجم. 2015. توازن القوى التاريخ والنظرية. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- صادق، يوسف محمد. 2013. الإرهاب والصراع الدولي. بغداد: دار سردم للطباعة والنشر.
- عودة، جهاد. 2005. النظام الدولي نظريات واشكاليات. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع.
- غيلبن، روبرت، مترجم. 2009. الحرب والتغيير في السياسة العالمية. بيروت: دار الكتاب العربي.
- فرج، أنور محمد. 2007. نظرية الواقعية في العلاقات الدولية. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.
- كرستول، وليام، وروبرت كيغان، مترجم. 2005. مصالح قومية ومسؤوليات كوكبية. في المحافظون الجدد، 91–119. الرياض: مكتبة العبيكان.
- ليتل، ريتشارد، مترجم. 2009. توازن القوى في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي.
- مورغنثاو، هانز، مترجم. 1964. السياسة بين الأمم. القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر.
- ميرشايمر، جون، مترجم. 2012. مأساة سياسة القوى العظمى. الرياض: جامعة الملك سعود.
- ميكافيللي، نيقولا، مترجم. 2004. الأمير. القاهرة: مكتبة إبن سينا للطبع والنشر والتوزيع.
- النقيد، محمد. 2007. نظرية نهاية التاريخ. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- هاشم، تامر. 2014. الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا دراسة حالة آسيا الوسطى وبحر قزوين. القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع.
- هوبز، توماس، مترجم. 2011. اللفياثان. بيروت: دار الفارابي.

- والتز، كينيث، مترجم. 2013. الإنسان والدولة والحرب. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة.

المقالات:

- أبو زيد، أحمد محمد. 2014. الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 44/43: 9-37.
- ---. 2012. كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة. مجلة العلوم السياسية، العدد 44: 25-86.
- جندلي، عبد الناصر. 2010. النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة. مجلة المفكر، العدد 5: 118-143.
- حكيمي، توفيق وفاطمة الزهراء حشاني. 2016. بنية النظام الدولي في نقاشات ما بعد الحرب الباردة مقاربة نظرية لاستمرار الهيمنة الأمريكية. مجلة دفاتر المتوسط، العدد 4: 41-59.
- سالم، أحمد علي. 2008. القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي. المجلة العربية للعلوم السياسة، العدد 20: 119-136.
- شنيكات، خالد وغالب عربيات. 2012. التنبؤ في العلاقات الدولية. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 3: 601-623.
- غيوم، إكزافييه، مترجم. 2001. العلاقات الدولية. مجلة الفكر السياسي، العدد 12/11: 49-96.
- القحطاني، علي بن حسين. 2011. النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 48، العدد 2: 308-360.

- المصري، خالد موسى. 2014. الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1: 317-343.
- نجم، مفيد. 1999. النظام الدولي الجديد الإستراتيجية وغياب المعايير. مجلة الفكر السياسي، العدد 5/4: 206-210.
- والت، ستيفن، مترجم. 2012. نهاية العصر الأمريكي. مجلة أوراق، العدد 4: 7-26.
- وهبان، أحمد محمد. 2016. الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورغنثاو إلى ميرشايمر. مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، العدد 1: 1196-1236.
- ---. 2014. النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية. المجلة العلمية، العدد السابع والخمسون: 7-30.
- وولفورث، وليام، مترجم. 2001. استقرار عالم القطب الواحد. دراسات عالمية، العدد 36: 7-66.

References:

Books:

- Jackson, Robert & Georg Sorensen. 1999. Introduction to International Relations: Theories and Approaches. London: Oxford University
- Kelly, Paul. 2014. Political Philosophy and the Attraction of Realism. London: LSE.

- Mearsheimer, John. 2002. Realism the Real World and the Academy. In Realism and Institutionalism in International Studies, 23-33. Washington: University of Michigan.
- Pashakhanlou, Arash Heydarian. 2018. The Past Present and Future of Realism. In Realism in Practice, 29-42. London: e-international relations publishing.
- Viotti, Paul & Mark Kauppi. 2012. International Relations Theory. Pearson Education – 2012.
- Wagner, Harrison. 2007. War and the State. Washington: The University of Michigan Press.

Articles:

- Brooks, Stephen & William Wohlforth. 2005. Hard Times for Soft Balancing. Internatioal Security, Vol. 30, No. 1, pp: 72-108.
- Chatterjee, Partha. 1972. The Classical Balance of Power Theory. Journal of Peace Research, Vol. 9, No. 1, pp: 51-61.
- Dunne, Tim & Others. 2013. The End of International Relations Theory?. European Journal of International Relations, Vol. 19, No. 3, pp: 405-425.

- Feng, Liu & Zhang Ruizhuang. 2006. The Typologies of Realism. Chinese Journal of International Politics, Vol. 1, pp: 109-134.
- Firoozabadi, Jalal Dehghani & Mojtaba Zare Ashkezari. 2016. Neo-Classical Realism in International Relations. Asian Social Science, Vol. 12, No. 6, pp: 95-99.
- Forde, Steven. 1992. Varieties of Realism: Thucydides and Machiavelli. The Journal of Politics, Vol. 54, No. 2, pp: 372-393.
- Fukuyama, Francis. 1989. The End of History?. The National Interest. No. 16, pp: 3-18.
- Gaddis, John Lewis. 1992. International Relations Theory and the End of the Cold War. International Security, Vol. 17, No. 3, pp: 5-58.
- Guzzini, Stefano. 2017. Realist Theories and Practice. Danish Institute for International Studies. No. 8, pp: 1-20.
- Haass. Richard. 2008. The Age of Nonpolarity. Foreign Affairs. Vol. 87, No. 3, pp: 44-56.
- Ikenberry, John & Others. 2009. Unipolarity State Behavior and Systemic Consequences. World Politics Vol. 61, no. 1, pp: 1-27.

- Lake, David. 2013. Theory Is Dead, Long Live Theory. Journal of International Relations, Vol. 19, No. 3, pp: 567-587.
- Layne, Chrestopher. 2006. The Unipolar Illusion Revisted. Internatioal Security, Vol. 31, No. 2, pp: 7-41.
- Legro, Jeffrey and Andrew Moravcsik. 1999. Is Anybody Still a Realist?. International Security, Vol. 24, No. 2, pp. 5–55.
- Lieber, Keir A & Gerard Alexander. 2005. Waiting for Balancing. International Security, Vol. 30, No. 1, pp: 109-139.
- Lijphart, Arend. 1974. International Relations Theory. International Social Science Journal, Vol. XXVI, No. 1, pp: 11-21.
- Mastanduno, Michael. 1997. Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and U.S. Grand Strategy after the Cold War .International Security, Vol. 21, No. 4, pp. 49-88.
- Mearsheimer, John & Stephen Walt. 2013. Leaving Theory Behind: Why Simplistic Hypothesis Testing Is Bad for International Relations. European Journal of International Relations. Vol. 19, No. 3, pp: 427–457.
- Navon, Emmanuel. 2001. The Third Debate Revistid. Review of International Studies. Vol. 27, No. 4, pp: 611-625.

- Nye, Joseph. 2010. The Future of American Power. Foreign Affairs. Vol. 89, No. 6, pp: 2-12.
- Pape, Robert. 2005. Soft Balancing Against the United States. Internatioal Security, Vol. 30, No. 1, pp: 7-45.
- Rose, Gideon. 1998. Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy. World Politics, Vol. 51, No. 1, pp: 144-172.
- Schweller, Randall. 1994. Bandwagoning for Profit. International Security, Vol. 19, No. 1, pp: 72-107.
- Schweller, Randall & Xiaoyu Pu. 2011. after Unipolarity. International Security, Vol. 36, No. 1, pp: 41–72.
- Steff, Reuben & Nicholas Khoo. 2014. Hard Balancing in the Age of American Unipolarity: The Russian Response to US Ballistic Missile Defense during the Bush Administration (2001–2008). The Journal of Strategic Studies. Vol. 37, No. 2, pp: 222-258.
- Walt, Stephen. 2011. The End of the American Era. The National Interest, No. 116, pp: 6-16.
- ---. 2010. Balancing Threat: The United States and the Middle East. Yale Journal of International Affairs, Vol. 5, No. 2, pp: 10-16.

- ---. 2005. The Relationship between Theory and Policy in International Relations. Annual Review of Political Science. Vol. 8, pp: 23-48.
- ---. 1998. International Relations: One World Many Theories. Foreign Policy. No. 110, pp: 29-46.
- Waltz, Kenneth. 2000. Structural Realism after the Cold War. International Security, Vol. 25, No. 1, pp: 5-41.
- Wohlforth, William. 2011. No One Loves a Realist Explanation. International Politics. Vol. 48, No. 4/5, pp: 441–459.
- ---. 2011 B. Gilpinian Realism and International Relations. International Relations. Vol. 25, No. 4, pp: 499-511.
- ---. 1999. The Stability of a Unipolar World. International Security, Vol. 24, No, 1, pp: 5-41.

Internet Websites:

- Dugin, Alexander. 2015. A Review of the Basic Theories of International Relations. Part 2. Katehon think tank. November, http://katehon.com/1296-a-review-of-the-basic-theories-of-international-relations-part-2.html

- Schmidt, Brian. 2014. The End of Great Debates. E-International Relations. February, https://www.e-ir.info/2014/02/02/the-end-of-great-debates/
- Walt, Stephen. 2017. Who's Afraid of a Balance of Power. Foreign policy. December, http://foreignpolicy.com/2017/12/08/whos-afraid-of-a-balance-of-power/